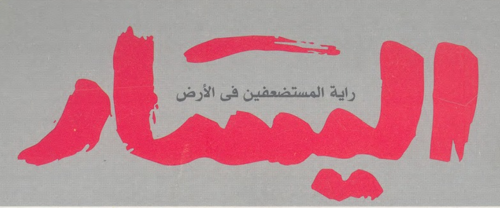


اليسار / العدد التسعون / أغسطس ١٩٩٧ م / ربيع أول ١٤١٨ هـ / الثمن جنيهان مصريان



حقيقة الحلول الحكومية لقضية المستأجرين

حلف الأطلنطي يتوسع جنوبا وشرقا

هل كان مؤلفو (التوراة) محرفين للتاريخ ؟

أوروبا للأغنياء فقط .. ستار حديدي ضد شعوب العالم الثالث

الجنس في محاكم التفتيش



إهـــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

فى هذا العدد

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
أحمد عز العرب
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات:لمدة سنة واحدة
مصر:٢٤جنيها للأفراد و٦٠جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب –القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢- ٥٧٥٩٠١١- ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298

اليسار در

لأول مرة لاتنشر اليسار افتتاحية العدد " موقفنا " رغم أن هناك قضايا كثيرة كانت فى حاجة إلى إعلان الرأى والموقف ، مثل التعديل الوزارى الأخير ، وبيان الجماعة الإسلامية حول وقف العنف .. إلخ . ومع [illegible] اختار رئيس التحرير أن يعتذر عن [illegible] " موقفنا" ليفسح مكانا لموضوعات عديدة توفرت لهذا العدد ، بعضها مؤجل من أعداد سابقة.

لقد صدرنا العدد بموضوعين عن أطفال مصر وهناك موضوع ثالث للأستاذة ندية رفعت للعدد القادم لما لهذا الموضوع - من وجهة نظرنا- من أهمية مستقبلية . وتوالت بعده القضايا المصرية العربية والعالمية الهامة.

وقد يكون مفيدا أن نلفت النظر إلى عدد من القضايا المطروحة فى هذا العدد . أولها قضية حلف الأطلنطى التى يتناولها سمير كرم من واشنطون وأحمد الخميسى من موسكو . والموضوع المثير المتعلق بعلم الآثار والذى يشكك فى كثير من المقولات اليهودية وكذلك المتابعة المميزة لموضوع العلاقة بين المالك والمستأجر لعريان نصيف وخالد البلشى.

ويستحق نبيل يعقوب منا تحية خاصة على متابعته الدقيقة العميقة لما يجرى فى ألمانيا - وينعكس بالضرورة علينا - وأيضا اهتمامه بالجديد الذى ينشر ويناقش فى أوروبا كلها.

وتعود أمينة النقاش إلى تحرير باب يمين × شمال " بعد غيابه لفترة أغضب القراء.

ويمثل " فكر" مساحة واسعة فى هذا العدد بمساهمات متنوعة من محمود أمين العالم ، والكاتب السودانى على العماس ، ود. خليل حسن خليل.

ورغما عنا يغيب باب" الرياضة فقد اختفى فى ظروف غامضة الصديق " حسن عثمان" واختفى معه الباب . ونأمل أن يعود إلينا فى العدد القادم.

اليسار

حدوتة

كله تمام يا فندم ...
حبسنا الناس كلها ...
مافيش رأى بعد كده
حيعكر مزاجك أو يضايقك







جانب من الحاضرين

أطفال مصر بين التشريع والحماية

يوم الثلاثاء ٢٧ مايو ١٩٩٧ عقدت ندوة هامة نظمها **المركز القبطى للدراسات الاجتماعية** بمدينة نصر تحت عنوان« **أطفال مصر بين التشريع والحماية**» أشترك فيها واحد وعشرون جمعية أهلية ومركزاً وهيئة مهتمة بقضايا الطفولة فى مصر.

وتضمن البرنامج محاضرتين: الأولى للدكتور **أحمد عبد الله** عن«**الأطفال الكادحون: ظاهرة عمل الأطفال فى مصر**» والثانية للدكتور **عماد صيام** عن«**الطفولة المنتهكة : ظاهرة أطفال الشوارع**» ثم عقب على المحاضرتين الدكتور **عادل عازر** مستشار هيئة الأمم المتحدة. ثم أعقب ذلك عروض سينمائية تسجيلية عن الموضوع ثم تجربتان ميدانيتان هما: **تجربة مشروع رعاية أطفال الشوارع** بجمعية **قرية الأمل** ، ثم تجربة مشروع الرعاية الجزئية للطفولة العاملة **بمركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية.**

عمرو كمال حموده

الأطفال الكادحون: ظاهرة عمل الأطفال فى مصر

يقول الدكتور **أحمد عبد الله** فى محاضرته أن مجتمعنا أصبح يتعامل «**بالقسوة**»فى كل منحى ومن ضمن ذلك التعامل مع الأطفال وعلى الأخص الطفولة العاملة. وهنا نجد أنفسنا أمام ظاهرتين: **الحرمان الانسانى من ناحية** ثم **الاستغلال الانسانى من ناحية أخرى.**

ويتجسد الحرمان الانسانى فى أن الطفل العامل أو طفل الشارع **إنما هو محروم من اللعب ومحروم من العلم** ، والاحصاءات تذكرنا بان نسبة التسرب من المدرسة فى ازدياد كلما تقدمنا فى المراحل التعليمية بحيث يحدث الانقسام فى الأمة عند الفصل الدراسى الثانى الاعدادى عندما يكون التسرب والتهرب من المدرسة كاملا. ساعات عمل الطفل العامل.. طويلة ,وهناك جوانب امتدادية لحرمانه الانسانى وهى الفقر وسوء التغذية وضعف البصر وتدنى مستوى الصحة العامة إلى أقصى حد.

أما عن الظاهرة الثانية وهى«**الظلم الاجتماعى** ، فالطفولة العاملة مستغلة

كفئة اجتماعية لها مكان فى العملية الانتاجية، والحد الادنى من المستلزمات الضرورية غير مكفول.. ناهيك عن التمتع بأى حقوق للمواطنة مثل الانتخاب أو المشاركة فى التغيير.

* فالطفل العامل **يقوم بعمله لمدة تتروح ما بين ٩ إلى ١٣ ساعة عمل يوميا** فى القطاعات الصناعية ،فى حين أن ساعات العمل المنصوص عليها فى القانون هى ست ساعات.

* وهو يتعرض لمخاطر تفوق ما يطيق وتصل إلى حد الانحطاط الانسانى (**عمل عبودى/ بغاء**).

* لا يحصل على أجر عادل، وإنما **يحصل على ثلث أو ربع الأجر المفترض** ،مع حرمان من التأمين الصحى أو الحق النقابى أو التأمينات الاجتماعية.

وإذا كان التقدير الدقيق لحجم عمالة الأطفال عليه خلاف بين أجهزة الدولة والباحثين فى مصر فان الدكتور أحمد عبد الله يؤكد أنها تمثل ١٢٪ من طاقة العمل فى مصر أى حوالى **٢ مليون طفل عامل** .. ويضيف أن معدل تطور الظواهر الاجتماعية فى تصاعد تراكمى وسينعكس ذلك على المزيد من التدهور لظاهرة الطفولة العاملة.

ويرصد الباحث حدوث بعض التغيرات الطفيفة منذ اثنى عشر عاما فى مجال التعامل مع الظاهرة .. ولكن التقدم لا يسير فى جميع المجالات.. فالخطورة تزداد وتتفاقم بالنسبة لعمالة الأطفال فى الزراعة.

وفى رأى د. **أحمد عبد الله** أن قانون الطفل الحالى، إنما هو **قانون عقوبات للطفل** ، ينظر له كمتشرد له خطورته على المجتمع، وهى نظرة طبقية من المشرع بالتأكيد وقد لفت نظره أن اللجنة التى درست مشروع القانون لم تتضمن باحثين اجتماعيين! وفى رأيه أن القانون يحتاج للتغيير، كما أن المشروعات الموجودة للتعامل مع الطفولة العاملة ضئيلة ولها دلالة رمزية فقط مثل مشروع قرية الأمل أو مشروع الكشافة أو مشروع الرعاية الجزئية لمركز الجيل.

الطفولة المنتهكة : ظاهرة أطفال الشوارع

يقول الدكتور **عماد صيام** فى تعريفه لطفل الشارع، بانه الطفل الذى لا مأوى له (**يعيش ٢٤ ساعة فى الشارع**) وهو بلا أسرة وليس له سقف يعيش تحته وبلا أى وسيلة للتكسب أو العيش ويعتمد على التسول أو جمع المخلفات وقد يضطر للسرقة. ويقول أيضا، إننا أمام ظاهرة يحاول المجتمع جاهدا التستر عليها.

وقد عجز الباحث عن معرفة الرقم الحقيقى لعدد أطفال الشوارع.. والرقم التقديرى الذى وصل إليه هو **ستة آلاف طفل فى القاهرة** وحوالى **ثلاثة عشر ألفا فى القاهرة الكبرى** ، واذا أخذنا فى الحسبان أن ٥٠٪ من عدد الأسر فى مصر تعيش تحت خط الفقر ، فيمكننا القول بأن **عدد أطفال الشوارع على مستوى الجمهورية هو ثلاثة ارباع مليون طفل.**

والوعاء الذى يأتى منه طفل الشارع هو الانهيار الأسرى أولاً(**٧٧٪ من أطفال الشوارع جاءوا من أسر منهارة**، ومفككه وشديدة الفقر ويسودها العنف). والمؤشر الثانى وجود **١٥٠ ألف طفل** سنويا لامكان لهم فى العملية التعليمية ناهيك عن ضعف العملية التعليمية وضعف المناهج مما يساعد على التهرب ، من المدرسة والتحول للشارع.

وانتقد المحاضر قانون الطفل الحالى الذى يقوم على فلسفة عقابية تعتبر طفل الشارع مشروع مجرم، فى حين أن إحدى دوائر محكمة النقض اعتبرت وضع الطفل فى مؤسسة رعاية الأحداث «**مصادرة وحبس للحرية**».

وانتقد أيضا الوضع الحالى لمؤسسات رعاية الأحداث التى تحولت لاكاديميات تقوم بتخريج المجرمين. ويرصد د.**عماد صيام** الأخطار التى يتعرض لها أطفال الشوارع على مدى الساعات الأربع وعشرين يوميا وهى..

١) **خطر ادمان المخدرات**، ويلجأ إليها الطفل ليخفف من حدة الحرمان العاطفى. بل يلجأ لما هو أسوأ وهو «**شد الكلة**» وهى نوع من الغراء رخيصة الثمن(الكوزبجنيه ونصف) وهى تدمر على الفوز الجهاز التنفسى والجهاز العصبى، والمخدرات تساعد طفل الشارع على أن يكون فى حالة غيبوبة عندما يتعرض للايذاء البدنى سواء من الكبار أو رجال الشرطة.

٢) خطر الاغتصاب الجنسى

٣) خطر الاصابة بالأمراض التناسلية أو الجلدية أو الصدرية.

٤) خطر تحوله إلى مجرم تحت ضغط المجرمين الكبار.

٥) خطر التعرض لعنف وايذاء رجال الشرطة.

٦) خطر الحرمان العاطفى والاحساس بالدونية وتحول مشاعره نحو العدوانية تجاه المجتمع.

ويتساءل المحاضر عن دور المنظمات غير الحكومية لتخفيف وطأة الانتهاكات لأطفال الشوارع ؟ ويرى الحل فى أن يكون لدينا برنامج قائم على:

١) الكفاح الطويل الأمد لمحاربة الفقر فى مصر عن طريق تشكيل مجموعات ضغط حقيقية على الدولة لتحقيق مهامها ودورها فى مجالات الرعاية الصحية والتعليمية.

(صحيح أن **قانون الطفل قد صدر ولكن لا يعمل به** لان الدولة لم تصدر حتى الآن لائحته التنفيذية).

٢) الضغط من أجل إصلاح قضائى فى هذا المجال.

٣) الضغط من أجل إصلاح جذرى وحقيقى لمؤسسات الأحداث.

٤) إصلاح النظام التعليمى بشكل أساسى.

٥) قيام المنظمات غير الحكومية بتسجيل الأطفال المشردين عن طريق قاعدة للبيانات مستوفاة.

٦) تبنى مشروعات لرعاية هؤلاء الأطفال (**على غرار مشروع قرية الأمل**).



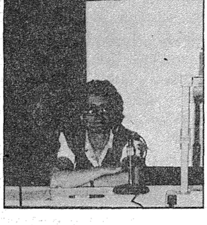
في الندوة: عادل عازر، أحمد عبد الله، عماد صيام، سمير مرقس

٧) تقديم مساعدات واضحة للأسر شديدة الفقر لا تقتصر على المساعدات المالية ، ولكن الاستشارات والمساعدة الفنية والنفسية والاجتماعية، وألا يترك الأمر لمكاتب التوجيه المعنوى بوزارة الشئون الاجتماعية (لدينا ٨٢ مكتباً على مستوى الجمهورية، أى يخدم المكتب الواحد ١٠٠ ألف حالة!!).

ليس هناك إدراك لخطورة الظاهرة

وفى تعقيب الدكتور عادل عازر أشار إلى أن الملل والضجر قد أصابه من كثرة البحوث التى تعاملت مع الظاهرة بالتشخيص والتحليل وتقديم الحلول . حتى أنه رصد **٤٧ بحثا منذ عام ١٩٩٤** حتى الآن ولا يحدث أى تحرك مقابل فى المجتمع. ورغم تضامنه مع د.**أحمد عبد الله** بان بعض التغيير قد حدث، إلا أنه يرى أن هذا التغيير بطئ ولا يسير فى الاتجاه الصحيح.

ويقول «**الأمر خطير بالفعل .. وليس هناك إدراك كاف لخطورة الظاهرة من قبل الحكومة المصرية.. ولا توجد سياسة اجتماعية للحكومة المصرية على الرغم أن السياسة الاجتماعية هى جزء من الأمن القومى**».



وأشار في معرض تعقيبه لعدة مؤشرات:

*حسب تقديرات وزارة الصحة المصرية، فان المواطن فى مصر مخصص له ٤١ جنيها (**واحد واربعون) فقط فى العام للرعاية الصحية**، فى حين أن تكلفة المعيشة قد ارتفعت بنسبة ٣٢٣٪.

*إن ١٨٪ من الاناث من ضمن أطفال الشوارع.

* الأسرة تصرف على كل طفل من ١٠ **إلى ١٢،٥٪ على التعليم من ميزانيتها الشهرية** أى أن التعليم أصبح خاصا تماما.

الحوار والتعليقات

ثم دارت مناقشات واسعة وتعليقات من الحضور أبرزها ما قالته أ. **ابتهال رشاد** من **مركز المعتمدية** التى طالبت بتضامن الجمعيات والتعاون فيما بينها والتنسيق على المستوى المحلى لدعم دورها وأنشطتها.

أما **سهام نجم** من **مركز المرأة الجديدة** فقد نادت بمشروع لكفالة التعليم وأكدت على أهمية التنسيق والتضامن بين الجمعيات ، وذكرت أنه فى الجيزة **٩٨٪ من الاناث أميات** وأن **عملية بيع الأطفال فى احياء الجيزة الفقيرة تعتبر ظاهرة كبيرة حيث يباع الطفل بـ ٧٠٠ جنيه** وتتعرض الأم لأقصى درجات التهديد إذا امتنعت عن البيع.

وتساءل الدكتور **علاء غنام** عن نقطة هامة وهى: على من تقع مسئولية السياسة الاجتماعية فى مصر بعد تراجع دور الدولة».

وأشارت **أ. فطوم حجاج** من **جمعية حواء المستقبل** إلى أهمية تشكيل مجموعة ضغط على الوسائل الاعلامية والوسائل التعليمية لانقاذ الطفل المصرى من السذاجة والتفاهة التى تقدم له ونوهت بتجربة الجمعية فى العشوائيات وكذلك برنامج شروق فى المحافظات كما تحدث آخرون عن أهمية القروض الدوارة.

وأعقب المناقشات عرض لتجربتين هامتين وهما **تجربة قرية الأمل لرعاية أولاد الشارع** فى شرح واف للواء **عبد الوهاب فريد** ، ثم **تجربة الرعاية الجزئية لمركز الجيل** ، عرضتها الاستاذة **منى صادق سعد** المديرة التنفيذية للمشروع ، ونلمح مدى الصعوبات المالية التى تواجه المشروعين.

كلمة لابد منها

إن **اهتمام المركز القبطى للدراسات الاجتماعية** بالتحضير والدعوة وانجاز هذه الندوة تأتى فى عمل المركز الهادئ الراقى المتميز فى تحليل الواقع المصرى المعاصر فى شتى ظواهره وجوانبه ومقاومة التخلف وخلق مناخ فكرى وثقافى من شأنه رفع الوعى العام وتعميق الاحساس بالمسئولية الحضارية.. وقد شعر الحضور بالجو الدافئ والبساطة فى المكان ، الذى يعتبر نموذجاً للعمل الاجتماعى والثقافى الخلاق.

الأطفال الكادحون

ظاهرة عمل الأطفال فى مصر



د. أحمد عبد الله

تأليف: د. أحمد عبد الله: عرض فيفيان فؤاد

أحمد عبد الله الذى عرفناه كفاعل فى العمل السياسى من خلال الحركة الطلابية فى السبعينات وكواحد من أهم أقطابها، يتقدم إلينا اليوم من خلال كتابه «**الأطفال الكادحون**» بوجه آخر كفاعل فى المجتمع الأهلى، وكمدير لمركز **الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية** ،لتقديم مساهمته البحثية وأيضا العملية فى قضية اجتماعية هامة هى عمل الأطفال فى مصر.

الاهداء:

إلى نوسه(**فاطمة السايس**) الياسمينة الصغيرة ذات العشرة أعوام التى صعدت روحها إثر حادث إليم فور أن انتهت من العمل فى مزارع الياسمين!!.

فى البداية يؤكد المؤلف أن الاهتمام البحثى والدراسى بظاهرة **عمل الأطفال**(وخاصة فى الحضر)، ظاهرة حديثة نسبياً بدأت فى منتصف العقد الماضى. وإن حقل البحث فى هذا الموضوع قد بدأ بدراسة للدكتور **أحمد عبد الله** حول عمل الأطفال فى مدابغ مصر القديمة نشرته منظمة **العمل الدولى بالانجليزية** عام ١٩٨٨. ثم توالى الاهتمام البحثى بالموضوع بعد ذلك من أطراف عديدة إلى أن وصل للذروة بالمشروع البحثى المشترك بين منظمة اليونيسيف والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، تحت عنوان« **عمالة الأطفال فى مصر** » ، قام به خمسة من خبراء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية **د. عادل عازر، ناهد رمزى.. وآخرون.**

إلا أن الكاتب يسجل تحفظاً رئيسيا على هذا النشاط البحثى، إنه يتم فى **اطار نخبوى ولم يتم طبعه وتوزيعه بطريقة شعبية** صالحه للجمهور حتى الآن، كذلك فان الباحثين المحليين الذين يرون إن دورهم الأساسى هو العمل البحثى لا العمل الاجتماعى الفاعل، وهم فى نفس الوقت يعملون تحت مظلة ،المنظمات الدولية، اللاتى بحكم اوضاعها لا ترغب فى اثارة حفيظة السلطات القومية. لم يستطعوا تكوين نواة عملية «**لمجموعة ضغط**» لمعالجة تلك الظاهرة.

بين عمل الأطفال وعمالة الأطفال- Child work child Labour

إن عمل أطفال الريف فى مجال الزراعة ظاهرة قديمة جدا فى إطار النمط التقليدى والبدائى للانتاج الزراعى فى مصر، بحيث يصبح الطفل عماداً رئيساً فى بعض مراحل الزراعة كمرحلة جمع المحاصيل. وبذلك يصبح الحديث عن منع عمل الأطفال فى الزراعة (فى اطارها التقليدى) بمثابة دعوة البلد إلى الانتحار، **وإن الطريقة الوحيدة التى يمكن أن تساهم فى تقليل ظاهرة عمل الأطفال فى الزراعة هى ادخال التكنولوجيا الحديثة والميكنة فى كل مراحل الانتاج الزراعى.**

ويفرق الكاتب بين عمل الأطفال وعمالة الأطفال فى مجال الزراعة:

لايعد هذا العمل فى إطار نظام القيم الفلكلورى فى المجتمع، نوعا من«عمالة الأطفال» بل هو أقرب لأن يكون نوعاً من «عمل الأطفال» الذى لا يتضمن دلالات تشير لوقوع استغلال على الأطفال. وهو جزء لا يتجزأ من ذات حياة الفلاحين والبلد.

ثم يحدد بعد ذلك «عمالة الأطفال فى الريف» » بثلاثة معايير: **العمل الدائم** (إذ اننا لا نستطيع أن نعتبر ظاهرة عمل أطفال المدارس الموسمى فى الزراعة بمثابة عمالة للأطفال فى الزراعة)

-خطورة العمل- انخفاض الأجر.

-العلة الاساسية هى الفقر

تؤكد كل الدراسات والأبحاث التى أجراها الكاتب وغيره من الباحثين إن **الفقر الاقتصادى والتعليمى هو السبب الأساسى لظاهرة عمالة الأطفال فى مصر.**وفى مرتبه تالية تتأثر عدة عوامل أهمها:

-الحرف والصناعات التقليدية التى تعتمد على الأطفال.

-القيم الاجتماعية التى تتقبل عمل الأطفال كأمر طبيعى.

-اهمال الأسر الأمية فى تسجيل أطفالهم فى المدارس.

-التراخى فى تطبيق قوانين العمل الخاصة بعمل الأطفال.

التشويش الاحصائى

بالنسبة لتحديد الحجم الحقيقى لعمالة الأطفال فى مصر سواء فى مجال الزراعة فى الريف أو فى بعض الحرف والصناعات التقليدية فى الحضر.

فان الارقام الاحصائية تتسم بالتشوش وعدم الدقة كعادة مشكلة الاحصاء فى مصر«فهل يمكن أن نصدق الارقام التالية بعد

أن كان **٥ر١** مليون طفل يعملون فى مصر عام ١٩٨٤ ، أصبح ٣ر١ مليون طفل عامل فى عام ١٩٨٨، ثم أصبح نصف مليون فقط فى سنوات التسعينات؟ ومن ثم تنخفض عمالة الأطفال كنسبة من إجمالى القوة العاملة من ٨ر١٠ ٪ عند بداية العقد ١٩٨٤-١٩٩٤ إلى ٢ر٧ فقط عند نهايته ؟!».

أبعاد الاستغلال فى عمالة الأطفال

يوجز الكاتب حالات الاستغلال فى عمالة الأطفال فى الآتى:

١- أنها وضع الحرمان من اللعب والذهاب إلى المدرسة.

٢- أنها وضع يتسم بانخفاض الأجر بالنسبة للعمل المنجز.

٣- أنها وضع من الاستبعاد من التمتع بالفوائد الاضافية (التأمين ،النقابة ، النادى .. الخ).

٤- أنها وضع يتسم بالتعرض لمخاطر العمل.

-ويحوى الكتاب دراستين ميدانيتين قام بهما الكاتب، الأولى على **الأطفال العاملين فى مدابغ مصر القديمة فى منتصف الثمانينات، والثانية على الأطفال العاملين فى مدابغ ورش الفخارية بمصر القديمة فى منتصف التسعينات.**

وتؤكد الدراسة الأولى الاطروحة القائلة بان«*الفقر*» هو *السبب الرئيسى* **فى ظاهرة عمل الأطفال**. كما إن التكاليف الفعلية للعملية التعليمية قد ارتفعت بشدة بسبب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ،حيث تراوحت بين ١٣٪ و ٢٥٪ من دخل أسر العينة» وهو ما ينذر مستقبلا بالمزيد من العرض بالنسبة لعمل الأطفال **وبتحول التعليم إلى امتياز اجتماعى غير متاح إلا للقادرين».**

اما فيما يتعلق باوضاع **الاستغلال فيبدو واضحا فى الأجور الزهيدة التى يحصل عليها الأطفال** حيث تتراوح بين ربع وثلث الأجر الذى يحصل عليها العمال الكبار، ولا يحصل الطفل على أى فوائد اضافية مثل التأمينات لأنه طبقاً للقانون فان هؤلاء الأطفال لا يعملون!! .كذلك **ساعات العمل الطويلة بالنسبة لطفولتهم متوسط ٧ر٩ ساعة يومياً**، ولا يحصلون إلا على يوم واحد عطلة أسبوعية غير مدفوع الأجر.

أما الدراسة الثانية فقد ركزت اهتمامها على **أطفال الفخارية**حيث أثبتت الدراسة أنهم الأسوأ بالمقارنة إلى الأطفال العاملين فى المدابغ أو فى الورش من حيث شروط العمل فى أماكن شديدة التلوث، أو ظروف معيشتهم أو حالتهم الصحية وآفاقهم الذهنية.

مكافحة عمل الأطفال فى مصر: حكوميا ،وأهليا، ودوليا

الحكومة بين دروها «التفتيشى» واصدار القوانين ودورها فى مكافحة الظاهرة:

بدأ الاهتمام الرسمى بمواجهة مشكلة عمل الأطفال يزداد منذ عام ١٩٨٨، مع تشكيل لجنة وزارية تضم ١٤ عضوا لدراسة القضية، وانتهاء بانشاء «**وحدة عمل الأطفال**» عام ١٩٩٤ **بوزارة العمل** (وإن تكن هذه الوحدة ملحقة بادارة العلاقات الدولية بالوزارة ، كما لو كان الغرض منها الاستهلاك الدولى أكثر من الاهتمام القومى الأصيل).

وفى سياق دور الحكومة يرصد الكاتب عدة عوامل تجعل تطبيق القانون الخاص بعمل الأطفال ومكافحة الظاهرة لتقليلها محدوداً للغاية:

-ضرورات الفقر والانتاج كأسباب كافية لتبرير موقف الحكومة الميال للتغاضى عن وجود الظاهرة حتى وقت قريب.

-تشريعات العمل التى تتسم بالليونة تجاه تشغيل الأطفال بشكل عام .

-أداء نظام التفتيش الروتينى وضعفه أمام أصحاب العمل وقلة عدد المفتشين.

ويقيم **الكاتب دور الحكومة ..بان دورها فى اصدار القوانين والتفتيش ، يفوق على دورها كفاعلة فى مكافحة الظاهرة وتقليصها.**

أما على المستوى الأهلى:يعتقد **د.أحمد عبد الله** إن هناك دورين يمكن للنشطاء فى العمل الأهلى لعبهما الأول: **دور المؤازرة للدفاع عن ما يؤمنون به من مبادئ وسياسات** والتحرك كجماعة ضغط لدفع الحكومة للحركة فى اتجاهات تتسق مع مواقفهم.

الثانى **هو الرعاية الانسانية والتعليمية والطبية والترويحية.. الخ** «لتخفيف الشروط المعيشية السيئة، والاستغلال فى العمل ، والمعاناة البدنية والنفسية التى يشعر بها أولئك البشر الصغار العاملون. إنها ليست جهدا مؤسسيا قومياً ولكنها بالأحرى مجموعة من مشاريع الرعاية الصغيرة المتناثرة بهدف مساعدة بضع مئات، وعلى أحسن الأحوال بضعة آلاف من الأطفال العاملين.

أما على المستوى الدولى:

-هناك صراع بين **القوى الداعية لمقاطعة السلع المنتجة بواسطة عمل الأطفال**(معظمها غربية حكومية وغير حكومية) **والقوى الداعية لرعاية الطفولة العاملة دون استخدام سلاح المقاطعة** الذى سيؤثر تأثيرا سلبياً على اقتصاديات الدول النامية كما قد يؤدى لتدهور أحوال الطفولة العاملة وتحويلها لطفولة مشردة!! وتبقى القدرة على تحقيق التوازن بين المعايير الدولية والحقائق القومية والمحلية إنما تمثل تحدياً للأطراف المعنية بقضية الطفولة العاملة حكومية كانت أم أهلية.

وفى نهاية الكتاب يتقدم الكاتب بمجموعة من المقترحات المستقبلية الواقعية من أهمها:

-تأسيس مراكز رعاية جزئية للطفولة العاملة.

-التطبيق الصارم للقانون.

-**تشجيع أصحاب العمل على تشغيل العاطلين البالغين بدلاً من الأطفال** وذلك بتأسيس نظام للحوافز والتسهيلات الاقتصادية والمالية لأصحاب الأعمال.

-**التعويض المالى عن دخل الطفل العامل(بنسبة ٥٠ - ٧٥٪) لتلك الأسر التى تكون مضطرة لارسال أبنائها إلى العمل** ، ويمكن تمويله من الصندوق القومى لرعاية الطفولة العاملة.

-انشاء «**صندوق قومى لرعاية الطفولة العاملة**» من الرسوم المدفوعة من أصحاب الأعمال والتبرعات المحلية والمعونات الدولية لدعم مراكز الرعاية الجزئية للطفولة العاملة ومساعدة الأطفال العاملين وأسرهم.



أسئلة مطروحة ومحاولات للاجابة

حــول مشــكـلة الـعــلاقة الايــجارية الــزراعيــة



دخلت قضية **العلاقة الايجارية الزراعية**- اعتبارا من الشهر الماضى- مرحلة حادة وخطيرة ،نتيجة **بدء عملية نقل الحيازات من مستأجرى الأراضى إلى ملاكها** بكل ما يعنيه ذلك من توترات اجتماعية وأمنية فى معظم أنحاء الريف المصرى. ومع اقتراب موعد النفاذ الفعلى للمرحلة النهائية من **القانون٩٦ لسنة ١٩٩٢**-والتى تقضى بحق المالك بارادته المنفردة فى اخلاء المستأجر من الأرض منذ أكتوبر ١٩٩٧- تزداد بطبيعة الحال حدة الترقب والتوتر بكل انعكاساتها على المجتمع المصرى بأسره.

من أجل ذلك- ومن منطلق الحرص ليس على حقوق المستأجرين فحسب ولكن على المصالح العليا(الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية) للوطن- سوف نتطرق مرة أخرى لهذه القضية المجتمعية الهامة، محاولين بأكبر قدر من الموضوعية الاحاطة بابعادها الرئيسية -التاريخ والواقع والمخاطر والحلول- من خلال محاولة للاجابة عن العديد من التساؤلات التى أصبحت تشغل الحياة الاجتماعية السياسية والإعلامية وخاصة مع تفجر الموضوع فى الفترة الأخيرة.

أولا-هل كان قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ هو سبب هذه المشكلة؟

بالقراءة المتواضعة -وليست المتخصصة- للتاريخ المصرى، يتأكد أن هذه **المشكلة قائمة فى الريف-بل المجتمع- المصرى، قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى بأكثر من ستين عاماً.**

فمع التطور الاقتصادى الدولى وتكريس النظام الرأسمالى عالميا ،كان من الصعب أن يستمر احتكار الدولة فى مصر للملكية الأراضى الزراعية.

وبالفعل فلقد تقرر-لأول مرة منذ آلاف السنين-حق الملكية الفردية للأراضى الزراعية فى مصر اعتبارا من عام **١٨٩١.**

وابتدأت منذ هذا التاريخ مرحلة جديدة من مراحل علاقة الفلاح المصرى بالأرض،**وهى مرحلة لم تكن أقل قسوة وظلما عما سبقها من صور لعلاقات الانتاج الزراعى** ، فممارسة الحق فى الملكية الفردية للأرض الزراعية لم يكن- فى الواقع- سوى لصالح فئات محدودة قليلة العدد ولكنها تتمتع بنفوذ اجتماعى وسياسى كبير، سواء من كبار المنتفعين بالأراضى فى المرحلة الأسبق ، أو أفراد الأسرة الخديوية الحاكمة واتباعهم، أو المتعاونين» مع الاحتلال الأجنبى، أو المغامرين الأجانب الذين تملكوا الأراضى مقابل ما أغرقوا به مصر/ الخديوى من

عريان نصيف

ديون.

وكان من الطبيعي أن يلجأ هؤلاء الملاك إلى **نظام تأجير الأرض** -كنمط غالب للانتاج الزراعي واستغلال ملكيتهم- نتيجة عدم خبرتهم بالزراعة وهروبهم من تحمل مخاطر انتاجها بالاضافة إلى هجرة أغلبهم إلى الحياة المرفهة في المدن.

وابتدأت بالتالي مرحلة جديدة من **الاستغلال الشرس للفلاحين** ، فلقد كانت صور العلاقة الايجارية تتمثل إما في وسائل شديدة التخلف والظلم للفلاحين (مثل المزارعة ونظام الزرعة الواحدة) ، أو في الايجار النقدي الذي كان يستنفذ الفلاح-ماديا وصحيا- ولا يترك له فائضا أكثر من حد الكفاف الذي لم يكن يمكنه حتى من تجديد قوة عمله.

ولعل هذا الاستغلال الاجتماعي والقهر الطبقي للفلاحين ، بالاضافة إلى دخول العمل السياسي إلى كهوف الفلاحين الفقراء ممتزجا بالعطر الخاص للحقل المصري من خلال ارتباط طلائع وقيادات طبيعية من الفلاحين- وأبنائهم المثقفين-**بالحركة اليسارية والفكر الاشتراكي** وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية- قد أدى إلى **ادراك ووعي الفلاحين بمدى ما يحيق بهم من ظلم وقهر حاولوا مواجهته**- دفاعا عن حقهم في الأرض والحياة الانسانية الكريمة-في هباتهم العنيفة في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينات في« **بهوت- كفور نجم- السرو، ساحل سليم، البداري، ميت فضالة، أبو الغيط، دراوة** .. » والعشرات من قرى مصر في وجه بحري والصعيد.

ولقد كان هذا الاستغلال البشع للفلاحين المستأجرين- لصالح تضخم الريع العقاري وزيادة الأرصدة المالية في البنوك الأجنبية والتمادي في وسائل الحياة المرفهة لكبار الملاك- موضع انتقاد أو هجوم أو نضال العديد من الأحزاب والقوى السياسية ومثقفي ومفكري مصر بدرجات متفاوتة.

ولعله من أرقى صور التعبير عن رفض هذا الظلم:

* ما كتبه الاستاذ **خالد محمد خالد** -أحد كبار العلماء-في كتابه « **من هنا نبدأ** » عام ١٩٥٠.. وثالثة الأثافي هي **الايجارات الزراعية** . إن هذه العقود التي تبرم كل عام بين المالكين والمستأجرين لتحمل بين سطورها أشنع مأساة.**وهي صكوك موت حقا يوقعها الفلاح وهو كاره صاغر».**

*وما أدركه -وعبر عنه بشجاعة-الأب **هنري عيروط** في كتابه « **الفلاحون** »« إن **الدولة مسئولة عن بؤس الفلاح لأنها وحدها تستطيع** علاج حالته، لكن الحكومة والبرلمان يتشكلان من كبار الملاك، ومن ثم يجب تغييرهم؟.

ثانياً: **هل انحاز الاصلاح الزراعي المصري للمستأجرين ضد الملاك..؟.**

أزعم أن الاصلاح الزراعي المصري- في قضية العلاقة الايجارية -**لم يكن منحازا بشكل مطلق للمستأجرين ضد الملاك**، وإلا لكان قد قام بتصفية ملكية الملاك الغائبين (الذين لا يبذلون أي جهد ولا يقومون بأي دور في العملية الانتاجية الزراعية سواء بأنفسهم مباشرة أو بالاستثمار الرأسمالي للأرض ملكهم)، كما فعلت الكثير من الدول-مع اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية- ومنها **اليابان الرأسمالية** في ظل الاحتلال الأمريكي، ولكنه كان حريصا على اقامة حالة -**قانونية وواقعية** -من الاستقرار الاجتماعي في الريف من خلال :

١) **حماية المستأجرين العاملين بالأرض**، بما يلي:

حق المستأجر -وورثته العاملين بالزراعة-في الاستقرار بالأرض طالما لم يخل بأي التزام جوهري حدده القانون أو العقد.

*ضمان عائد مجز للمستأجر يتناسب مع عمله وأسرته طوال العام الزراعي.

* اعتبار عدم تعديل الايجار النقدي إلى ايجار بالمزارعة ، قاعدة قانونية من النظام العام التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ولو برضاء الطرفين، لما **تحمله تلك الصورة من صور الايجار من استغلال كبير للفلاحين.**

٢)**الحرص- في نفس الوقت- على مصالح الملاك المؤجرين**، من خلال:

* ضمان حق المالك في الحصول على ريع ملكيته للأرض حتى لو لم يكن يربطه بها أي علاقة إنتاجية.

* تقنين حقه في طرد المستأجر في الحالات التالية:

أ- تأجير الأرض من الباطن أو التنازل عن الايجارية للغير أو مشاركته فيها.

ب- تبوير الأرض أو تجريفها أو البناء عليها أو عدم زراعتها.

ج- التخلف عن الوفاء بالأجرة كلها أو بعضها، عن السنة الزراعية بأكملها أو بأي جزء منها.

د- اذا زادت حيازة المستأجر أو ملكيته- هو وزوجته وأولاده القصر -عن خمسة أفدنة بخلاف المساحة المطلوب انهاء العقد بالنسبة لها. في الوقت الذي لا تزيد فيه حيازة المؤجر أو ملكيته- هو وزوجته وأولاده القصر-عن خمسة أفدنة أو عن نصف ما يحوزه المستأجر.

ولعل هذه القواعد التي نص عليها المرسوم بقانون رقم **١٧٨ لسنة ١٩٥٢**-بشأن تنظيم العلاقة الايجارية الزراعية-تؤكد بوضوح أن **الاصلاح الزراعي المصري لم يكن منحازا ضد الملاك ، بقدر ما كان حريصا على علاقة ايجارية متوازنة** بين مصالح طرفيها من أجل زيادة الانتاج الزراعي وحماية الاستقرار الاجتماعي.

ثالثا: هل كانت هناك ضرورة اجتماعية لتعديل قواعد العلاقة الايجارية؟.

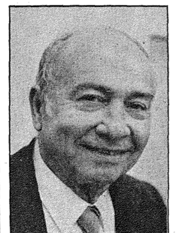
بعد مرور أربعين عاما على صدور قانون **الاصلاح الزراعي** ، ومع كافة المتغيرات التي لحقت بالمجتمع المصري، كانت هناك مشاكل حقيقية جادة وحادة بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية تستوجب ضرورة اجراء بعض التعديلات على القواعد القانونية للعلاقة الايجارية.

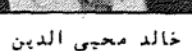
* فالملاك يشكون من**ضآلة القيمة الايجارية**، ومن عدم تمكنهم -فعليا-من التصرف في أرضهم بالبيع -بسعر السوق- نتيجة أن أرضهم مؤجرة .

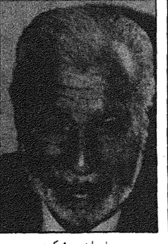
*والمستأجرين يعانون من **تحايل الملاك على طردهم من الأرض** -مصدر دخلهم الوحيد -بوسائل مختلفة يشوب أغلبها التدليس وعدم المشروعية.. وبدلا من محاولة الاستبيان الحقيقي للواقع الفلاحي/ الزراعي في هذه المرحلة واجراء التعديلات الواجبة على ضوء الموازنة الجادة بين حقوق المستأجرين ومصالح الملاك من ناحية ،والحرص على الانتاج الزراعي والاقتصاد القومي من ناحية أخرى-ولقد تقدمت بعض الأحزاب وبشكل خاص **التجمع** بمشروعات قوانين كاملة تراعي كافة هذه الاعتبارات متكاملة -بدلا من ذلك صدر **القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢**.

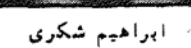
ولعل أهم ما تضمنه هذا القانون ، يتمثل فيما يلي:

١- ما نصت عليه **المادة ٣٣/ مكرر ج**، من رفع القيمة الايجارية دفعة واحدة إلى

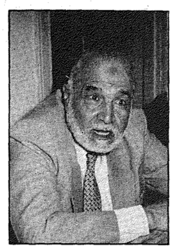



خالد محيى الدين




ابراهيم شكرى


ضياء الدين داود


مأمون الهضيبى

٢٢ مثل الضريبة العقارية (بدلا من ٧ أمثال الضريبة) اعتبارا من عام ١٩٩٢.

٢- ما تضمنته المادة/ **٣٣ مكرر ز** ، بانتهاء عقود الايجار الزراعية بانتهاء السنة الزراعية ٩٦/١٩٩٧، **أى حق المالك -بارادته المنفردة- فى طرد المستأجر من الأرض اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٧.**

.. ومع معاناة المستأجرين من رفع القيمة الايجارية بهذه النسبة الكبيرة والمباغتة، وخاصة مع اقتران ذلك بالارتفاع الرهيب والمتوالى فى أسعار مستلزمات الانتاج وفوائد القروض من بنك التنمية والائتمان الزراعى- وفقا لما يسمى بسياسة تحرير الزراعة وتصفية الدور التعاونى وترك الفلاح نهبا لمافيات الاستيراد وآليات السوق السوداء وتحكم المحتكرين لجميع مراحل عملية الانتاج الزراعى- إلا أن **الخطر الاكبر إنما يتمثل فى اقرار حق الملاك فى اخلاء المستأجرين من الأرض، وفقا للمادة /٣٣ مكرر ز** من هذا القانون.

رابعا: ما هو الحجم الحقيقى لمخاطر تنفيذ المرحلة النهائية من القانون؟.

تحمل المرحلة النهائية من القانون **٩٦ لسنة ١٩٩٢-** وهى التى تتيح للملاك الحق فى طرد المستأجرين -حال نفاذها، العديد من المخاطر والاهدارات الكبيرة، ليس تجاه المستأجرين فقط بل بالنسبة أيضا لصغار الملاك والانتاج الزراعى والأمن الاجتماعى ،على التفصيل التالى:

١) القذف بملايين المستأجرين إلى البطالة والظلام.

بعيدا عن محاولات **د. يوسف والى** وبعض السادة المسئولين للتهوين من شأن التصفية فلن تستند فى تحديد عدد عقود الايجار -وبالتالى حجم المستأجرين- إلا لمصدر واحد . وهو **الحزب الوطنى الحاكم** الذى حدد- استنادا على الاحصاءات الرسمية-فى صلب مشروعه لتنظيم العلاقة الايجارية والمنشور بمجلة **الأهرام الاقتصادى** فى ٢٤ فبراير ١٩٨٦، أن عدد العقود الايجارية المسجلة بالجميعات التعاونية هى **مليون ، ٢٩٧ ألف، ٩٤٤ عقداً.**

واذا كان **د. والى** يعترض على هذه الاحصائية مؤكدا أنه قد حدثت خلال المدة من ٨٦ وحتى الآن حالة حراك فى هذا المجال بتحول جانب من قطاع المستأجرين إلى ملاك لنفس الأرض المؤجرة ،فهو على حق، ولكن سيادته يتناسى أنه قد حدثت فى نفس هذه الفترة الزمنية تحولات أخرى تفوق نسبة هذا الحراك وتزيد من عدد عقود الايجار نتيجة عوامل الوراثة وتفتت الملكية بالنسبة للملاك ،وامتداد عقود الايجار -إلى ورثة المستأجرين العاملين بالزراعة ، بما أدى إلى **أن عقود الايجار- رغم هذين المتغيرين لا تقل عن مليون وربع عقد.**

وحيث أن المستأجر -وخاصة بعد انتشار البطالة وعدم تعيين الخريجين يعول من عائد العملية الايجارية ما لا يقل عن خمسة أفراد.

فمعنى ذلك أن هناك **ما يزيد على ٦ ملايين مواطن منتج مهددون بالقذف بهم إلى الظلام** ،حيث أنهم -بخلاف الملاك- ليس لهم أى مهنة أخرى سوى الزراعة ولا يحصلون على أى دخل إلا من خلال عملهم بالأرض المؤجرة.

٢) تدهور الانتاج الزراعى واتساع الفجوة الغذائية والمحصولية.

استنادا أيضا إلى الأرقام والاحصاءات الرسمية والحكومية فقط، فان مساحة الأرض المؤجرة بالنقد وكافة صور الايجار الأخرى تبلغ **-وفق الاحصاء الزراعى الأخير عام ١٩٩١- ٧٢٧ر٠٤٣ر١ فدانا، وتصل مساحة الأرض المؤجرة بالنقد فقط- بناء على ما ورد بتقرير قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة بوزارة الزراعة فى ٩/١٢/١٩٩٦ -٨٢٧ر٢٦٨ر١ فدانا.**

ونظرا لما هو مدرك- ومثبت رسميا فى تقارير المؤسسات السياسية والبحثية القومية- فان الأراضى الزراعية الخصبة فى الدلتا والوادى ، قد نقصت بفعل مافيا التجريف والبناء خلال العقدين الأخيرين، حوالى **مليون فدان.**

فان المساحة المؤجرة من الأرض الزراعية تزيد على ٢٥٪ من جملة المساحة المنزرعة. ولا شك أن تطبيق المرحلة النهائية من القانون بطرد المستأجرين

من الأرض، سوف يؤدى إلى البدائل- وخاصة مع عدم قدرة صغار المؤجرين (وهم أغلبيتهم) على زراعة أرضهم بأنفسهم-إلى البدائل التالية:

***إهدار الأرض الزراعية وتحويلها -بكافة صور التحايل على القوانين- إلى مشروعات سياحية وترفيهية وإسكانية.**

* أن يعيش المستأجر- رغم بقائه فى الأرض- وحياته تحت سيف التهديد بالطرد، مما يؤدى -نفسياوعمليا-إلى **ضعف الانتاج الزراعى.**

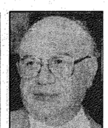
* تجميع **ملكية الأراضى**- الحالية من المستأجرين- **من خلال شرائها من صغار الملاك لتئول إلى الشركات الاستثمارية الكبيرة** -المحلية أو الأجنبية- التى لن تراعى بطبيعة الحال زراعتها بالمحاصيل التقليدية والاستراتيجية الضرورية لغذاء الشعب كالقمح، أو اللازمة للوفاء باحتياجات الصناعة الوطنية كالقطن، ولكن سيتم استثمارها بالمحاصيل التصديرية ذات الربحية الأعلى.

.. وإذا كنا نشكو اليوم من الفجوة الغذائية والمحصولية -وخاصة بالنسبة للقمح الذى نستورد منه- بشروط الاستغلال الأمريكى أساسا، ما يقرب من **ستة ملايين طن سنويا**، فانه فى حالة نفاذ القانون وتداعياته سوف يتضاعف حجم هذه الفجوة بكل ما يعنيه من:

* المزيد من ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية على كاهل جماهير المستهلكين.

* تردى الأوضاع بالنسبة للصناعات القائمة على الزراعة (كالسكر والغزل والنسيج)، أو المرتبطة بها (كالأسمدة).

* الضغوط الاقتصادية -وبالتالى السياسية -على مصر- .ولعل الموقف الأمريكى الأخير بقطع ما يسمى بالمعونات الأمريكية عن مصر للضغط عليها بخصوص بعض القضايا الاقليمية والعالمية التى ارتأى الصديق الأمريكى أن لمصر بالنسبة لها مواقف مستقلة عن السياسة الأمريكية، ما يؤكد -لمن لم يكن قد تأكد بعد- **المخاطر الاقتصادية والسياسية للاعتماد على الخارج وخاصة بالنسبة للاحتياجات الغذائية.**



جمال بدوى

ابراهيم بدراوى

٣) الاضرار بالمصالح الحقيقية لصغار الملاك

حوالى ٦٠٪ للأرض المؤجرة هى لصغار الملاك (٥ أفدنة فأقل) **وغالبيتهم الساحقة لا يستطيعون زراعة أرضهم** بانفسهم لامتهانهم لأعمال أخرى ولعدم اقامة النسبة الأكبر منهم فى القرى ولعدم خبرتهم بالعمل الزراعى ، بالاضافة إلى الارتفاع الكبير فى تكاليف عملية الانتاج الزراعى فى هذه المرحلة.

وإذا كانت المضاربة على سعر الأرض قد أوصلت أسعارها إلى أرقام فلكية -كمحور رئيسى فى المخطط الذى استهدف صدور قانون طرد المستأجرين ونفاذه تحت دعاوى مصلحة الملاك المظلومين والأرامل واليتامى- فطبيعة الحال لو تم تنفيذ القانون- ووفقا لقاعدة العرض والطلب مع عدم قدرة الملاك الصغار على زراعة أرضهم المخلاة من المستأجرين أو استثمارها-**سينخفض سعر الأرض ليس إلى المعدل الطبيعى بل إلى ما هو أقل منه** ، ولا يملك صغار الملاك حينئذ- وحيال هذه الأوضاع الشديدة التركيبة سوى بيع أرضهم بأسعار منخفضة خاسرين بذلك موردا ثابتا ودوريا وليس ضئيلا للدخل كان يساعدهم -كفئة من محدودى الدخل- على مواجهة أعباء الحياة.

٤) تدهور الأوضاع الاجتماعية والأمنية

من منطقية الأمور ، أن يترتب على **تداعى كافة النتائج السابقة ، المزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية والأمنية.**

أ- التوتر الاجتماعى والأمنى الذى من طبيعة الأشياء أن ينشأ ويتصاعد بين المستأجرين المطرودين من الأرض وبين الملاك الطاردين لهم من مجال عملهم ومصدر دخلهم الوحيد.

ب- بالتحاق عدة ملايين جدد إلى جيش البطالة فلابد أن نتوقع المزيد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة من جريمة وعنف وارهاب .. الخ..

خامسا : ما هو موقف كل من الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية من القضية؟.

سنحاول -فى هذا المحور من محاور الموضوع- الرصد بلا تعليق على موقف هذه المؤسسات مع التركيز على مؤسستين بالذات، وهما: **الحكومة وحزب التجمع** .. حيث أن لكل منهما رؤية متكاملة (نهجا وحلولا) لهذه القضية الهامة.

***حزب الأحرار:**

-**كفانا ظلما للملاك حوالى نصف القرن.**

-يجب على الحكومة عدم العدول عن القانون أو تأجيل تطبيقه.

- الخضوع لابتزاز الشيوعيين واليساريين المطالبين بالتراجع عن القانون أو تأجيل تنفيذه، له نتائج وخيمة على الاستثمار.

-على الحكومة أن تتخذ الاجراءات ضد مثيرى الشعب والذين يجمعون توقيعات الفلاحين.

(**الحمزه دعبس**)-نائب رئيس الحزب- **جريدة مايو فى ٩/ ٦ / ٩٧).**

-كل ما جاء به القانون الجديد هو وضع نهاية لحالات الاذعان التى كانت قائمة فى حق الملاك فى ظل القانون القديم.

-جاء القانون الجديد ليقيم علاقات متوازنة بين من يملك الأرض وبين من يتعامل معه من المستأجرين.

- تسعين فى المائة من الأرض الزراعية فى مصر يزرعها أصحابها بأنفسهم أو بطريق المشاركة ولن يطبق القانون إلا على ١٠٪ من الأراضى.

-هذا هو العدل الذى جاء متأخرا.

(**صلاح قبضايا- رئيس تحرير جريدة الحزب«الاحرار» فى ١١/٦/٩٧).**

حزب الوفد:

-صدر هذا القانون لكى يشعر المالك أنه مالك حقيقى.

- دعاوى البعض بأن المستأجر سيضار

غير صحيحة على الاطلاق.

-ليس هناك معنى لتأجيل تطبيق القانون، وكفى ٤٥ عاما من ظلم الملاك.

-عدم تنفيذ القانون يهز مصداقية مجلس الشعب والحكومة.

-أطالب مثيرى الفتنة من بعض أحزاب المعارضة وصحفها بأن يتقوا الله ولا ينسوا أن هناك مصلحة وطنية عليا.

(ياسين سراج-نائب رئيس الحزب ورئيس هيئته البرلمانية.
جريدة مايو ١٩٩٧/٦/٢٠)

-فرض النظام الثورى سلسلة من القوانين منحت المستأجرين حقوقا وامتيازات لا يقرها شرع ولادين على حساب حقوق الملاك .. الذين تحولوا إلى متسولين يستحقون الصدقة والاحسان.

- نجح ٩٠٪ من المستأجرين فى توفيق أوضاعهم مع أصحاب الأرض، أما العشرة فى المائة الباقين فهم أغلبهم من مستأجرى أراضى الأوقاف والاصلاح الزراعى.. وسيبقون فى الأرض وفقا لسياسة الحكومة.

-إن معارضة الحكومة لا تعنى اثارة الشعب وتحريض الفلاحين على الفوضى.

(جمال بدوى- رئيس تحرير جريدة الحزب- «الوفد» فى ١٩٧/٧/٣).

* الاخوان المسلمون:

-القانون الجديد يتفق مع حكم الشرع برده حقوق الملاك إليهم.

- أحذر من أى تدخل لمنع تطبيق القانون.

-نأمل من الحكومة أن تبذل جهدا أكبر لتعويض صغار المستأجرين الذين سيحرمون من الامتيازات التى تمتعوا بها ولو بدون وجه حق.

(المستشار مأمون الهضيبى-المتحدث باسم الجماعة-حديث لوكالة فرانس برس فى ١٩٩٧/٧/٥).

* حزب العمل:

(يرفض طرد المستأجرين)

ويرى أن الحل الأمثل هو الأخذ بنظام المزارعة:

-«أن حزب العمل كانت له رؤية خاصة مختلفة عما جاء فى القانون . ذكرناها مرارا ،وهى أن الحل فى نظام المزارعة تفاديا لاختلاف التقديرات فى نظام الايجار».

(المهندس ابراهيم شكرى- جريدة الشعب ١٩٩٧/٧/١).

-نقول للذين استهزأوا بشعار الاسلام هو الحل، وقالوا أنه شعار بلا مضمون .. ان المزارعة نظام إسلامى أصيل».

مجدى أحمد حسين- رئيس تحرير «الشعب» ١٩٩٧/٧/١).

*الاتحاد التعاونى الزراعى:

أ- محمد ادريس يحذر:

«إن الأمر يبدو وكأنه قفزة فى الظلام .. والخوف من ظاهرة المالك غير المقيم أنها تؤدى إلى تدهور الانتاجية الزراعية، وربما يؤدى سياسيا إلى اتساع ظاهرة استرداد الأرض والتحكم فى الناخبين ، وهو ما يهدد السلام الاجتماعى ولذا وجب التحذير».

(محمد ادريس -رئيس الاتحاد-جريدة الأهرام(١٩٩٦/٧/٩).

-.. والاتحاد -وصحيفته -يؤيد القانون:

- «أحزاب المعارضة خاطئة فى تحريضها للمستأجرين على عدم الالتزام بتطبيق القانون».

-«خطر البطالة لن يهدد المستأجرين».

-«أراضى بديلة لمن يمسهم قانون العلاقة الايجارية»

(جريدة التعاون ١، ٨/ ٧/ ١٩٩٧).

*الحزب الناصرى:

-الدفاع عن قانون الاصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢.

- رفض القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢.

-الهجوم على تقنين حق الملاك فى طرد المستأجرين.

-تحميل الحكومة ايجاد الحل، ومسئولية التداعيات.

(ضياء الدين داوود- رئيس الحزب).

* القوى الماركسية:

-رفض القانون والتحذير من مخاطره.

«إن طرد المستأجرين المنتجين لغذاء مصر ومحاصيلها الأساسية سوف يفاقم من مشاكل الفجوة الغذائية الاقتصادية من ناحية ،وسيحول هؤلاء الملايين الكادحين إلى إضافة كبرى لجيش البطالة فى مصر».

(ابراهيم البدراوى نشرة الفلاحين -سبتمبر ١٩٩٦).

-الرؤية المستقبلية للحركة الفلاحية:

«إن الدفاع عن حقوق الفلاحين معركة شاقة وطويلة وتتطلب تعبئة أوسع القوى المؤمنة بقضية الفلاحين».

(أحمد نبيل الهلالى- مجلة اليسار يوليو ١٩٩٧).

وتبقى بعد ذلك- المؤسستان التى تحمل كل منهما -رغم تناقضهما بطبيعة الحال -رؤية متكاملة.

*الحكومة :

ويتركز موقفها حول ثلاثة محاور:

١-إعلاميا: التهوين من حجم المشكلة ولو بالتناقض مع الاحصاءات والأرقام الرسمية الموثقة بخصوص عدد عقود الايجار ،وحجم المستأجرين ومساحة الأرض المؤجرة.

٢- حركيا :المواجهة الأمنية مع التحركات الفلاحية التلقائية الرافضة للقانون أو بعض التحركات السياسية المناصرة لها.

٣-الحلول: كانت الحكومة -حتى الشهر الماضى- لا تطرح سوى حل واحد وهو« الأراضى البديلة للمستأجرين المضارين»، ورغم ادراكها صعوبة- إن لم يكن استحالة -ذلك:

* فمشروعات الاستصلاح والاستزراع الكبرى التى بدأ بعضها منذ الخمسينات والستينات ،وتكلفت مليارات الجنيهات وطاقات عمل هائلة من جانب العاملين والمزارعين (كمديرية التحرير، والصالحية ،وغرب النوبارية)، آلت إلى البوار والتصفية وتطرح للبيع على الشركات الاستثمارية.

*والمشروعات المستقبلية (وخاصة مشروع توشكى)-وحتى مع ثبوت جدواه الاقتصادية والزراعية-يطرح بكل وضوح على الشركات الاستثمارية الكبرى والمؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسية.

*والاستصلاح الفردى من جانب الفلاح وهم لا يمكن مجرد مناقشته.

* حزب التجمع:

كان لحزب التجمع منذ نشأته موقفه الثابت ورؤيته الواضحة لقضية العلاقة الايجارية الزراعية والذى يتلخص فى أهمية استمرار هذه العلاقة كضرورة لاستقرار الأوضاع الاجتماعية فى الريف والحرص على الانتاج

الزراعى، دون أن يكون ذلك عائقا أمام الحوار حول أى قضايا تفصيلية -كقيمة الايجار- من شأنها دعم واستقرار هذه العلاقة.

ولقد رفض **خالد محيى الدين** رئيس الحزب وهيئته البرلمانية مشروع القانون رقم **٩٦ لسنة ١٩٩٢**،وتحدد موقف الحزب من هذا القانون ومن القضية ،كما يلى:

١- استمرار العلاقة الايجارية النقدية.

٢- النظر فى القيمة الايجارية كل عدة سنوات على ضوء العائد الصافى للفدان بعد حساب تكاليف الانتاج، أسعار المحاصيل.

٣-**إنشاء صندوق مالى** -بمعرفة الحكومة- **يقوم باقراض المستأجر حال رغبة المالك فى بيع أرضه المؤجرة بما يمكنه من شراء هذه الأرض** ويسدد السوق ، على أن يسعر المستأجر هذا القرض للصندوق على آجال طويلة وبفوائد ميسرة.

٤- كاجراء عاجل، **يتم ايقاف تنفيذ المرحلة النهائية من القانون** -المتضمنة حق المالك فى اخلاء المستأجرين من الأرض- **لعدة سنوات** يتم خلالها اجراء حوار قومى جاد- من كافة الأطراف المعنية-حتى يصل إلى حل موضوعى وثابت يحمى المستأجرين من الطرد، ويحافظ على مصالح الملاك، ويستهدف أساسا حماية الانتاج الزراعى، والاستقرار الاجتماعى.

(ولقد تم تقديم مشروع قانون لمجلس الشعب بهذا المعنى).

سادسا: ما العمل الآن .. وقد اقترب شهر أكتوبر؟.

إن الموقف الأقرب للصحة دائما هو الذى ينبع فى الاساس من رؤية أصحاب المصلحة الحقيقية.

وجماهير المستأجرين على امتداد ريف مصر قد اتفقت كلمتهم-دون أى زعم لترابط أو ارتباط يجمعهم معاً على أن مطالبهم تتلخص فى كلمتين:

***استمرار عقد الايجار.**

*** قيمة ايجارية بامكانهم اداءها.**

ولعل هذا يفترض من كافة القوى الاجتماعية والسياسية -خلال الفترة المحدودة المقبلة-توحيد الكلمة وتوجيه الحركة فى إطار هذين المطلبين العادلين أيا كانت الرؤى الحالة أو المستقبلية لأى من هذه القوى. ولعل هذا يفترض أيضا:

أ- مطالبة الحكومة بما يلى:

١) تحويل القرار الأخير الخاص باقتراض المستأجرين من بنك التنمية والائتمان الزراعى للتمكن من شراء الأرض المؤجرة التى يرغب مالكها فى بيعها ،إلى واقع حقيقى من خلال:

* توسيع نطاق المصارف المقرضة للفلاحين -لهذا الشأن- بحيث تشمل البنك العقارى المصرى والصندوق الاجتماعى وبنك ناصر والرصيد المالى للحركة التعاونية.

* جعل سعر الفائدة فى أقل حجم ممكن لا يتجاوز ٣٪.

* مد فترة السداد إلى عشرين عاما على الأقل وخاصة أن القرض يتم بضمان الأرض.

٢) **أن يكون «للدولة» دورها الواضح فى مجال عملية التوفيق بين الملاك والمستأجرين:**

*بالتوجه للملاك للاحتذاء بموقف الحكومة الخاص بأراضى الدولة والهيئات العامة وقطاع الأعمال (استمرار عقود الايجار وبنفس القيمة الايجارية).

* بتحديد فترة انتقالية -ولتكن خمس سنوات- يتم فيها رقابة الدولة على عدم ارتفاع القيمة الايجارية -حالة التوفيق واستمرار العقد- عن «سقف» معين يتمكن المستأجر من الوفاء بادائه.

(وهذا الدور المحدود للدولة لا يتعارض حتى مع ما ترفعه من شعارات التحرير الاقتصادى واحترام حرية التعاقد).

٣)**أن ترفع يدها الأمنية عن الحركة السلمية للفلاحين**-المعبرة عن مطالبهم، طالما تتم فى إطار من الشرعية وقواعد الدستور.

مع الافراج عن كافة من تم القبض عليهم من فلاحين أو سياسيين مناصرين لقضيتهم.

ب- على الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية المناصرة للفلاحين:

١- التمسك -بكافة الوسائل المشروعة -بمطلب الفلاحين بعدم الطرد من الأرض.

٢- مطالبة **السيد/ رئيس الجمهورية** -بعد العطلة البرلمانية -باصدار مرسوم بقانون بتأجيل نفاذ المرحلة النهائية من القانون بكل ما تحمله من مخاطر.

٣- دعم الحركة الديمقراطية والسلمية للفلاحين فى سبيل الحفاظ على حقهم فى العمل والحياة.

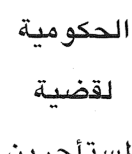
.. وأخيرا..

إذا كانت مصر فى هذه المرحلة تواجه هجمة شرسة من الامبريالية الأمريكية والصهيونية العنصرية.

فبأى منطق نساعد -من خلال تنفيذ عملية طرد المستأجرين -**على شق صفوف المجتمع ودعم التوتر ومخاطر العنف داخله** ، بدلا من تجميع قوي الشعب المصرى بأسره للتوحد ضد المخطط الأمريكى / الصهيونى المعادى لوطننا ولمستقبل أبنائنا؟.







الحلول الحكومية لقضية المستأجرين

حقيقية

أم محاولة لاحتواء

الحركة الفلاحية

خالد البلشى

منذ بداية العام الحالى أصدرت الحكومة أوامرها للجمعيات الزراعية بمنع تجديد الحيازات الزراعية للمستأجرين الذين تنتهى حيازاتهم واتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الحيازات من المستأجرين إلى الملاك ابتداء من شهر يوليو مما يعنى أن الحكومة قد بدأت فى تنفيذ الشق الخاص بطرد المستأجرين من الأراضى الزراعية المستأجرة طبقا للقانون **٩٦ لسنة ٩٢** مما فجر العديد من أحداث العنف فى أماكن متفرقة من قرى مصر ونجوعها. حيث وجد **٩٠٤ ألف مستأجر -يستأجرون مليون، و٤٤٨ ألف فدان بنسبة ٢٠٪ من الأراضى المزروعة- يعولون ٣ر٥ مليون فرد أنفسهم بدون مصدر مناسب للرزق**. وخاصة أن الأغلبية الساحقة لهؤلاء المستأجرين هم من صغار الفلاحين إذ أن ٨٢٤ ألف مستأجر بنسبة ٩١٪ منهم مستأجرون لأقل من خمسة أفدنة، وإن ٤٢١ ألف مستأجر منهم لا يملكون أى أراض أخرى مما يعنى أن هذه الأرض هى مصدر رزقهم الوحيد.

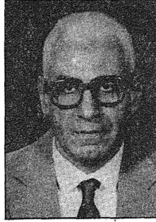
وتجاهلت الحكومة تحذيرات المعارضة من أن الإسراع بتنفيذ هذا القانون دون دراسة المشاكل الناجمة عن ذلك ستؤدى لاشتعال الصراعات داخل الريف المصرى والتى لن يمكن السيطرة عليها بسهولة مما يهدد أمن مصر الاجتماعى والاقتصادى.

ولجأت الحكومة إلى التهوين من حجم المشكلة والتهوين من حجم المضارين من القانون وأعلنت أنه تم حل ٩٠٪ من المشكلات التى يثيرها القانون وان الباقى وهو ١٠٪ فقط سيتم حله قبل أكتوبر القادم موعد تطبيق القانون.

وفجأة وجدت الحكومة نفسها أمام براكين الغضب المتفجرة فى الريف المصرى وتفجرت أحداث العنف فى أماكن متفرقة من مصر- **من الفيوم وحتى بنى سويف والغربية والدقهلية والمنيا**- وكانت هذه الأحداث تزداد ضراوة كلما اقترب موعد تنفيذ القانون، مما يهدد أمن البلاد واستقرارها ويهدد مصدراً مهم من مصادر الدخل فى مصر بالتدهور وهو



الشيخ محمد عراقى



د. أحمد حسن ابراهيم

الزراعة، ولجأت الحكومة إلى المواجهة البوليسية وعمليات القبض العشوائي على المستأجرين.

ورصد تقرير **مركز الأرض لحقوق الانسان** حول أوضاع المستأجرين الراهنة في الريف المصري من١/١/١٩٩٧ إلى ٧/٥/١٩٩٧ العديد من حالات العنف داخل الريف المصري الناجمة عن البدء في تنفيذ القانون. ووصل عدد ضحايا العنف خلال هذه الفترة إلى **٥ قتلى و٨٦ مصابا من الفلاحين**. كما بلغ عدد المقبوض عليهم **١٦٧ فلاحاً** أما الفلاحون الهاربون فقد بلغ عددهم **٦٩ فلاحا**.

وخلال الشهرين الأخيرين تصاعدت أحداث العنف أكثر وأكثر وتواصلت عمليات الانفجار في العديد من قرى مصر ونجوعها احتجاجا على قانون طرد المستأجرين ولجأت الحكومة إلى تصعيد الإجراءات البوليسية القمعية في مواجهة حركة الفلاحين بل ومواجهة تحركاتهم الجماهيرية السلمية الاحتجاجية.**واستخدمت قوات الشرطة والأمن كل الأساليب القمعية من القبض العشوائي على الفلاحين أو العناصر النشطة في الدفاع عنهم إلى هدم البيوت وحرق المحاصيل** مثل ما حدث في **السنبلاوين** . واستخدمت الشرطة العنف في أماكن متفرقة من الجمهورية مثل دمنهور وشبين الكوم وكمشيش وتيرة والقاهرة وبنها وبعض مدن الغربية، مما دفع بالأحداث إلى الأسوأ. وشهدت العديد من المحافظات المزيد من المواجهات استمراراً لمناخ الأزمة والتي تنذر بكوارث رهيبة.

وحسب بيانات مركز الأرض في الفترة من ٧/٥/١٩٩٧ إلى ١٣/٧/١٩٩٧، وصل عدد ضحايا العنف إلى ٦ قتلى . و٦١ مصابا، ٥٩٢ مقبوضا عليهم، والهاربون ١١٠ فلاح، والمحبوسون ١٧٥ فلاحاً.

وفي محاولة لاحتواء احداث العنف وتهدئة الأمور حتى يتم تمرير القانون أو ربما ادراكا متأخرا من الحكومة لحجم المشكلة لجأت الحكومة إلى طرح مجموعة من الحلول:

ففي ٢١ يوليو أعلن **د. يوسف والي** وزير الزراعة أنه أصدر توجيهاته بقيام البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بتوفير تمويل طويل الأجل لاقراض المستأجرين الراغبين في شراء الأرض الزراعية التي يستأجرونها من ملاكها.

وصرح **د. حسن خضر** رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بان مجلس إدارة البنك في جلسته التي عقدت يوم الاثنين ٦/٣٠ وافق على **قيام البنك بتوفير تمويل طويل الأجل وحتى سبع سنوات لاقراض المستأجرين الراغبين في شراء الأراضي** التي يستأجرونها وأنه تقرر تخصيص **١٠٠ مليون جنيه** بالبنوك الزراعية لتحقيق ذلك.

محمود جبر

وصرح بان البنك سيقوم بمنح المستأجر **٧٠٪** من قيمة الأراضي الزراعية التي يرغب في شرائها بحد أقصى ١٠ أفدنة من الأراضي القديمة للمستأجر الواحد بحيث يتم تسديد القرض على سبع سنوات وبفائدة لا تتجاوز **١٣٪**. وذلك بشرط أن يقدم المشتري شهادة تصرفات عن الأرض لمدة ١٠ سنوات سابقة وكشف تحديد مساحة وتحديد مصدر الري والصرف.

وفي ٤ يوليو الماضي وأثناء زيارة الرئيس**مبارك** الأخيرة لتوشكي وأثناء رده على أسئلة الصحفيين صرح بانه مهتم بقضية مستأجري الأراضي الزراعية اهتماماً كبيراً **ووعد بمنحهم أرضاً بديلة في المناطق الجديدة.**

ولكن ما مدى جدوى الحلول التي تطرحها الحكومة لحل المشكلة ؟ وهل الحكومة جادة في تنفيذ هذه الحلول أم لا ؟.

يبدو أن تصريحات المسئولين الأخيرة كانت في إطار المحاولة لاحتواء القضية وتمرير القانون .حيث نشرت جريدة **الاحرا** يوم الأحد ٦ يوليوأن **البنوك الزراعية بالمحافظات أكدت أنها لم تتلق أي تعليمات بصرف قروض للمستأجرين لشراء الأراضي الزراعية من الملاك** .وقال مصدر مسئول ببنك التنمية والائتمان الزراعي بالجيزة أن صرف القروض لمستأجري الأراضي الزراعية كان مجرد قرار لوزير الزراعة ولم تتلق فروع البنك أية تعليمات بالصرف.

أما بالنسبة للأراضي البديلة فلقد كشفت جريدة **الدستور** في عددها الصادر يوم ١٦ يوليو **عن قيام وزارة الزراعة ببيع أراضي وهمية للمستأجرين**.حيث فوجئ عدد كبير من المستأجرين المتقدمين بطلبات الحصول على أراضي بديلة في المدن الجديدة بانهم قد حصلوا على أرقام تسجيل وهمية وأن بعضهم يشترك في نفس القطعة والرقم مع آخرين.

وكشفت الدراسات أن اقتراح **د. والي** باعطاء أراضي بديلة للفلاحين في منطقة **سهل الطينة بسيناء** بانه يدور في اطار المسكنات حيث كشفت دراسة قيمة **لكلية العلوم البيئية** بالعريش أن أراضي سهل الطينة تعاني بشدة من ارتفاع نسبة ملوحة التربة بنسب تجاوزت ملوحة البحر المتوسط والتي من المعروف أنها أعلى نسبة ملوحة في العالم وبالتالي تصبح فرصة الإنتاج الزراعي في هذه الأراضي لا تزيد عن ٣٠٪ تقريبا. ولن يزيد الإنتاج الاجمالي على ٢٥٪ بالمقارنة بنسب الانتاج الزراعي في الأراضي الخصبة فكيف اذن يذهب الفلاح إلى هذه المناطق القاسية والبعيدة.

ولكن بفرض جديه الحكومة في تنفيذ ما وعدت به. فهل ستسهم الحلول المطروحة في حل القضية؟.

القروض البنكية والحلول التعجيزية

يقول الشيخ **محمد عراقي أمين الفلاحين بحزب التجمع**: إن ما تطرحه الحكومة حول عملية القروض البنكية لا يمكن وصفها إلا بأنها حلول تعجيزية. ويقول لقد كنا في التجمع أول من طرح هذه الفكرة منذ الثمانينات. وقد عرضناها في الاجتماع المشترك بين مندوبي الحزب« **خالد محيي الدين- محمد عراقي**وأعضاء من أمانة الفلاحين» على **د. والي وقيادات الحزب الوطني** عند مناقشة مشروع القانون ٩٦ لسنة ٩٢ قبل اصداره وكان رأينا الثابت الذي ما زلنا نتمسك به للان هو:

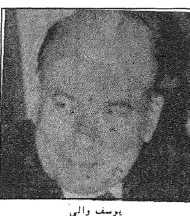
إقراض الفلاحين المستأجرين لشراء الأراضي المستأجرة في حالة عرض المالك هذه الأراضي للبيع وأن يكون للمستأجر الشفعة في ذلك وإن يأخذها بسعر المثل السائد. أما التمويل فتوفره الحكومة بقروض تعطى بضمان الأرض المشتراة على أن تكون ميسرة في معدل الفائدة ومدة السداد. وحددنا تقريبا أن تكون قيمة **القسط الذي يدفعه المستأجر لاستهلاك القرض في حدود ١٥٠٪ من القيمة الإيجارية.**

ولأن الحكومة بعد ممانعة طويلة رأت أن ما عرضه التجمع تفصيلا في الاجتماعات المشتركة مع د. والي وقيادات الحزب الوطني ومنه هذا الموضوع هو الصحيح الوحيد. لذلك فلقد بدأت تقترب منه بخصوص القروض والأراضي البديلة التي توزع على المستأجرين. وقدمت حلولا في هذا الاطار.

ولكنها جميعا غير عملية لان توزيع **الأراضى البديلة ما زال وعوداً لم يصدر بها قانون ملزم أو قرار**.كما أن تكلفة استصلاحها عالية جدا، لا يستطيع الفلاح العادى تحملها.كما أن الأماكن المعروضة بها هذه الأراضى غير قابلة للاستصلاح بسهولة وليس بها بنية أساسية تساعد الفلاح على الاستقرار.



الرئيس مبارك



يوسف والى

أما بالنسبة للعرض الذى قدمته الحكومة بخصوص تمويل شراء الأراضى بقرض من بنك التنمية فانه يضع المستأجرين على قرنى المستحيل لأن الاسعار السائدة للأراضى الان بين ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه للقيراط أى تتراوح بين ٦٠و٧٢ ألف جنيه للفدان يأخذ المقترض منها ٧٠٪ من البنك و يدفعها مع الفوائد على سبعة أقساط سنوية ونحن فى حزب التجمع نرى أن هذا الحل مستحيل التنفيذ لسببين:

١-أنه **يفترض قدره المستأجر على دفع ٣٠٪ الخارجة عن القرض نقداً وهى بين ٢٠و ٢٤ ألف جنيه** تقريبا علما بان ٩٩,٩٩٪ من المستأجرين معدمين ولدى الحكومة جهازها المركزى للتعبئة والاحصاء للتثبت.

٢- أن قيمة القسط السنوى سوف تكون فى حدود من ٦٥٠٠ إلى ٧٠٠٠ جنيه يضاف إليه الفوائد السنوية والتى سوف تكون فى حدود ٣ آلاف جنيه. وعليه فان **على المستأجر أن يدفع قسطاً سنوياً يدور حول العشرة الاف جنيه** وهذا مستحيل حتى لو زرع الأرض نقوداً فى ظل تضاعف أسعار التكلفة والاتجاه الصعودى الثابت لها بعد تحرير الزراعة وإلغاء الدعم وسيادة أسعار السوق. والتى تبلغ وفى أقصر الزراعات عمراً وأقلها شراهة للخدمة كالارز مثلا ١٢٠٠ جنيه للفدان الواحد بتقدير الحكومة.

علما بان **الفدان المملوك المزروع على الذمة يصفى من ٢٠٠٠ إلى ٢٢٠٠ جنيه** وذلك حسب دراستنا المرتبطة بأسواق المحاصيل والأسعار الرسمية للخدمة وهذه النقود ستذهب فى اتجاهين: الأول هو الوفاء بحاجيات المعيشة والثانى هو سداد أعباء القرض.

وفى هذه الحالة وحتى لو أسقطنا احتياجات الفلاح المعيشية وأنه **فلاح تام لا يأكل ولا يشرب ولا ينام**فانه سيخرج فى آخر الموسم بحساب مدين يساوى **٣٠٠٪ من دخله** فى أحسن الفروض. أرأيت كيف يجرى تخفيف الأعباء عن محدودى الدخل؟

ولهذا فاننا نطالب بفتح الباب الموارب إذا كانت هناك جدية فى تقديم الحلول ولتكن قيمة **القرض ١٠٠ ٪ من ثمن الفدان وسعر الفائدة مساويا لاسعار الفائدة فى قروض اسكان شباب حسنى مبارك** فالجميع من محدودى الدخل وأن تكون مدة سداد القرض بين ٣٠، ٤٠ سنة على الأقل فى هذه الحالة فقط يمكن أن يكون الحل عمليا كما قدمه التجمع مدروساً قبل ذلك. والا فنحن نبشر الحكومة من الان فى حدود ما تفرضه بانه لن يحدث جديد. إذ من المهم فى مثل هذه الظروف البالغة الحساسية من الناحية المجتمعية أن نقدم حلولا ممكنة التنفيذ. مدعمة بدراسات رقمية تضع علاقة متوازنة بين صافى عائد الفدان وقسط السداد وضرورات المعيشة لهذا المستأجر المتزوج ويعول.

أما **محمود جبر مدير الوحدة القانونية بمركز الأرض لحقوق الانسان** فيقول: إن الحكومة تتحرك على ٣ محاور أساسية وهى القرض الذى سيساهم به بنك الائتمان الزراعى والأراضى البديلة ولجان التوفيق والمصالحات بين المستأجرين والملاك. أشيع أنها تهدف إلى حل الصراع بين الملاك والمستأجرين. وحقيقة الأمر أن هذه المحاور لا تقدم حلولا حقيقية ولكنها مناورة من جانب الحكومة لتمرير القانون دون تقديم حلول جادة.

حيث إن القرض الذى سيساهم به بنك الائتمان والمحدد بـ ١٠٠ **مليون جنيه** مبلغ زهيد بالنسبة للأراضى المؤجرة أو بالقياس على عدد الراغبين فى الشراء فضلا عن أن هذا المبلغ خصص بقصد الاستعانة به فى حالة رغبة بعض الملاك فى التصرف بالبيع فى الأراضى المملوكة لهم والمؤجرة للفلاحين. ويرى المركز أن جزءا كبيرا من الأراضى المؤجرة سوف يكون مطروحاً فى السوق خاصة من الملاك الغائبين وأصحاب الحيازات القزمية الصغيرة وعددهم مليون و٣٣٨ ألف مالك غائب. **ولو افترضنا أن متوسط سعر الفدان يتضح حسب سعر السوق هو ٥٠,٠٠٠فقط فالمائة مليون جنيه المحددة تشترى ٢٠٠٠ فدان ومن هنا أنها أكذوبة كبرى اسمها مساهمة البنك.**

كما أن الفائدة وهى ١٣٪ هى فائدة القروض العادية. تسدد على ٧ سنوات الأمر الذى يصبح معه الفلاح المشترى ملزماً بسداد مبلغ وقدره ١٢ ألف جنيه سنويا .وهو أمر فوق طاقته.

أما بالنسبة لمحور الأرض البديلة ووفقا لأحكام القانون ونص المادة ٥ من القانون ٩٦ لسنة ٩٢ التى نصت على اعطاء الأولوية فى الحصول على هذه الأراضى للمستأجرين الذين تنتهى عقودهم وفقا لاحكام القانون والذى لاشك فيه فان أغلب هؤلاء سيبادرون إلى الحصول على هذه الأراضى. فاذا ما تبين أن عدد المستأجرين الذين ستنتهى عقود ايجارهم يبلغ وفقا لتقديرات المركز ٩٠٤ ألف مستأجر وإذا تم توزيع خمسة افدنة فقط على كل منهم.**فان مجموع الأراضى التى يتعين على الحكومة تسليمها لهم هو ٤ مليون و ٥٢٠ ألف فدان**. فهذا كلام غير منطقى وغير صحيح لأن الأراضى التى أصلحت منذ عهد محمد على ٢ مليون فدان فكم سيقف هؤلاء المستأجرون فى طابور الانتظار ليحصلوا على هذه الأراضى.

فضلا عن أن فكرة الأراضى الصحراوية هى فكرة استثمارية فى جوهرها نظرا لحاجة هذه الأراضى فى السنوات الخمس الأولى إلى تكاليف ونفقات باهظة تفوق امكانيات هؤلاء الفلاحين من صغار المستأجرين الذين لا يصلحون بأى حال لهذه المهمة على المستوى الاقتصادى فى ظل غياب البنية الاساسية فى هذه المجتمعات الجديدة.

بل إننا **نجد أن الحكومة قد باعت مؤخرا فى شهر مايو الماضى أراضى الصالحية دون الالتفات لمطالب ١١ ألف مستأجر يزرعون هذه الأراضى . ولنا أن نتساءل كيف تقوم الحكومة بذلك وهى تعلن أنها ستقوم بتوزيع الأراضى المستصلحة على المستأجرين الذين ستنتهى عقود إيجارهم.**

ويقول **د. أحمد حسن إبراهيم**

المستشار في معهد التخطيط القومي بالنسبة للأرض البديلة أنا أرى أن كل أرض جديدة ينبغي أن توزع على الفلاحين لا الشركات ولا الخريجين وذلك حتى يتم توزيع السكان على ٢٥٪ من مساحة مصر بدلا من ٤٪ حسب الاهداف المعلنة للحكومة، وأظن أن هذا يتحقق بشكل أساسي بتهجير الفلاحين على غرار ما حدث في مديرية التحرير.

بمعنى: أنه يجب أن يحدث نوع من التهجير الجماعي لمجموعة أسر من نفس القرية تربط بينهم قرابة أو مصاهرة أو حتى جيرة فنقضي بذلك على الاثار السلبية للشعور بالغربة .حيث أننا ننقل مجتمعاً متماسكاً مما يضمن استقرارهم.

وأظن أن هذا لن يتحقق إلا اذا توافرت البنية الأساسية لتحقيق مستوى حياة أفضل من القرية وذلك حتى يشعر الفلاح بالأمان. وأظن أن ذلك يجب أن يتحقق بدعم من الدولة وذلك لان الهدف من وراء ذلك هدف بعيد.**فاذا كانت الدولة مستعدة لدعم الشركات الكبيرة بالبنية الاساسية والطرق التي تسهل لها الاستثمار. فالاحرى ان تدعم الفلاح الذي سيساعد في عملية توزيع السكان.**

وأظن أنه يجب على الدولة أن تختار عناصر من شباب الفلاحين يشكلون أسراً والأفضل أن تكون أسراً كبيرة العدد حتى تضمن أن تحدث عملية تفريغ حقيقي للسكان وللمساعدة على الاستقرار في هذه الاماكن.

ولكن لكي نضمن نجاح المشروع لابد أن تكون هناك دراسة جيدة وحصر للأراضي الصالحة وبنية اساسية قبل عملية التهجير وهذا يحتاج لوقت لتدرس فيه. وإلى أن تتم الدراسة بشكل جيد. وان تحدد المساحات المستصلحة والتي ستوزعها الفلاحين بشكل جيد حتى لا تحدث عمليات التداخل اثناء توزيع هذه الأراضي كما نشرت بعض الصحف مؤخرا. فبدون **الدراسة الجيدة للمشروع فانت ستنشئ هذه المجتمعات الجديدة على صراعات من الأساس وبهذا لن يتحقق الاستقرار.**

فلذلك مطلوب إرجاء تنفيذ القانون لفترة ٥ سنوات تتم فيها كل هذه الأمور .حيث ان الدولة لم تهتم في الخمس سنين الماضية بتسوية الموضوع ولم تستفق الا في الشهرين الاخيرين فلا يمكن انجاز ما لم يتم في خمس سنين في شهرين كالتأكد من وفرة الأراضي اللازمة لذلك وحصرها وتوزيعها وتوفير سبل الري والبنية الاساسية فيها.

فنحن يجب أن نعمل على أن يستقر هؤلاء الفلاحون في الأراضي الجديدة. وتوفير سبل العيش المريح لهم ولكنك اذا نقلتهم دون ذلك فانت تجعلهم بدلاً من ان **يتلقوا الفقر في قراهم فانهم يتلقونه في مكان أخر.**

نريد أن يتم ذلك بشكل يجذب الفلاحين إلى الانتقال فينشئ لهم تنظيمات تمكنهم وتساعدهم في التغلب على المشاكل وتضمن لهم تسويق منتجاتهم وبشرط أن تكون الأرض جيدة وصالحة للزراعة.

أما بالنسبة للقرارات الأخيرة **لدكتور والي** وبنك التنمية والائتمان الزراعي فانا أعتقد **أنه لو أن هناك مستأجراً يستطيع أن يشترى الأرض لاشتراها** تجنبا للمشاكل ولقد طالبت من عشر سنين ان تتولى الدولة من خلال صندوق خاص أو تعاونيات أو أي شكل آخر عملية تمويل شراء هذه الأراضي. أي أن يكون هناك آلية تتولى عملية تمويل نقل الأرض وأن تتم بشروط ملائمة بحيث تدفع هذه الألية ثمن الأرض للمالك كقرض للمستأجر على أن يسدد المستأجر هذا القرض في فترة زمنية معينة تتحدد على أساس قسط سداد سنوي يساوي القيمة الايجارية **.فانت عندما تطالب الفلاح بدفع قيمة أكبر من القيمة الايجارية سيهمل الأرض ويتوجه إلى العمل بالاجرة** لسداد هذا القرض فيجب أن يكون هناك شروط ميسرة تضمن ان يهتم المستأجر بالأرض ويستطيع سداد القسط ويتبقى له شئ يعيش منه.

ونحن لدينا نموذج نستطيع أن نحتذيه . فالدولة تقوم باقراض تعاونيات الاسكان قروض صغيرة مدعومة وبشروط ميسرة .ولفترة زمنية طويلة ٣٠ سنة **فلماذا لا نستعير هذا النموذج؟.**

وأنا أعتقد أننا إن لم نراع ملائمة قسط وسعر الأرض لظروف هذه الشريحة فمعنى ذلك أننا نقوم بعمل جهود لا فائدة منها.

بالنسبة للجزئية التي تقول إن البنك سيتحمل ٧٠٪ من سعر الأرض. يقول **د . أحمد** من أين نتصور أن شريحة معينة مثل مستأجر يستأجر فداناً أو أقل أو فدانين أو أقل له من المدخرات التي تجعله يدفع ٣٠٪ من سعر الأرض إذا اخذنا في اعتبارنا أن قيمة الفدان قد تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه. لنجعلها ٦٠ ألف فقط **فمن أين لمستأجر فدان أو فدانين المدخرات التي تساوي ١٨ ألف جنيه.**

أنا أزعم أن كثيراً من المستأجرين لا يتبقى لهم من عائد الأرض أكثر مما يساوي قيمة ايجارهم لو عملوا لدى الغير، ولو أن هؤلاء يستأجرون أفراداً للعمل بالأرض لن يتبقى إلا النذر اليسير. وأعتقد أن كثيراً من المستأجرين يرضي بهذا الوضع لأنه يفضله على أن يعمل أجيرا لدى الغير لاعتبارات تتعلق بمسألة الاحساس بالذات وان استئجار الأرض يضمن له فرصة عمل شبه مستقرة. فهم يفضلون استئجار الأراضي حتى ولو يتحقق لهم عائد كبير.

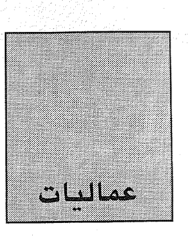
سعر الفائدة مرتفع جدا أنا اتساءل ما هي الحكمة في أن تدعم الدولة الاقراض التعاوني وتمنحه شروطاً ميسرة؟ أظن أن الهدف أساسا حل مشكلة قطاع من المواطنين. فلماذا لا نستلهم نفس الروح في عملية تمويل شراء الأراضي المستأجرة . فلدينا شريحة من المواطنين محدودي الدخل والفقراء في حاجة أن تتوفر لهم شروط وضمانات الاستقرار والمعيشة الادمية .واستقرار هذه الشريحة هو في ذاته ضمانه لتحقيق الاستقرار في المجتمع عامة، بمعنى انعكاساته على المجتمع. فلو تركوا الأرض. في أضعف الفروض سيهاجرون من القرى التي ضاقت بهم إلى المدن التي تضج بسكانها مما يلقي أعباء اضافية على المدن ويؤدى لظهور العشوائيات فلابد من حل المشكلة حلاً جذرياً.

طالما أن المالك يريد أن يبيع والمستأجر يريد أن يشترى هنا يأتي دور الدولة وعليها كراع ومسئول عن المواطنين كافة أن تقوم بتيسيير ذلك وفي هذه الحالة لابد أن يكون للمستأجر أولوية وبنفس السعر وبنفس الشروط .وأعتقد أن المستأجر الذي يمتلك امكانية شراء الأرض ولا يقبل ذلك فلا يجب أن يستمر في الأرض.

ولتنفيذ ذلك علينا بالبدء في تأجيل تنفيذ القانون لمدة خمس سنوات جديدة حتى يتم دراسة مصادر التمويل وقيمة الأموال اللازمة لذلك وأعتقد أنه لن يقع أي نوع من الغبن على المالك لان القانون ضمن له رفع القيمة الإيجارية بأكثر من ٣ أمثالها حيث وصلت إلى ٢٢ مثل الضريبة.**فالدولة رفعت القيمة الايجارية الجديدة اكثر من ٣ أمثال القيمة المحددة سنة ٨٦ والتي كانت تبلغ ٢٥٠ جنيها** . فالقيمة تتجاوز الان ٨٠٠ جنيه.

أظن أنه قد تكون هناك حالات بيع عاجلة لملاك يحتاجون لبيع هذه الأرض اتصور أن هذه الحالات لن تكون كثيرة واظن انه يجب أن يكون لهذه الحالات الأولوية في سرعة البت فيها ولتخصص المليون جنيه المرصودة الان لنقل ملكية الأراضي العاجلة. أم أنه من المتصور أنها ستحل المشكلة فانا أعتقد أننا بذلك نضحك على أنفسنا فهذه النقود تكفي بالكاد لشراء ١٢٥٠ فداناً في احسن الظروف.

أخيراً:لعل الاهتمام المفاجئ الأخير للحكومة بهذه القضية يعكس صحه ما طالبت به القوى المختلفة في مصر من ضرورة ايقاف تنفيذ القانون ٩٦ لسنة ٩٢ في مرحلته النهائية الخاصة بحق المالك في طرد المستأجر لعدة سنوات تكون كفيلة باجراء حوار قومي حقيقي وجاد يصل إلى حل متوازن يحمي المستأجرين من ترك الأراضي ويراعي مصالح الملاك ويهتم أساسا بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.



ماذا يفعل العامل بعد سن الستين؟

هل ينتظر الموت تحت الشجرة أم يجد ما يشغل فراغه؟

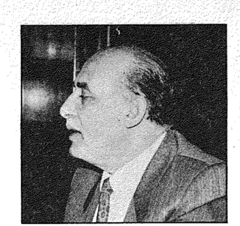
محمد جمال إمام

عندما بلغ والدى رحمه الله الستين من عمره وأحيل الى التقاعد، واجه مشكلة عويصة اقضت مضجعه وعجلت بتدهور ملكاته الذهنية والصحية، ألا وهى **ماذا يفعل بوقته** ولم يكن يعرف وسيلة لشغله سوى العمل؟ فلم يكن العثور على فرصة عمل لمتقاعد أمرا متوفرا فى ذلك الوقت من أواخر الستينات ، ولم يكن والدى من معتادى الجلوس على المقاهى، أو يستطيع أن يخلق نشاط أعمال صغير يشغل به وقته. ولم يتبق أمامه سوى قضاء وقت فراغه الطويل أمام التلفزيون. وأترك للقارئ تخيل مدى الأثر المدمر لادمان مشاهدة التلفزيون المصرى، سواء فى ذلك الحين أم فى الوقت الحالى.

الطابع العالمى للمشكلة

والمشكلة لا تخص العمال المصريين وحدهم، وإنما هى مشكلة ذات طابع عالمى. وقديما ، عندما كان المرء يبلغ الستين،كان يعتبر بحق «**عجوزا**» ،فى هيئته وفى قدرته على العمل وفى توقعاته بالنسبة لامتداد العمر وكان العامل يتطلع بفارغ الصبر إلى ذلك اليوم الذى يستريح فيه من عناء العمل ويخلد إلى الراحة. غير أن الحياة العامة فى ذلك العصر كانت مختلفة، وكان الترابط العائلى والاجتماعى قويا، وكان من المتيسر للمرء أن يجد بعد تقاعده عن العمل ما يشغل به وقته بطريقة مفيدة ومثمرة تعوضه عما افتقده من الاشباع المعنوى الذى توفره القيمة الاجتماعية للعمل. وكان بيت الأسرة الكبير الذى يضم أجيالا عدة من الأسر الواحدة يوفر للمسن الأمان والونس الاجتماعيين،ويحميه من الاحساس بالضياع، ويعطيه الشعور بأنه لا تزال له قيمة فى الحياة.

ولكن مع تقدم سبل الرعاية الصحية وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد. **لم يعد سن الستين بالسن التى تعجز الانسان عن العمل أو تقتل الرغبة لديه فى الاستمرار فى مزاولته** .وأصبح من المعتاد، حتى فى مصرنا العزيزة، أن يمتد العمر بالمرء إلى ما بعد الثمانين، وهى فترة انتظار طويلة لنهاية الحياة بالنسبة لمن كان فى صحة جيدة وليس لديه وسيلة لشغل الفراغ غير مشاهدة التلفزيون.(من المؤكد أن آلام هذا الانتظار.لا تختلف كثيرا عما يشعر به المحكوم عليه بالاعدام وهو ينتظر لحظة تنفيذ هذا الحكم) إلا أن الظروف الاجتماعية تغيرت، ووهنت الروابط العائلية والاجتماعية، واختفى بيت الاسرة الكبير، وتفرق أفراد الأسرة الواحدة فى شقق سكنية فى أجزاء متفرقة من المدينة الواحدة، وحالت صعوبة المواصلات فى المدن الكبيرة دون التزاور المنتظم بينهم. وأصبح من المعتاد أن يقبع المسن بصحبة زوجته وحيدين لفترات طويلة، وبخاصة أن العلاقات الاجتماعية بين الجيران فى المنزل الواحد فى الأحياء السكنية الحديثةأصبحت واهية إلى حد مخجل. وليس كل متقاعد من يستطيع أن


أحمد العماوى

يبدأ عملا خاصا يشغل وقته ويدر عليه دخلا اضافيا! أو من يستطيع أن يجد فرصة عمل جديدة تلائم خبرته ووضعه الاجتماعى.

ويحضرنى فى هذا الصدد باستمرار نموذج رجال الشرطة والقوات المسلحة الذين يحالون إلى التقاعد فى الأربعينات والخمسينات من عمرهم ويضطر بعضهم فى كثير من الأحيان إلى قبول أى عمل يشغل وقته حتى ولو لم يكن متناسبا مع مكانته الاجتماعية.

وقد تزامن هذا التطور، المصحوب بزيادات سكانية هائلة على الصعيد العالمى،**مع الانكماش المستمر فى فرص العمل** نتيجة للتطورات التكنولوجية التى تقلل باطراد من الحاجة إلى الأيدى العاملة، سواء فى وسائل الانتاج أو الخدمات. ومن هنا ارتفعت البطالة، وأصبح الشغل الشاغل لدوائر الحكم فى كل مكان هو **توفير فرص العمل للأجيال الشابة التى تلتحق سنويا بسوق العمل** .

واهتمام الحكومات فى كل دول العالم بفئة الشباب سببه احصائى فى المقام الأول، حيث أن هذه هى الفئة التى تحتسب ضمن فئات العاطلين عن العمل(والصيف هو الفترة التى ترتفع فيها النسب الاحصائية للبطالة بعد ظهور نتائج الامتحانات وتدافع الشباب غير الراغب فى استكمال تعليمه، أو الذى يبحث عن فرصة عمل مؤقتة توفر له تمويلا مناسبا لاستكمال دراسته العليا فى البلدان التى لا تأخذ بمجانية التعليم الجامعى، إلى تسجيل أنفسهم فى مكاتب العمل والتشغيل من أجل الحصول على أى فرصة عمل متاحة) ، بينما يدخل كبار السن فى فئات أرباب المعاشات الذين يحصلون على معاشاتهم التقاعدية المستحقة، أما الشباب فانهم أما أن يحصلوا فى بعض البلاد على تأمينات البطالة لفترة زمنية محدودة، أو لا يحصلون على شئ بالمرة، كما يحدث فى مصر المحروسة، ومن ثم فانهم **يعتبرون مثار قلق ومصدر متاعب أمنية، بالنظر إلى ما لديهم من فورة حماس شبابية قد تدفعهم إلى التذمر وتكدير صفو الأمن العام أن طال انتظارهم لفرصة عمل تدر عليهم دخلا منتظما وتمكنهم من بدء حياة أسرية طبيعية** . بينما لا ينتظر من كبار السن أن يقلقوا حياة المجتمع بالصخب والضجيج لمجرد إحساسهم بالملل القاتل وافتقادهم لما كان العمل يشعرهم به من إشباع معنوى!.

صراع الأجيال

اهتمام الحكومات إذن بتوفير فرص عمل للشباب **أمر طبيعى** فى ظل ضيق أسواق العمل فى كل مكان،**وان كان يأتى دائما على حساب كبار السن** ، بحيث أنها ظلت تلجأ إلى تخفيض سن التقاعد عن العمل من **٦٥ سنة إلى ستين** (كانت الذريعة الرئيسية فيما سبق هى الشفقة على العمال كبار السن الذين يضطرون إلى العمل حتى هذه السن المتأخرة)، ثم بدأت الأصوات تتعالى فى كثير من البلدان الصناعية المتقدمة مطالبة بالاستمرار فى تخفيض هذه السن بدعوى إتاحة الفرصة للعمال للتمتع بمزيد من أوقات الفراغ وممارسة هوايتهم التى لم يتمكنوا من ممارستها فى شبابهم لاضطرارهم إلى العمل فى سن مبكرة لاعالة أنفسهم وأسرهم، فضلا عن توفير الآلاف من فرص العمل للأجيال الشابة الداخلة حديثا إلى سوق العمل(من بين التدابير التى يقترحها رئيس الوزراء الفرنسى الاشتراكى الجديد «ليون جوسبان» لخلق مئات الالوف من فرص العمل تخفيض سن التقاعد سنتين) . وهى دعاوى ملتوية ومثيرة للاستغراب ، فلو كان العامل مثلا من هواة كرة القدم وكان يتمنى فى شبابه أن تتاح له الفرصة لاشباع حبه لها وممارستها واستعراض مهاراته لعله يصبح لاعبا مرموقا مشهورا، فهل يستطيع أن يفعل ذلك مثلا وقد بلغ الثامنة والخمسين من من عمره؟ والذين يدعون إلى ذلك من مقاعد السلطة أو مكاتب عملهم الوثيرة ألا ينتظرون حتى يصبحوا من ضمن المتقاعدين ليدركوا مدى قسوة ساعات الفراغ الطويلة، وليتأكدوا من أن العمل فى حد ذاته **«قيمة اجتماعية»** قبل أن يكون وسيلة للتعيش. **وأن الاشباع المعنوى الذى تحققه ممارسة العمل أهم بكثير للانسان (شابا كان أم مسنا) من مجرد المشاركة فى رحلة حول العالم يظل يدفع أقساط تكاليفها مقدما لسنوات طويلة قبل تقاعده عن العمل!** وأن وجود المرء وسط صحبة العمل، حتى ولو كانت كئيبة، أمتع بكثير من قضاء المرء لوقت فراغه وحيدا على المتهى أو بصحبة اثنين أو ثلاثة من أمثاله المتقاعدين الذين أسودت الحياة فى وجوههم، أو متابعة برامج تلفزيونية يتوجه معظمها إلى تلبية اهتمامات فئات عمرية أخرى غير فئة المسنين! وأنه لأمر بغيض بالفعل أن تصبح المسألة صراعا بين الأجيال على اغتنام فرص العمل الضئيلة المتاحة، وهو صراع يدفع ثمنه المسنون ماديا ومعنويا، بدلا من أن تقوم على تكاتف اجتماعى لحل المشكلة بشكل جماعى وليس على حساب فئة ضعف شأنها وهان أمرها.

تجربة أمريكية

ذكرنى بذلك كله تحقيق صحفى نشرته صحيفة **«كريستيانس ساينس مونيتور»** الأمريكية فى عدد لها يرجع إلى نحو ستة أشهر عثرت عليه وأنا أقلب فى أوراقى القديمة. والتحقيق يبدأ بقوله: «فى السنوات الماضية واجه روبرت هامان عمليتى تكيف رئيسيتين! فلقد تقاعد عن العمل مبكرا نتيجة لتخفيض حجم العمالة فى الشركة التى كان يعمل ضمن جهازها الفنى. ومنذ سنة توفيت زوجته بعد ٣٥ سنة من الزواج . وبعد أن أصبح يعيش وحيدا، فانه أخذ يفتقد رفقة زوجته واتصاله بزملائه فى العمل. غير أنه وجد فى الشهور الأخيرة طريقة جديدة للحياة تخفف من آلام وحدته. ففى صباح كل يوم جمعه، ينضم إلى ستة أو سبعة رجال آخرين للمشاركة فى**«المجموعة النقاشية للرجال المسنين»** والتى تتيح الفرصة لما يزيد عن ستين مسنا ليلتقوا

باقرانهم .«ويقول السيد هامان: إنها فرصة للخروج من المنزل والالتقاء بالناس. والاستماع إلى رؤى الآخرين للحياة».

وتقول **الصحيفة الأمريكية** بأنه رغم أن الأنشطة الترفيهية تشغل جانبا من حياة **٢٣ مليون متقاعد أمريكي،** فان المتخصصين فى الشيخوخة يتزايد إدراكهم بحاجة المسنين إلى إقامة صلات أعمق بالآخرين، وأن هذه الحاجة ستتزايد فى السنوات المقبلة، خاصة وان عدد من يتجاوز عمرهم ٦٥ سنة فى الولايات المتحدة الأمريكية سيرتفع ليصل إلى ٣٣ مليون شخص فى السنة الحالية وإلى نحو ٧٠ مليونا فى عام ٢٠٣٠ . ويؤكد المتخصصون أنه بالنسبة لهذا الجيل من الناس، وخاصة الذكور منهم،**فان حياتهم كانت تدور بالأساس حول العمل!** ولم يستطع الكثيرون منهم أن ينموا أى نوع من الهوايات أو يقيموا علاقات صداقة مع الآخرين، مثلما فعلت زوجاتهم ،مما أوجد لديهم فراغا كبيرا جدا عندما انتهت حياتهم الوظيفية.

وتفسر **الاخصائية الأمريكية** التى أنشأت هذا التجمع للمتقاعدين أن الناس عندما يتقاعدون عن العمل ويتوقفون عن الذهاب إلى أماكن العمل يجدون أنه أصبح من المتعين عليهم الاعتراف بالحقيقة المرة التى تتلخص فى أنهم قد **انتقلوا من بيئة يلتقون فيها بمئات من الناس إلى أخرى لا يجدون فيها سوى القليل من الصلات الخلاقة الباعثة على الحيوية والنشاط.** وتضيف بأن هؤلاء الناس لا يصبح لديهم من فرصة للونس غير الذهاب إلى محال البقالة لمجرد أن يقولوا لعامل الخزينة « **أهلا** » ،والتى ربما تكون الكلمة الوحيدة التى يتلفظون بها طوال يومهم . ولكن الناس يحتاجون إلى ما هو أكثر من ذلك. فأكثر ما يفقده المرء عند تقاعده عن العمل هو وسيلة التنشيط الفكرى، وهو ما يعتبر أحد العناصر الهامة التى تساهم فى انتشار محاولات الانتحار وسط المتقاعدين الأمريكيين.

وعندما يلتقى المتقاعدون فى هذه المجموعة النقاشية، فانهم يجدون فرصة لتبادل الأحاديث الممتعة أثناء تناول قدح من الشاى وبعض الحلويات، يستعيدون فيها ذكريات العمل وتجاربهم المختلفة طوال حياتهم العملية وذكرياتهم الأسرية، ويتناقشون حول أنشطة الأندية الرياضية التى يشجعونها، وقد يتشاورون أيضا حول الحلول المفيدة لبعض المشاكل التى يواجهونها فى الحياة. انها باختصار فرصة للهروب من الوحدة والعزلة والانقطاع عن الحوار مع الخلق الآخرين.

ويقول**أحد الاساتذة الجامعيين الأمريكيين** المتخصصين فى مشاكل الشيخوخة بأنه ليس من السهل على الرجل أن يكشف عن مكنون عواطفه كما تفعل المرأة لأنه لم يعتد على ذلك من قبل فى كثير من الأحيان. ويضيف بأن المجتمع ظل يعلم الرجال طوال أجيال عديدة ضرورة الخروج من أحضان الأسرة والتعود على الاستقلال والكفاح من أجل لقمة العيش وتحمل مسئولية أسرهم الصغيرة، إلى آخر كل هذه .الأمور التى أصبحت ذات طابع عالمى.**وفجأة يجد الرجل نفسه وقد تقاعد عن العمل وهو يتساءل:«ما الذى انتهت إليه كل علاقاتى الاجتماعية، لقد كنت مشغولا بالعمل واكتساب الرزق.»**

ويزداد الأمر ايلاما بالنسبة للرجال الذين يكرهون أن يجدوا أنفسهم مضطرين إلى الاعتماد على معونة أبنائهم،«النساء المسنات لديهن القدرة على اشراك أبنائهن فى مشاعرهن ومشاكلهن. فباستطاعة الواحدة منهن أن تقول: «اننى وحيدة ، لم أفعل شيئا فى يومى هذا، لا أعرف ماذا أفعل بوقتى».

أما الرجل المسن فانه يقول «هه، أنا على ما يرام». وتقول الاخصائية الأمريكية: إننا نحاول أن نعلم الرجال فى مجموعتنا بأن يحاولوا اخبار أبنائهم بما يفعلونه بحياتهم». غير أن هذا الأمر يحتاج إلى مجهود كبير. فبعض الرجال يريدون الاحتفاظ بوضعهم قبالة أبنائهم «إننى الأب، أنا القوى، وبامكانى أن أدبر أمورى»،فى حين أنه يعرف، وأبناؤه يعرفون، أن الأمر على عكس ذلك تماما.

وعلى الرغم مما تمثله مثل هذه الأنشطة الجماعية من فائدة لكبار السن(أعرف نشاطا مماثلا تقريبا ينظمه **نادى مدينة نصر بالقاهرة** لأعضائه المسنين) ،**فان الساعات القليلة التى يغطيها لا تشغل إلا جانبا قليلا من حياة أعضائه المسنين.** ويقول السيد **هامان** إنه يود أن يعود إلى العمل مرة ثانية اذا ما استطاع العثور على فرصة عمل ملائمة.

ويقول عضو آخر فى الجماعة لا يزال يعمل لبعض الوقت كمهندس معمارى إنه محظوظ للغاية لأن عمله يتيح له أن يتصل بالكثير من الناس الودودين.

وفى ولاية أمريكية أخرى، يجرى تنظيم المتقاعدين الراغبين فى ممارسة النشاط العملى فى جماعات تطوعية لاصلاح الأجهزة والأدوات المعطوبة. ويقوم الأهالى باحضار معداتهم التى يريدون إصلاحها، سواء كانت أجهزة كهربائية أو أدوات منزلية مختلفة إلى هذه الجماعة، حيث يتولى كل عضو إصلاح ما يدخل فى اختصاصه العملى السابق، ويتكلف الأهالى بثمن قطع الغيار وأدوات العمل اللازمة. وتنقل الصحيفة الأمريكية عن مهندس الكترونيات متقاعد قوله بعد أن تمكن من اصلاح جهاز فيديو معطل.«ان هذا ليدخل السرور على نفسى حقا».

ويقول أحد المتقاعدين المنخرطين فى هذه الأنشطة، أن جماعات التخاطب والخدمات تمثل خطوتين صغيرتين فى توفير نشاط مثمر للمتقاعدين وفرصة للاتصال بالآخرين. غير أنه يعتقد بأن **من الضرورى أن يعمل المجتمع على تعزيز المنظمات الاجتماعية والتطوعية التى يمكن أن تكسر حدة العزلة القائمة ما بين الأجيال** .ويضيف أن الأمر يستلزم تدعيم المراكز المجتمعية والجماعات الكنسية التى كانت تقوم بدور فعال فى المحافظة على الصلات ما بين المسنين والشباب ؛ وأنه من الضرورى العمل على إعادة انشاء المؤسسات القديمة للأسرة المتعددة الأجيال،حتى ولو لم تكن تضم تسلسلا أسريا واحدا.

رد الجميل

هذه الأجيال التى تحملت بعبء بناء بلادها وتنشئة أبنائها تجد نفسها عندما اضطرت إلى التقاعد عن العمل أشبه « **بخيل البلدية**» أو شيوخ القبائل القديمة الذين كانوا **يتركون تحت الشجرة ينتظرون الموت بعد أن أصبحوا عاجزين عن الصيد و القنص والحرب، وهو نكران بالغ للجميل الذى أداه المتقاعدون المسنون.** ومن المؤكد أنهم كانوا يتوقعون. وان غفلوا عن ذلك فى عنفوان شبابهم، أن يرعاهم المجتمع ويهتم بشأنهم كما

يهتم بمساعدة الأجيال الشابة على شق طريقها فى الحياة. **والمسألة ليست صعبة أو باهظة التكاليف، وانما تحتاج إلى إبداء قدر معقول من الاهتمام.** وشغل التفكير قليلا فى مساعدة المتقاعدين على الاستفادة المثمرة، لهم وللمجتمع، من وقت فراغهم الطويل، وتهيئة الفرص لهم لتحقيق ذلك. ومن المؤكد أن قليلا من الاعتناء بهذا الأمر سيكشف عن وسائل عديدة وبسيطة للاستفادة من جيوش المتقاعدين عن العمل وخلق الاحساس لديهم بأن المجتمع لم ينس جميلهم وأنهم لم يصبحوا **«كمالة عدد»** لا فائدة ترجى منها الا انتظار اللحظة الموعودة فى صمت وسكينة.

وكما **أن شهرا من البطالة يعد هما ثقيلا على قلب الشاب الباحث عن العمل، فان عشرة أو عشرين أو ثلاثين سنة من الفراغ وانتظار الموت هروبا من ملل الحياة ليعد جزاء بخسا ومخجلا لحياة طويلة من الكد والكدح والمساهمة الخلاقة فى حياة الأمم والشعوب.**

***

أجهل هو أم نفاق.يا أهل النقابات؟.

قبل فترة طويلة، **قامت المجموعة الافريقية فى منظمة العمل الدولية** بوضع جدول زمنى ينظم تعاقب التمثيل الافريقى للمجموعات الثلاث المكونة لمنظمة العمل الدولية، الحكومات وأرباب العمل والعمال، فى كافة الهيئات القيادية للمنظمة، بحيث لا يحدث تنافس بين الدول الافريقية على شغل هذه المقاعد! وهو نفس ما كانت قد سبقتها إليه بعض المجموعات الجغرافية الأخرى فى المنظمة. ومن هنا فان كل حكومة ومنظمة أرباب عمل وعمال تعرف متى يأتى دورها لشغل هذا المقعد أو المنصب أو ذاك، بدون أن يحدث تنافس ضار بين أبناء نفس القارة يقلل من فرصها فى التمثيل العادل فى المناصب القيادية للمنظمة، وبدون أن يكون هناك فضل فى ذلك لهذا الوزير أو القائد النقابى، مهما كان حسن بلائه أو جدارته.

وهكذا حل الدور فى العام الحالى على **ممثل حكومة مصر ليرأس اجتماعات مجلس ادارة منظمة العمل الدولية**، وهى اجتماعات تعقد ثلاث مرات فى السنة ولا يستمر أطولها لأكثر من **أسبوعين**، وسواء كان هذا الممثل هو **وزير العمل** أو **رئيس البعثة المصرية الدائمة لدى منظومة الأمم المتحدة فى جنيف**، أو المثل **العمالى الدائم فى جنيف**. ورئاسة الاجتماعات ليست كرئاسة الجمهورية أو الوزارة، ولا حتى رئاسة اتحاد العمال، وانما هى فى معظم الأحيان عملية تنظيمية للاجتماعات، «أعلن افتتاح الجلسة.. والآن أعطى الكلمة لمثل الحكومة الفلانية » وهلم جرا.

ولذلك فقد كانت دهشتى كبيرة **عندما بدأت سلسلة من الاعلانات النقابية الباهظة الثمن تزين الصفحات الهامة من صحفنا اليومية لتهنئة السيد وزير القوى العاملة بانتخابه رئيسا لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية**، وطبعا لم يفت المعلنون أن يضعوا صورة رئيس الجمهورية فى الإعلان مع صورة الوزير. والوزير شخصية تحظى بالفعل بالاحترام البالغ من كل من تعامل معه لاخلاصه فى عمله وتواضعه وحسن خلقه وتاريخه النقابى الطويل. إلا أن هذه الاعلانات المدفوعة من **أموال العمال** ليس لها من معنى إلا أن يكون جهلا من أصحابها بحقيقة ما حدث أو جزءاً من النفاق التقليدى لأهل السلطة (كما سبق وأن فعلوا مع وزير القوى العاملة السابق عندما انتخبت حكومة مصر قبل سنوات لرئاسة **مؤتمر العمل الدولى** وتولى هذه الرئاسة الوزير السابق فتوالت الاعلانات النقابية فى الصحف تهنئه بهذا الانتخاب المجيد الذى لم يكن أبدا لشخصه ، وان كان جديرا به، وانما لبلده حسب الترتيب الزمنى **الافريقى**) وهو النفاق الذى يختفى بخروج المسئول من دائرة السلطة والنفوذ. **فمتى نكف عن هذا الصغار وعن تبذير أموال أصلها من اشتراكات العمال فى تحقيق مكاسب شخصية رخيصة** والتزلف إلى كبار المسئولين، ونضع الأمور فى نصابها الحق؟.

وما دمنا فى مجال التساؤل عن بعض غرائب الحياة **النقابية فى مصر** فان مما يثير الدهشة ما أشار إليه مندوب صحيفة **الاهرام** المرافق لوفد مصر إلى مؤتمر العمل الدولى فى تحقيق طويل له عن انجازات هذا الوفد (الثلاثاء ٨ يوليه) وما قام به تحت رئاسة **وزير القوى العاملة** من التصدى لمحاولة **مدير عام مكتب العمل الدولى** للربط بين معايير العمل الدولية وصادرات الدول. وقد أثار دهشتى حقيقة أن يتصدى وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال السابق، جنبا إلى جنب مع قيادات اتحاد العمال الحالية، لاقتراح مدير مكتب العمل الدولى بوضع علامة على المنتجات تؤكد احترام الدول صاحبة المنتج لمعايير العمل الدولية، بحجة أن هذا يضر بالوضع التنافسى لمنتجات البلدان النامية فى مواجهة منتجات الدول المتقدمة. **فهذه المعايير وضعت أساسا لحماية العمال وحقوقهم ومصالحهم من الاستغلال الرأسمالى**، سواء كانت رأسمالية الدولة أم رأسمالية أفراد، وتوفير الضمانات الكافية التى تمنع اساءة تشغيلهم أو حرمانهم من حقوقهم الانسانية الأساسية أو **استغلال عمل الأطفال لتقليل التكلفة الانتاجية بغض النظر عن انتهاك آدمية هؤلاء الأطفال وحرمانهم من حقوقهم المشروعة فى النمو السليم والتعليم**، إلى آخر ترسانة المعايير الدولية التى ظلت منظمة العمل الدولية تصدرها سنويا منذ عام ١٩١٩ وحتى الآن. وفى تصورى أن المهمة الأساسية للقيادات النقابية فى أى بلد من بلدان العالم هى **الدفاع عن حقوق العمال وعن مصالحهم فى التمتع بأفضل شروط عمل ممكنة، وليس الدفاع عن حقوق المصالح الرأسمالية فى بلدانهم وصيانة** القدرة التنافسية لمنتجاتها على حساب حقوق العمال ومصالحهم، وكان الأولى بالقيادات النقابية المصرية الحالية والسابقة أن تبذل أكبر جهودها لدعم هذا الاقتراح وإخراجه إلى النور لكفالة حماية فعالة لأوضاع العمال المصريين فى ظل التحول **إلى اقتصاد السوق** ومحاولة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية للعمل فى مصر. أما الحرص على حماية القدرة التنافسية لمنتجات تعود بالربح أساسا فى الوقت الحالى على نشاط خاص واغفال الدفاع عن حقوق العمال فى الحاضر والمستقبل، والدخول طرفا فى صراع بين مصالح مالية للدول المتقدمة والدول النامية، **فهو أمرغريب حقا.**



تحليل موضوعات وأفكار وثيقة

«مصر والقرن الواحد والعشرون»

التنمية الاسمنتية والخرسانية للوطن

من أهم المناهج البحثية المتبعة فى تحليل مادة الاتصال، منهج تحليل المضمون(المحتوى). الذى تزايد استخدامه منذ العشرينات فى تحليل مواد الدعاية، والرأى العام، ووسائل الاتصال الجماهيرى. وهو منهج بحثى دقيق يقيم المحتوى الاتصالى للمادة معتمدا على الوصف الموضوعى للمضمون الظاهرى لمادة الاتصال معبرا عنه تعبيرا كميا منظما.

وقد استخدمنا هذا المنهج فى تحليل موضوعات وأفكار وثيقة مصر والقرن الواحد والعشرين الصادرة عن مجلس الوزراء فى ١٥- مارس ١٩٩٧، واستهدفنا بيان الأهمية النسبية لموضوعات الوثيقة اعتمادا على عدد صفحات كل موضوع. وتم استبعاد ملحق الخرائط والفهرس وصفحات الفواصل البيضاء بين الاقسام، وانحصرت بذلك عدد صفحات الوثيقة فى ١٧٥ صفحة مفردة(الصفحة ١٩ سطرا فى المتوسط).

وتتكون الوثيقة من المكونات الأساسية الآتية:

١- خطاب رئيس الجمهورية عدد الصفحات ١٣ النسبة المئوية ٤٣ر٧.
٢- تقديم رئيس الوزراء، عدد الصفحات ٥ النسبة المئوية ٨٦ر٢.
٣- جسم الوثيقة عدد الصفحات ١٥٧ النسبة المئوية ٧١ر٨٩.

ويتصدر الوثيقة خطاب رئيس الجمهورية فى الحفل الذى أقيم بمناسبة البدء فى تنفيذ مشروع وادى النيل الجديد يوم ٩ يناير ١٩٩٧، وكانت أفكاره الرئيسية حول الآتى:

١- المرجعية التاريخية للشعب المصرى فى مواجهة المستقبل.
٢- متغيرات العالم الجديد.
٣- مبررات الخروج من الوادى القديم.
٤- بيان وتأكيد ضخامة المشروع.
٥- التأكيد على المرجعية العلمية للمشروع.
٦- الدعوة لتعبئة جهود الوطن لتنفيذ مشروع وادى النيل الجديد.

وانحصرت أفكار الكلمة التى قدم بها رئيس الوزراء الوثيقة فيما يلى:

١- التأكيد على عمومية اتجاهات الوثيقة.
٢- المرجعية التاريخية المصرية فى صنع المستقبل.
٣- إبراز الطبيعة الفكرية للوثيقة استنادا إلى رؤية الرئيس.
٤- تبيان الطبيعة الاسترشادية المستقبلية للوثيقة.
٥- منطلقات الوثيقة من المتغيرات العالمية.
٦- الاثر الرجعى للوثيقة من بداية ولاية مبارك.
٧- انبثاق شرعية الوثيقة من آمال الجيل الحاضر.
٨- التأكيد على أن الوثيقة هى خلاصة اراء القادة والحكومة والشعب.
٩- إبراز المهمة الأساسية للوثيقة وهى تبيان ما الذى يتعين على مصر أن تحمله معها إلى القرن القادم وما الذى ينبغى أن تترك؟.

وكانت الملاحظة الأساسية على الأفكار السابقة انها صيغت فى عبارات عامة غير دقيقة مستهدفة المشاعر بصفة أساسية ، ورغم ذلك كانت برودة الأسلوب واضحة تماما.

وعندما نصل إلى جسم الوثيقة(١٥٧صفحة) وهو موضوع التحليل نجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام.

الأول: بعنوان الاتجاهات العامة ويحتل حوالى ٢٠٪ من صفحات جسم الوثيقة.

والقسم الثانى بعنوان ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ ويحتل حوالى ٤١٪ من جسم الوثيقة.

فى حين احتل القسم الثالث والأخير حوالى ٣٩٪ من صفحات جسم الوثيقة بعنوان الخروج من الوادى.

ونلاحظ فورا وبدون جهد أن الموضوع الرئيسى للوثيقة هو ملامح التنمية لمدة عشرين سنة قادمة مع التركيز على مشروعات التنموية فى الشمال والجنوب التى تحقق أهداف قضية الخروج من الوادى.

والجدول التالى يعرض موضوعات وأفكار كل قسم وتوزيعها وترتيبها على مستوى الأقسام وأهميتها النسبية وفقا لعدد صفحاتها.

الموضوعات والافكار	عدد الصفحات	٪ ن = ١٥٧
أولا: القسم الأول: الاتجاهات العامة	٣٢	٢٠ر٣
الغلاف والتمهيد	٢	١ر٣
الموضوعات: ١-صون البيئة(تدور افكاره حول صيانة الموارد البيئية والقضاء على تلوث البيئة وترشيد استخدامها).	٣ر٦	٢ر٣
٢- التحول إلى مجتمع معرفى (مفهوم المجتمع المعرفي، وقوة المعرفة، التوجيه السياسى إلى التحول، ومتطلبات التحول وأهمها التعليم).	٣ر٦	٢ر٣
٣- محورية النشاط الخاص(وتدور افكاره حول الحتمية التاريخية للخصخصة واقتصاد السوق، وتشجيع وتوسيع دوره فى الاقتصاد المصرى، وانحصار الدور الحكومى فى الخدمات الأساسية ،وتنمية الثقافة المؤيدة لاقتصاد السوق.	٢ر٧	١ر٧
٤- التنمية البشرية (فلسفتها وأهميتها ووسائلها ومتطلباتها فى مصر من تعليم وصحة وتعزيز دور المرأة).	٢ر٧	١ر٧
٥- دور المجتمع المدنى(فلسفته كمفهوم مصاحب لحرية النشاط الاقتصادى، ومجالاته الاجتماعية والاقتصادية والصحية والرياضية والاسرية فى مصر).	٢ر٣	١ر٤
٦- ثقافة صون المياه(أهمية قضية المياه،محدودية مواردنا المائية، السلوكيات السلبية والمهدرة للمياه، تنمية ثقافة ترشيد استخدام المياه).	٢ر١	١ر٣
٧- الخروج من القوالب الجامدة(حتمية كسر القوالب الاقتصادية الجامدة والتحول إلى التحرر الاقتصادى وما يستلزمه ذلك من كسر بقية القوالب).	٢	١ر٣
٨- سياج القانون (أهمية وتنمية الايمان والالتزام بالقانون).	٢	١ر٣
٩- ابتعاث الارادة الوطنية(سمات الارادة المصرية، أهمية مشاركة الجميع فى التنمية، دور القيادة فى تهيئة المناخ للارادة الوطنية بتصاعد حرية الرأى والتعبير، والانتقال الديمقراطى التدريجى).	١ر٨	١ر١

الموضوعات والافكار	عدد الصفحات	٪ ن = ١٥٧
١٠- تنمية الدور الاقليمى المصرى(وتدور افكاره حول التأكيد على حتمية وتنمية الدور المصرى فى الدوائر العربيةوالافريقية والاسلامية).	١٫٧	١٫١
١١- التنوع الفكرى (الانفتاح الفكرى على كافة التيارات).	١٫٥	١
١٢- تواصل النهضة (أهمية الاستفادة من التراكم الحضارى المصرى من منطلق التنمية المتواصلة).	١٫٥	١
١٣- الخروج من الوادى القديم تمهيد لفلسفة وأهمية الخروج من الوادى القديم مع بدايات القرن القادم).	١٫٤	٠٫٩
١٤- الدور الاجتماعى للدولة(ظاهرة التهميش الاجتماعى، تغير الدور الاجتماعى للدولة من الدعم المباشر إلى تيسرات لصغار المنتجين).	١٫١	٠٫٧
ثانيا: القسم الثانى: ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧.	٦٤	٤٠٫٨
الغلاف	١	٠٫٦
الموضوعات		
١٥- فلسفة وأهداف وملامح التنمية الصناعية.	٨٫٢	٥٫٢
١٦- فلسفة وأهداف اسراتيجيات التنمية حتى عام ٢٠١٧	٧٫١	٤٫٥
١٧- فلسفة وأهداف وملامح التنمية الزراعية.	٥٫٠	٣٫٢
١٨- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع النقل والمواصلات.	٥٫٠	٣٫٢
١٩- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع البترول	٤	٢٫٥
٢٠- فلسفة وأهداف وملامح تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة.	٣٫٥	٢٫٢
٢١- فلسفة وأهداف وملامح تنمية وتطوير التعليم.	٣٫٥	٢٫٢
٢٢- فلسفة وأهداف وملامح تطوير الاسكان والمرافق والمدن الجديدة.	٣٫٣	٢٫١
٢٣- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الكهرباء.	٣٫٢	٢٫٠
٢٤- فلسفة وأهداف وملامح تطوير وتنمية قطاع التجارة.	٣	١٫٩
٢٥- فلسفة وأهداف وملامح التنمية السياحية.	٣	١٫٩
٢٦- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع العدل.	٢٫٥	١٫٦
٢٧- فلسفة وأهداف وملامح تطوير وتنمية الثقافة.	٢٫٥	١٫٦
٢٨- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الصحة.	٢	١٫٣
٢٩- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الرعاية الاجتماعية.	٢	١٫٣

الموضوعات والافكار	عدد الصفحات	٪ ن = ١٥٧
٣٠- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع البحث العلمى والتكنولوجيا.	١ر٥	١
٣١-فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الاعلام.	١ر٥	١
٣٢- فلسفة وأهداف وملامح تطوير وتنمية الرعاية الدينية.	١	٠ر٦
٣٣- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الأمن الداخلى.	٠ر٧	٠ر٤
٣٤- فلسفة وأهداف وملامح تطوير قطاع الأسرة والسكان	٠ر٥	٠ر٣
ثالثا القسم الثالث : الخروج من الوادى.	٦١	٣٨ر٩
الغلاف	١	٠ر٦
الموضوعات:		
٣٥- فلسفة وأهداف والملامح المستقبلية لمشروع الدلتا الجديدة فى جنوب مصر.	٣٣	٢١
٣٦- فلسفة وأهداف والملامح المستقبلية لمشروع ترعة السلام فى سيناء شمال مصر.	١٤	٨ر٩
٣٧- فلسفة ومبررات وأهداف الخروج من الوادى.	١٣	٨ر٣
الاجمالى	١٥٧	١٠٠
متوسط عدد صفحات الموضوع=٣ر٩٣ بانحراف معيارى=٥ر٥٢.		

وبعد هذا الوصف الكمى للوثيقة ، يمكن حصر نتائج التحليل فى النقاط الآتية:

أولا: بعد القراءة الدقيقة للوثيقة كانت المفاجأة التامة أن الوثيقة فعلا عكس ما جاء فى كلمة تقديمها.**فلاهى ذات طبيعة فكرية بالمرة لأنها لا تنطلق من مرجعية فكرية، ولا من المتغيرات العالمية ،ولا هى تبين الاتجاهات العامة التى يجب الاسترشاد بها فى مستقبل مصر**، فالوثيقة كما يبين جدول التحليل تركز تماما على **التنمية الأسمنتية- الخرسانية**،لذا كان يجب أن تسمى باسمها الحقيقى، وهى لا تمثل آمال وأحلام الجيل الحاضر، ولا تؤكد حقهم فى الحياة الكريمة ،واذا كانت فعلا هذه الوثيقة تمثل كما تقول آراء القادة والحكومة والشعب ، يصبح الوطن فى مأزق فعلى وحقيقى.

من الجدول يتضح أن متوسط عدد صفحات الموضوع الواحد حوالى ٤ صفحات بانحراف معيارى حوالى ٥ر٥ ،ووصل المدى إلى ٢٣ر٥ درجة، بتباين قدره ٣٠ر٥، وبدون الخوض فى مزيد من الاختبارات الاحصائية ، يتضح أن الانحراف المعيارى أكبر كثيرا من المتوسط وهو **يعكس تعظيم مساحة التشتت والتباين بين توزيع صفحات الوثيقة على الموضوعات المختلفة، وتركيز تلك الصفحات فى موضوعات بعينها** ، وبالتالى يفقد المتوسط أهميته كقيمة ممثلة، ويتضح ذلك جليا فى تعظيم فرق المدى بين عدد صفحات أصغر موضوع

وهو قطاع الاسرة والسكان(٥ر. صفحة) وبين أكبر موضوع فى صفحاته وهو مشروع جنوب الوادى (٣٣ صفحة)، ورغم ذلك ولغرض التبسيط والتوضيح يمكن تصنيف موضوعات الوثيقة إلى ثلاث فئات:

الأولى الموضوعات التى اهتمت بها الوثيقة اهتماماً كبيراً، وهى التى تزيد عدد صفحاتها عن المتوسط بانحراف معيار واحد يعنى حوالى ٥ر٩ صفحة وما فوقها، نجد انها انحصرت فى ثلاث موضوعات أساسية هى على الترتيب تنازليا:

١- **فلسفة وأهداف وملامح مستقبل مشروع الدلتا الجديدة فى جنوب مصر**(٣٣ صفحة).

٢- **فلسفة ومبررات وأهداف الخروج من الوادى**(١٣ صفحة).

والفئة الثالثة هى الموضوعات ذات الاهتمام الضئيل جدا، وهى التى تقل صفحاتها عن المتوسط يعنى حوالى أقل من ٤ صفحات ،وهذه ضمت معظم عناوين الوثيقة(٢٩ موضوعا) ومنها الموضوعات التى احتلت أقل من صفحة مثل **تطوير قطاع الاسرة والسكان، الأمن الداخلى**، وموضوعات صفحاتها لم تكمل صفحتين مثل **الرعاية الدينية ،والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدور الاجتماعى للدولة، وتواصل النهضة التنوع الفكرى، والدور الاقليمى المصرى، وانبعاث الارادة الوطنية.**

وهناك موضوعات اهتمت بها الوثيقة اهتماماً متوسطاً وهى التى انحصرت صفحاتها بين ٤ إلى أقل من ٩ وهذه انحصرت فى موضوعات **قطاع البترول** (٤) ،**النقل والمواصلات**(٥) ،**والتنمية الزراعية**(٥) **وفلسفة وأهداف استراتيجيات التنمية حتى عام ٢٠١٧** (٧ر١) ،**والتنمية الصناعية**(٨ر٢).

ثانيا: كما تقول الوثيقة عن نفسها انها تمثل الاتجاهات العامة التى يجب على الجميع الاسترشاد بها لمدة عشرين سنة قادمة فى كافة مناحى الحياة فى مصر، ولكن نلاحظ فورا من الجدول الاهتمام الشديد بصيانة موارد البيئة وملامح التنمية وخاصة مشروعات جنوب الوادى وسيناء، وهو اتجاه مطلوب وجيد أن نهتم بالبيئة وبالتنمية الاسمنتية ونقصد بها هنا البنية الاساسية من شوارع وكبارى وترع وبنايات، **لكن قبل كل ذلك أين الإنسان؟ وأين الأهتمام بتنميته الشاملة وأولها التنمية السياسية، هل سننشئ كل هذه الكتل الخرسانية ويديرها ويعيش فيها ناس مقهورون سياسيا أموات كيف؟!.**

ثالثا: جميل أن تهتم الاتجاهات العامة بعملية التحول إلى المجتمع المعرفى، لكن الغريب أن يذكر ص٣٧ أن التحول إلى المجتمع المعرفى هو توجيه سياسى، وهنا نتعجب فالتحويل إلى مجتمع المعرفة هو عملية تحويل حضارى يستلزم لها عشرات وعشرات السنوات حتى تتغير منظومة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جذورها، فلن نتحول إلى مجتمع معرفى لمجرد انه توجيه سياسى ، فالبداية نفسها بداية سلطوية لا تؤدى نهائيا إلى المجتمع المعرفى.

رابعا: غابت الوثيقة رغم إنها تدعى انها لجميع المصريين وأنه يجب الاسترشاد بها لعشرين سنة قادمة،**غابت عنها تماما كل الموضوعات التى تمثل أهمية عليا واستراتيجية للوطن مثل فلسفة وأهداف وأدوار ملامح ومستقبل تطوير القوات المسلحة ،الشباب ، المرأة، الطفولة، التنمية الريفية، العمل العربى، قضية السلام مع إسرائيل، القدس، السياسة الخارجية عامة، الاصلاح السياسى بمعناه الواسع القانونى والدستورى** .واقصى مدى وصلت إليه الوثيقة ص٣٤ فى **سطرين فقط** «حيث ذكرت أنه يجب إفساح المجال لتصاعد حرية الرأى والتعبير، والانتقال إلى مرحلة بعد مرحلة وتجربة بعد تجربة إلى ديمقراطية راسخة المعالم»، يعنى علينا أن ننتظر عشرين سنة قادمة ليس انتظارا للرخاء فقط بل أيضا انتظارا للديمقراطية. وكأن هناك اتفاقاً غير معلن أن تكون مهمة الحكومة هى التنمية الاسمنتية والخرسانية، ومهمة الرئاسة هى كل ما يمس أمن الوطن من سياسة خارجية وإصلاح سياسى داخلى. فهى موضوعات يجب الا يتكلم فيها أحد، فأمور السياسة الداخلية ثابتة إنشاء الله لمدة عشرين سنة قادمة، فلا كلام فيها، كل الكلام يكون فى التنمية الاسمنتية فقط.

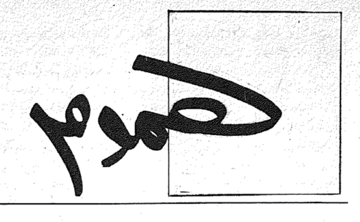
خامسا: رغم كل الادعاءات التى تحاول بها الوثيقة أن تظهر اهتمامها بالإنسان المصرى، نجد موضوعات مثل التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا والتدريب والصحة والاسرة والرعاية الاجتماعية والرعاية الدينية ،والثقافة والاعلام، والصحة والعدل والأمن الداخلى، والمجتمع المدنى ،والدور الاجتماعى للدولة، كلها **موضوعات تمثل أهمية استراتيجية فى بناء الانسان المصرى، لم تمسها الوثيقة بعمق بل مرت عليها مرور الكرام فى صفحة أو أكثر بعبارات إنشائية عامة.**

سادسا: هذه الوثيقة مجرد **بيان أو منشور انتخابى** عن نشاط مستقبلى فى مجال التنمية الاسمنتية والخرسانية ستقوم به الحكومة التى تفترض أنها باقية لمدة عشرين عاما، فكل الوثيقة يقول سنبنى كذا مدرسة، سنرصف كذا كيلو من الطرق، سنحفر كذا متر،**ستعمل حكومتى كذا وكذا لمدة عشرين سنة قادمة**.واختفت من الوثيقة كلمات لها أهمية فى المجتمع المصرى مثل **الديمقراطية والحرية والانتخابات النزيهة ،تداول السلطة، فك قيود التعدد والنشاط الحزبى، حقوق الانسان، الدستور، قانون الطوارئ، الارهاب، الفساد، البلطجة ،الوحدة الوطنية، العدالة الاجتماعية**، وكلها كلمات يحتاج الوطن فيها إعادة نظر ووقفه.

سابعا: والمشكلة الآن ليست فى الوثيقة ، ولكن فى الكتابات التى نشرت لصحفيين ومفكرين وإعلاميين كبار هللوا لها كأنها دستور جديد لمصر، **وبشرت تلك الأصوات المنافقة أن تلك الوثيقة ستحل جميع مشاكل مصر**، لكن الوظيفة الوحيدة التى نجحت الوثيقة فيها هى **تعميق عدم المصداقية بين الحكومة والناس.** ونستطيع ان نقرر ان هذه الوثيقة **ترجمة أمينة لفلسفة الحكم التى تقوم على التنمية الاسمنتية والخرسانية للوطن.**

وأظن الآن نستطيع أن نجيب على السؤال الكبير المطروح فى بداية الوثيقة ما الذى يتعين عن مصر أن تحمله معها إلى القرن القادم وما الذى ينبغى أن تترك؟!!.

د. أحمد محمد صالح



قطار السوق العربية المشتركة

منذ فترة حضرت ندوة بحثية باحدى الدول العربية ، ودائماتلك الندوات الجامعية تثار فيها **أفكار تنفيذية للتكامل الجامعي والعلمي والاقتصادي بين العرب** ،ونسمع كلاماً جميلاً مضمونه يحمل صيغاً مستقبلية.وهمس صاحبي بجواري وهو أستاذ فاضل من نفس البلد، سائلا هل تصدق ذلك؟ فالتزمت الصمت مجاملا الرجل الذي أضاف : إن العربي يساعد أخاه لغرض في نفس يعقوب ولا يشترك معه في تجارة. وترجمت الاجابة التركيبة الثقافية العربية التي تختلط فيها الحقوق والواجبات تحت مزاعم الأخوة والقرابة، تركيبة ثقافية عاطفية السلوك، غير موضوعية، يسيطر عليها الشك والريبة من نوايا الأقارب، وأن العرب يفضلون دائما ربط مصالح اقتصادهم وأمنهم وحياتهم مع الغريب،**لدرجة الاحتمال في أن الدين واللغة والثقافة الواحدة أصبحت عوامل مفرقة للعرب**،وذلك مع الاعتراف بأن الأختلاف عامل مشجع على الابداع والخلق، والاجماع عامل ضعف واستثناء ، فالأصل هو الاختلاف.

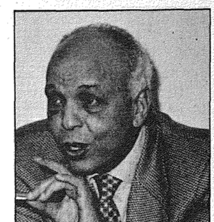
د. أحمد محمد صالح

والان ومع المبادرة المصرية لتنقية الأجواء العربية والدعوة لاحياء الاتفاقات القديمة **للسوق العربية** ،وهي مبادرة لها أهميتها الاستراتيجية لأن **اسرائيل** لا تريد التطبيع بل تريد التكامل الاقتصادي مع جيرانها للاستفادة من شروط الجات لأنها لا تستطيع أن تنافس النمور الآسيوية في إغراق أسواقنا، ومع كثرة التحليلات السياسية عن استراتيجيات مستقبلية عن تلك **السوق العربية المشتركة**، لم يتكلم أحد عن المستوى الحضاري والثقافي اللازم لانشاء تلك السوق المشتركة ، فقد كافحت شعوب أوروبا سنوات وسنوات، لكي تصل إلى سلوكيات حضارية تحترم وتمارس العمل الجمعي، وحتى الآن لم يتفقوا على توحيد العملة.

والسوق العربية المشتركة يجب أن يسبقها نضج السياسي في العلاقات العربية، وأن يدرك ويستوعب العرب نوعية وحجم التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسود العالم الآن،والتي اختصرت أدوار الحكومات إلى درجة كبيرة، وأصبحت الحكومات الآن لا تستطيع فرض السوق المشتركة العربية ولا تستطيع تجميع المصالح، بل هذه أدوار المجتمع المدني والشعوب. والدليل أمامنا جميعا فأثناء الضجيج الاعلامي في الفترة الأخيرة عن السوق العربية المشتركة نشرت **روزاليوسف** ٩-٦-٩٧ تحقيقاً عن **ترحيل ١٥٠ ألف مصري من الأردن** ، وأن نظام التصاريح والهويات لم يطبق سوى على العمالة المصرية، وسمعنا عن العلاقات المصرية القطرية المتوترة، وقبل ذلك قرأنا وعرفنا عن ما يحدث للمصريين في دول الخليج وأظن أن حادثة الطبيب المصري الذي تم جلده بسب احتجاجه على الاعتداء الجنسي على طفله هناك ما زالت في الوجدان، وحادثة اطلاق النار على مدرس مصري في **الكويت** واختفاء السفينة **سميرويقال** أنها في **ليبيا** ،وما نشرته **الأهالي** منذ عدة أسابيع عن **سجن أسرة مصرية بالكامل لصالح الكفيل السعودي** ، ومن جريدة **الأسبوع** (عدد٢٣/٦/٩٧) عرفنا التصريح الذي انطلق من دولة عربية بترولية شقيقة يقول: أن المصريين بعددهم الذي يصل لـ ٦٠ مليون يمكن أن يشكلوا لأخوانهم في العالم الاسلامي رصيدا هائلا على مستوى نقل الأعضاء، طبعا لم يذكر أسم الدولة ولكن بسهولة شديدة يستطيع القارئ أن يتوقع من أين يصدر هذا التصريح المستغل لحاجة المصريين الفقراء تحت مزاعم الاسلام .وفي كل مرة كان التبرير المصري الرسمي لتلك الحوادث وغيرها الكثير، دائما يزعم أنها حوادث فردية واثارتها تهدد المصالح العليا للوطن،**ولم تحتج مصر إلا أخيرا حين نشرت صحيفة سعودية اعلاناً عن مجلة فيها تحقيق صحفي عن أولاد المسئولين (الأهالي يوم ١١-٦-٩٧)، وهرول الجميع للاعتذار** . والآن مع كل تلك الأحداث التي يتربص فيها العرب للعرب كيف تقام **سوق عربية؟!**.

إن السوق العربية تحتاج أولا إلى مستوى معين من النضج الحضاري والسياسي والثقافي بين شعوب المنطقة وهذا لن يأتي إلا بالتعليم الراقي وتغيير النظم الاجتماعية والسياسية إلى نظم يهمها المصالح الحقيقية للناس.

وقد أضحكني حتى البكاء، ما كتب



ابراهيم نافع

بهدوء فى أهرام الجمعة يوم ٢٣ مايو ٩٧ عن أحلام **السوق العربية** وأنه يمكن أن تمتد السكك الحديدية لتربط الوطن العربى كله من مغربه إلى مشرقه ومن شماله إلى جنوبه،وما سوف يحدثه ذلك من تغييرات اقتصادية، وجدت نفسى أحلم مع الكاتب بقطار العرب الذى يقوم من **المغرب** مثلا ويجبر ركابه على أن يصطفوا قبل ركوب القطار لكى يقبلوا يد ناظر المحطة باعتباره ممثل الملك فى محطة السكك الحديدية، ويتجه القطار ناحية **الجزائر** بركابه العرب والأجانب وهناك يصعد المجاهدون القطار محاولين أسلمته بطريقتهم، ويذبحون معظم ركابه وخاصة الأجانب منهم تعذيرا بالسكين الشرعى، وإذا استطاع القطار أن يجتاز الجزائر إلى الشقيقة جدا **ليبيا** ، فهناك فى **ليبيا** عدة احتمالات أولها وأسهلها أن يختفى القطار وركابه فى ليبيا تماما مثل ما حدث للسفينة سمير وغيرها، ولا نسمع عن القطار شيئا، ويصدر التصريح الرسمى الليبى أن القطار لم يصل ليبيا بعد، الاحتمال الثانى أن يتم التحفظ على قطار العرب بواسطة الحراسة النسائية المسيطرة على **ليبيا** ، ويتم توزيع الكتاب الأخضر والأحمر وقصص **العقيد** وكتبه الفلسفية على الركاب حتى يحفظوا تلك الكتب بعد عدة سنوات حتى يسمح للقطار بالسفر إلى **مصر**.

وفى **مصر قلب العروبة النابض جدا** ، وعاصمة السكك الحديدية يتم الاحتفاء بالبقية الباقية على قيد الحياة من الركاب ويستقبلهم المسئولون بالترحاب، ويصرحون أن ما حدث للقطار حتى الآن حوادث فردية يجب ألا تؤثر على المصالح العليا للوطن العربى، ولا يوجد دليل على أن ليبيا متورطة فى أى شئ ،ويصدق الناس هذا الكلام ويصعد ركاب جدد إلى القطار الذى سوف يتوجه شرقا عبر الوطن العربى، ولكن **القاهرة تجبر القطار تحت مزاعم السياحة أن يتجه أولا إلى زيارة السجون حتى يتأكد الركاب من ديمقراطية مصر، وإن سجون مصر خالية تماما من اساتذة الجامعات والصحفيين**، ثم يتجه القطار إلى **توشكى** وهناك يطالبون الركاب بثمن اضافى لتذكرة القطار بحجة الاستثمار فى توشكى ويعرضون عليهم ملايين الأفدنة مجانا، ثم يزورون **إمارة النصف مليون فدان للأمير السعودى كرمز للسوق العربية**، وبعدها يتجه القطار إلى سيناء وتتكرر عملية التحصيل مرة أخرى بحجة الاستثمار فى سيناء ، ويدفع الركاب لأن ذلك أرحم لهم مما حدث **فى الجزائر وليبيا**.

وعندما يدخل القطار **الاردن** يستقبل ركابه استقبال حضارى رائع، **ويلاحظون أن علم الاردن تغير وأصبح مثل علم اسرائيل** ويكتشفون أنهم فى إسرائيل وليس الاردن، لأن سائق القطار المصرى اختلطت عليه الأمور وأصبح لا يعرف الفرق بين الأردن وإسرائيل.

وبعدها يتجه القطار **إلى العراق** ، وتوزع إدارة القطار على الركاب صورا كبيرة لقائد أم المعارك، وتنبه عليهم أن يرفعوا تلك الصور من نوافذ القطار حين الدخول للحدود العراقية بمناسبة عيد ميلاد البطل، وفى **بغداد** المحطة الرئيسية للقطار. كانت تنتظر الركاب مفاجأة كبرى بمناسبة أعياد العراق، فقد وزع على الركاب تصاريح دخول مجانية للمنطقة الحرة العراقية، واتذكر هنا أن أسمها زمان كان **الكويت**.وفعلا **تحرك القطار نحو الكويت** اسف المنطقة الحرة العراقية، حيث تمتع الركاب برحلة تسويقية ممتعة فيها تخفيضات كبيرة سمح بها العراق الشقيق.

وبدأ القطار يتجه إلى **السعودية** ،وهنا أظلمت الدنيا، وسيطرت رائحة الهال، وبدأت النساء تختبئ فى العباءات السوداء، واختفت وجوههن وأصبحت مثل أكياس الزبالة السوداء، بل أن الرجال أيضا اخرج كل منهم قطعة قماش ووضعها فوق رأسه، وظهرت المصاحف والأدعية، وعندما وقف القطار فى العاصمة، صعد للتفتيش على القطار رجال الأمر بالمعروف والبوليس، واخذوا يفرقون بين النساء والرجال فى القطار إلا إذا كان معهم ما يثبت أنهم أزواج، ورفع الآذان للصلاة وأجبر الجميع على الصلاة **وتم جمع جميع جوازات السفر من الركاب ما عدا الجنسيات الأمريكية والأجنبية** ، ونبه على الركاب أن يتسلموا جوازاتهم وهم فى طريق العودة، وأن يأخذوا جوازاتهم من الكفيل، وعندما تحرك القطار مغادرا السعودية متجها إلى اليمن اكتشفت إدارة القطار اختفاء جميع الأطفال نهائيا من القطار.

وفى **اليمن** استقبلوا ركاب القطار بالمشروب الطبيعى الشعبى، وبعدها سكر الجميع من حلاوة المشروب وغاب عنهم بقية الوعى، فقام سائق القطار متجها بركابه عبر البحر الأحمر إلى **السودان الشقيق** ،وفى **الخرطوم** تم اثبات كل حالة سكر بين الركاب وتم اعدامهم وفقا للشريعة السودانية فى محطة السكة الحديد علنا أمام الركاب . وقتها لم يتبق أحد من الركاب أو ادارة القطار ليكمل مسيرة **القطار إلى القاهرة** ، فتم حجز القطار الفارغ مع بقية الممتلكات المصرية هناك . وهذه كانت أول وآخر رحلة لقطار العرب تحت عنوان **السوق العربية المشتركة.**

والمشهد السابق يعكس صورة هزلية **للوطن العربى** وان كانت تعكس الحقيقة فى بعض جوانبها **لأن العوامل الحضارية للسوق المشتركة لم تتبلور بعد، فرغم التجارب المأساوية للوحدة العربية والاتحادات العنترية ، وقدم الدعوة للسوق العربية من اواخر الخمسينات، إلا أن بدايتها لم تحن بعد.**

والدعوة المصرية لاحياء اتفاقيات **السوق العربية المشتركة** وإن كانت تستهدف ضمنيا التسويق لمشروع **توشكى** ، والاتفاق الأخير الذى حدث بين دول **إعلان دمشق** على اقامة سوق مشتركة بينهم وإن لم تعلن عن ميعاد لبداية تلك السوق يمكن أن تكون فرصة لبداية فعلية لتلك السوق، بشرط أن تخلص النوايا وان **تضع كل دولة عربية حلم السوق العربية من ضمن اهدافها الاستراتيجية** ، وتسعى كل دولة بفهم واضح لتحقيق هذا الهدف بمستلزماته التعليمية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاعلامية بداية من الأسرة والمدرسة حتى الجهاز الاعلامى مرورا بمنظمات المجتمع المدنى، وهذا يستغرق عشرات وعشرات السنوات ، المهم البداية الصحيحة التى يجب أن تبدأ من داخل كل دولة عربية بتنمية المناخ الثقافى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى المحفز للعمل الجمعى العربى.

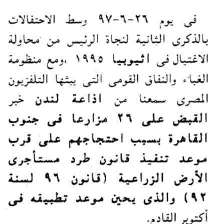
◁



جمال حمدان — حمدين الصباحي



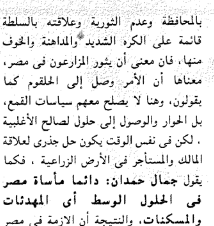
هذا الرجل أخجلني!



فى يوم ٢٦-٦-٩٧ وسط الاحتفالات بالذكرى الثانية لنجاة الرئيس من محاولة الاغتيال فى **اثيوبيا** ١٩٩٥ ،ومع منظومة الغباء والنفاق القومى التى يبثها التلفزيون المصرى سمعنا من **اذاعة لندن** خبر **القبض على ٢٦ مزارعا فى جنوب القاهرة بسبب احتجاجهم على قرب موعد تنفيذ قانون طرد مستأجرى الأرض الزراعية (قانون ٩٦ لسنة ٩٢) والذى يحين موعد تطبيقه فى** أكتوبر القادم.

وقرأنا فى **الدستور** (٢٥-٦-٩٧) ان **حصيلة الشهور الخمسة الأخيرة خمسة قتلى و٨٦ مصابا و١٦٧ فلاحا فى السجن**، وأثناء اللمسات الأخيرة فى كتابة **هموم** نقلت **وكالات الانباء** مساء يوم ١-٧-٩٧ نبأ **مقتل ٣ مزارعين فى جنوب مصر نتيجة تبادل النيران بين الشرطة والمزارعين فى المنيا احتجاجا على القانون الجديد** الذى يمس ٥ مليون مواطن، فقد اضرموا النيران فى ممتلكات أحد الملاك وحاولوا قطع الطرق العامة والسكك الحديدية.

وإذا كان الفلاح المصرى يتسم عادة



بالمحافظة وعدم الثورية وعلاقته بالسلطة قائمة على الكره الشديد والمداهنة والخوف منها، فان معنى أن يثور المزارعون فى مصر، معناها أن الأمر وصل إلى الحلقوم كما يقولون، وهنا لا يصلح معهم سياسات القمع، بل الحوار والوصول إلى حلول لصالح الأغلبية ، لكن فى نفس الوقت يكون حل جذرى لعلاقة المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، فكما يقول **جمال حمدان: دائما مأساة مصر فى الحلول الوسط أى المهدئات والمسكنات**، والنتيجة أن الازمة فى مصر دائما تتراكم وتتفاقم.

وعمليات القبض على المثقفين المعارضين للقانون، لن تمنع احتجاجات الزراع، بل تشوه صورة مصر أمام العالم، وتجعلنى أشعر باقتراب **أجواء سبتمبر ١٩٨١**، وسوف تتزايد تلك الأحداث كلما اقترب موعد تنفيذ القرار.

ويوم ٢٠-٦-٩٧ قرأت **فى جريدة الدستور المصرية** كلمات وقفت عندها طويلا لواحد من الصحفيين لا أعرفه ولم أقابله، يمكن لمحت أسمه مرة أو مرتين، فهو ليس من ضمن بوقة الحكومة وشعراء البلاط الذين قررتهم الحكومة لتشكيل عقل الأمة بحيث يكون خاضعاً للسلطة غافلاً عن الفساد.**وعرفت ما فعله هذا الرجل وأصحابه من دفاع حقيقى عن قضية الفلاحين** ،ليس كفاحاً ودفاعاً بالمقالات والكلام ، وتعمقت فى كلمات هذا الرجل التى أرسلها من ليمان طره فهو يقول: أنا فلاح وأبى فلاح وأهلى كلهم فلاحين، ومصر جميعها بلد فلاحين ، يمكن أن تتخيل مصر بلا اهرامات ، ولكن كيف تكون مصر بلا نيل وفلاحين؟!.**هل رأيتم فلاحا يأكل وحده ما تزرعه يداه؟ هل رأيتم فلاحا مليونيرا أو مزورا أو فاسدا؟.**

عندما انتهيت من القراءة والتفكير وعرفت ما فعله هذا الرجل شعرت بالخجل الشديد من نفسى وأنا أستاذ الجامعة وأعرف جيدا ان حل مشكلة الوطن فى الرفض الفعلى للواقع، لقد أخجلتنى يا رجل! وجعلتنى مكسوفاً من نفسى. والآن هل عرفتم من هو هذا الرجل؟ إنه **حمدين صباحى.**

الانتحار.. لا يكفى

الشرفاء
لا يصلحون لشئ
نابليون

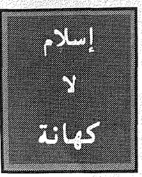
إن محاولات التهوين والتخفيف من حادثة **تسرب امتحانات الثانوية العامة** ، والضغط الاعلامى لبيع أوهام وأحلام الرخاء والاستقرار بين الناس، وتصاعد السياسات القمعية فى مواجهة احتجاجات الفلاحين والموظفين، كل ذلك يذكرنى بموقف النعامة التى تضع رأسها فى الرمل حتى لا ترى الاخطار المحيطة بها، لأن الوعى بالمشاكل والاخطار المحيطة بالوطن جعل كاتبة مصرية مثل **أروى صالح** تنتحر بالقفز من الدور الحادى عشر **كمدا وغما واحتجاجا ويأسا من الواقع.**

فانتحار الكاتبة المصرية، والغش الجماعى نتائج منطقية **لانتشار الفساد السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى الوطن،** فماذا ننتظر بعد تزوير الانتخابات واستغلال السلطة والنفوذ والرشوة ونهب المال العام والبلطجة وسيطرة ثقافة الكذب والمظهرية، واستجداء السلام من إسرائيل والرضى من أمريكا؟! ولماذا نستغرب من أن تتسرب الامتحانات من عام ٩٣ ، او تنتحر كاتبة، أو تتوالى الهزائم الكروية أو تباع مصر لكل من هب ودب.

والحكومة دائما لها منهج ثابت فى مواجهة مشاكل الوطن **قائم على التسطيح والتعتيم والتهوين والتخفيف والترقيع والتأجيل** ، لذلك لوحظ أن الحكومة واجهت قضية تسريب الامتحانات بنفس سلوكها فى مواجهة تزوير الانتخابات، فلم تلغ الامتحانات ولم تلغ الانتخابات، بل تعاملت مع كل القضايا من منطلق هاجس الأمن فقط، واذا كانت لم تلغ الانتخابات،**فكان عليها على أقل تقدير أن تلغى الامتحانات** ، ثم تعاد فى ميعاد لاحق حرصا على المصداقية بين الشباب مستقبل مصر واحتفاظا بالبقية الباقية من ماء الوجه . **لقد اصبحنا فى وطن الانتحار فيه لا يكفى.**

خطأ مطبعى

فى العدد الماضى تم كتابة اسم الانسة الفت شافع على طريق الخطأ على أنه الفت السبع



من يطفئ الشمس؟

خليل عبد الكريم

بزغ فجرها وأشرقت شمسها وطلع نهارها:

تلك هى الكتابات الموضوعية الناقدة ذات المنهج العلمى الصارم فى حقل الاسلاميات بشتى أنواعها ومختلف ضروبها وكافة فروعها- وهى مباينة تماما لتلك التى سادت قرونا طويلة- نعنى التى تعتمد على التلفيق والتزويق والتبرير والتسويغ والقفز على المتناقضات وتجاوز المتنافرات وعند تتناول الأشخاص تتحدث عن: المناقب والمحامد والمزايا والعبقريات وتتجاوز عن الأخطاء والسلبيات والسقطات والزلات لأنها لا تتفق مع أسلوبها الخطابى والتعظيمى والتفخيمى وأفزع ذلك(التقلديين) وأقض مضجعهم وطير النوم من عيونهم فعمدوا إلى:

أ- التهديد والوعيد بالويل والثبور وعظائم الأمور وفاتهم أن أصحاب تلك الكتابات يدركون تماما أنهم أقدموا على أمر خطير لن يمر بسهولة وأنهم وطنوا أنفسهم على دفع الثمن مهما كان غاليا وهذاشأن من يجرؤ على زلزلة الفكر القديم الذى يؤمن إيمانا راسخا أنه من الحتم اللازم تغييره وتبديله.

ب- والتلويح بالمصادرة وفاتهم أنها سلاح عقيم مفلول لوجود العديد من دور النشر فى أغلب الدول العربية فى المشرق والمغرب تصدر مؤلفاتهم ومنها ما هو فى بلاد الفرنجة=لندن ، باريس ، سويسرا، نيقوسيا-والرقابة على دخول الكتب بكافة الطرق غدت من المستحيلات وتصويرها (بالفوتوكوبى» يشكل ما يسمى:

ب-(النشر الموازى) أو (النشر البديل).

وإذا كانت المصادرة قد أخفقت قديما فى حجب كتب ابن رشد والغزالى (نعم الغزالى صودرت كتبه فى بعض العهود) وابن تيمية عندما كانوا يعتمدون على النسخ اليدوى فكيف تفلح (المصادرة) فى هذا العصر المعجب؟.

ج- وإلى التشهير بزعم العمالة للصهيونية العنصرية والصليبية العالمية والمسيحية الدولية والبابوية الفاتيكانية والماسونية الكونية والموساد والمخابرات المركزية (الامريكية) بل وإلى الشيعة بشعبها الثلاث(الزيدية والاسماعيلية والامامية الاثنى عشرية).

(ملحوظة= بعضهم ذكر صراحة أن فكر كاتب هذه السطور مستقى من أفكار الشيعة الامامية الاثنى عشرية أ. هـ).

والعمالة تعنى (القبض) من هذه الجهات، وبداية فان الاسلام الذى يدعون أنهم حماته وجنوده الخلص يحرم اتهام الناس بالباطل ويسميه بهتانا- هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ففى هذه الأيام من المستحيل التخفى والاستتار فكل شخص طبيعى أو معنوى (يتناول) من أى جهة أجنبية (عربية أو أعجمية) لابد أن يكشف أمره كما أن الذى يمد يده يظهر ذلك على أحواله وهيئته ابتداء من مداسه حتى مركبه مرورا بمسكنه ومكتبه(إن كان له مكتب) ومطعمه ومشربه- إلخ.

د- وإلى السب والقذف والشتم والغمز واللمز والنبز والسخرية والتهكم والاستهزاء وسوء الأدب وسلاطة اللسان والكلام الفاحش والقول القبيح وكلها أمور كان يمقتها نبى الاسلام عليه الصلاة والسلام وينهى عنها ويزجر فاعليها.

ومن الغريب أنهم يدعون أنهم تلاميذه وأحبابه والسائرون فى طريقه والمتبعون سنته وهم بذلك يقدمون الدليل على فساد زعمهم وفسولة ادعائهم.

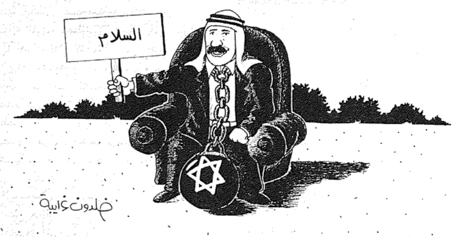
وبعد

فان تلك الأساليب (وقد أتينا على أشهرها لاعلى جميعها) لن توقف مسيرة الكتابات الموضوعية التى بدأت لا فى مصر وحدها بل وفى العديد من البلاد العربية والاسلامية والتى تصدر مطبوعاتها من أماكن متنوعة وأننى لا أجد تشبيها لمحاولات (التقليديين) لتعطيلها إلا من ينفخ ليطفئ الشمس.



فلسطين





خطوات بناء الثقة تبدأ بوقف الاستيطان

دخلت الاتصالات **الفلسطينية -الاسرائيلية**، التي تجرى حاليا بحضور **أمريكي -مصري** مرحلة جديدة وابتدأت تقترب أكثر مما يسمى «**بنظرية التعويض**».أي تعويض الجانب الفلسطيني مقابل تخليه عن مطلبه بوقف الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات.

وقد برز هذا الاتجاه فى تصريحات وزير التخطيط والتعاون الدولى**د. نبيل شعث** الذى بات يتولى المسئولية عن الاتصالات الجارية، عندما قال لا يمكن أن أكون متفائلا- من هذه الاتصالات- إذا لم ير الناس مطارا تقلع منه الطائرات وحرية فى العبور بين الضفة وغزة، وميناء ، والافراج عن المعتقلين «وأضاف» الثقة تعود عندما نرى هذه الإجراءات..

كما برز هذا الاتجاه أيضا فى تصريحات مسئول فلسطينى كبير تناقلتها وسائل الاعلام، وجاء فيها: **أن الخطوات العملية التى يطالب بها الجانب الفلسطينى ليست أقل من اتفاق**

رسالة القدس

حنا عميرة

على المطار والميناء فى غزة والممر الآمن بين الضفة وغزة والافراج عن المعتقلين .وحسب السيناريو الذى كشفه هذا المسئول فسيلى ذلك عودة التنسيق الأمنى الثلاثى **الفلسطينى -الاسرائيلى -المصرى**، وبعدها يمكن الجلوس إلى طاولة المفاوضات لبحث وقف الاستيطان».

وبالرغم من التأكيدات الفلسطينية الرسمية بأن هذه الخطوات ليست بديلا عن وقف الاستيطان **فان مجرد الموافقة على إعادة ترتيب سلم الأولويات الفلسطينى، وفق التدرج السابق، ينطوى على مخاطرة كبيرة ،وعلى الدخول فى مناورة سياسية غير مضمونة من حيث نتائجها وأبعادها**.ذلك ان هذا التوجه فى معالجة موضوعة الاستيطان، يذكرنا بما حدث فى المرحلة الأولى من العملية التفاوضية، حيث بنيت الخطة التفاوضية الفلسطينية بعد مؤتمر مدريد على المطالبة بوقف الاستيطان. وجاء من ينادى فى حينه«**بخطة التراكم**» لتحقيق نتائج ولو بسيطة على الأرض مقابل تأجيل موضوع الاستيطان إلى مرحلة لاحقة! باعتباره من المواضيع الصعبة التى يتطلب حلها إجراءات تمهيدية لبناء الثقة بين الجانبين تبدأ بمعالجة القضايا السهلة والبسيطة! وهكذا قادت فلسفة التراكم والقضايا السهلة، التى دافعت عنها الولايات المتحدة، وتجاوب معها الجانب الفلسطينى، إلى تأجيل غير مسمى لموضوع الاستيطان الذى لم يتوقف حتى هذه اللحظة ولم وتؤد **فلسفة التراكم إلى النتائج التى بشرت بها. واستمر التوسع فى مساحة الاستيطان والازدياد فى أعداد المستوطنين والمستوطنات**

واضيفت الطرق الالتفافية إلى الخارطة. وقد ازداد الوضع تعقيدا بعودة **الليكود** إلى السلطة حيث أدى قرار الاستيطان في **جبل أبو غنيم** وتكثيف حملات الاستيطان في باقي المناطق المحتلة إلى المأزق الراهن في العملية التفاوضية.

ليس المقصود من سرد الوقائع بهذا الأسلوب، التقليل من النتائج التي أسفرت عنها العملية التفاوضية حتى الآن، وخاصة عودة القيادة الفلسطينية إلى أرض الوطن وإقامة السلطة الوطنية على أجزاء منه، وإجراء الانتخابات التشريعية، وبدء مرحلة جديدة في حياة الشعب الفلسطيني وفي نضاله من أجل استكمال تحقيق أهدافه، وإنما المقصود هو التأكيد على أن **هذا الواقع يضع القيادة الفلسطينية الآن، أمام تحديات اضافية وخطيرة ما كان لها أن تكون ، لولا بقاء جبهة الاستيطان مستعرة** وبالتالي فان أي تأجيل إضافي لموضوع الاستيطان سيزيد من مخاطره، أكثر مع مرور الوقت، وسيضاعف المصاعب والتحديات التي تواجهها السلطة الفلسطينية نفسها، لاسيما اذا اخذنا بعين الاعتبار، تلك المخططات التوسعية التي أعلنت عنها وتمارسها حكومة **نتنياهو** ،ومناورات الجيش الاسرائيلي لاعادة احتلال مناطق السلطة الوطنية وإعادة الإدارة الاسرائيلية.

لقد تباهى **رئيس الحكومة الاسرائيلية** ، بان أكبر إنجاز حققه في العام الأول من فترة حكمه يتمثل في **وقف الهرولة إلى حدود عام ١٩٦٧!** وقد استخدم الاستيطان والتوسع الاستيطاني كأداة رئيسية في سعيه لتكريس الانجاز المذكور. هذا يعني، بالاستناد إلى أقوال **نتنياهو** نفسها انه لم يبق أساسا متسع كبير من الزمن، كما يعتقد أصحاب فلسفة التراكم البطئ للقبول بتأجيل اضافي لمعالجة موضوع الاستيطان، وان الخيارات المتاحة لم تعد مثلما كانت في السابق.

ان النشاطات الاستيطانية لهذه الحكومة، قد أوصلت الأمور والحالة العامة، إلى مستوى لا يمكن التعايش معه دون المخاطرة بضياع ما تحقق ،كما أوصلتها إلى مرحلة، باتت تهدد بتدمير الوحدة الجغرافية والديمغرافية للضفة الغربية والقطاع، وهذا بدوره يضع مزيدا من العراقيل الجدية، أمام امكانية الوصول إلى حل يضمن للشعب الفلسطيني


نبيل شعث

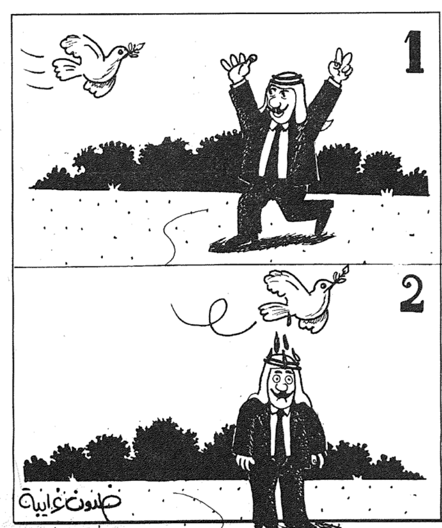
حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة على جميع المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

إن موضوعات مثل **المطار والميناء والممر الآمن**، هي على أهميتها تعتبر، من مظاهر السيادة التي تأتي عادة بعد الاستقلال، وهي في حالتنا العينية موضوعات قد تختلف الاجتهادات حول مكانها في سلم الافضليات ولكن ليس إلى درجة اعتبارها مدخلا تفاوضيا بديلا عن وقف الاستيطان. ولهذا فاننا نرحب بالتأكيدات التي أشارت إلى أن الخطوات التي يتم بحثها حاليا ليست بديلا عن وقف الاستيطان، ونتمنى أن يجري التقيد بها، ولكننا **نتساءل ماذا سنفعل بعد المطار والميناء، فيما لو هددت إسرائيل باغلاقهما وقطع الممر الآمن إذا لم نواصل التغاضي عن مطلبنا بوقف الاستيطان!.**

ان تجربتنا مع **حكومة الليكود** وعدم تنفيذها للاتفاقات المعقودة تحتم علينا الإجابة عن هذا السؤال قبل الدخول في مناورة غير محسوبة داخل ملعب الخصم!.

وهذا السؤال يدفعنا لطرح أسئلة أخرى أكثر أهمية حول كيفية تعاملنا مع **حكومة نتنياهو** وبالتحديد هل يمكن التوصل إلى سلام عادل وثابت وشامل مع هذه الحكومة! وهل يمكن أن يخرج منها شئ على صعيد الالتزام بتنفيذ الاتفاقات!!.

وحسب اجابتنا عن هذه الأسئلة يمكن أن نبلور خطتنا السياسية ونحدد أهدافنا ونرسم تكتيكنا المباشر وأشكال تعاملنا مع مختلف التفاصيل والعروض المقدمة وليس العكس!.





فلسطين

خصخصة الاذاعة والتلفزيون فى اسرائيل

مـــعـــركة سياســـية.. عــلى نـــار هـــادئـــة

لم تشهد **إسرائيل**، فى تاريخها القصير(**٥٠ عاما**) حكومة معادية لوسائل الإعلام ، مثلما يحدث مع حكومة **بنيامين نتنياهو**. فهو، منذ فوزه بقيادة الليكود قبل أربع سنوات، **ينتهج خط الهجوم على الصحافة والصحفيين. يشكك فى مصداقيتهم.** متحيزين لحزب العمل. وعند انتخابه لرئاسة الحكومة، في أواسط السنة الماضية اتهمهم باليسارية. وقال:«حزب العمل والصحافة لا يريدان الاعتراف بنتائج الانتخابات. ويحتاجان إلى أربع سنوات كاملة حتى يقتنعا ، بأن حكومة جديدة قد انتخبت وبأن هذه الحكومة شرعية».

وهو لا يفوت فرصة لمهاجمة الصحافة، خصوصا عندما يلتقى الكوادر الشعبية لحزبه.. فى المؤتمر العام (يضم ٣٠٠٠ مندوب) أو فى المركز،(يضم ٨٠٠ عضو) فهناك يطرب لشن هذا الهجوم لأن ردود الفعل التى يلقاها من الجمهور ، تشبه ردود الشباب على أغانى الروك: **طرب هستيرى وهتافات «الموت للصحافة».**

قلة من الصحفيين ، **خافوا من أجواء التحريض الدموى . وتراجعوا . وراحوا ينافقون للحكومة ولرئيسها.** لكن الغالبية الساحقة جدا جدا منهم، واصلت عملها العادى. تتعامل بموضوعية مع الحكومة ومع المعارضة. وتحاول أداء رسالتها باخلاص ، فى سبيل خدمة مبدأ«**حرية المعرفة والتعبير**» .وهذه الأكثرية، تسيطر على جميع وسائل الإعلام المهمة والمركزية فى إسرائيل،


نتنياهو باراك

رسالة حيفا

نظير مجلى

وهى التلفزيون والإذاعة- **القناة الأولى،** التى تعتبر مركزية. يمولها الجمهور بواسطة ضريبة- **والقناة الثانية** -وهى ملك خاص لعدة شركات تمول من الاعلانات التجارية وبيع البرامج- وثلاث صحف كبرى يومية تملكها ثلاث عائلات. ويمكننا أن نضيف إلى هذه الوسائل الاعلامية أيضا إذاعة الجيش الاسرائيلي(جلى تعاهل) وهى وان كانت رسمية ، إلا أنها تسعى أيضا إلى النهج الموضوعى فى الخلافات والنقاشات الحزبية.

خلال السنوات الأخيرة شهدت وسائل الإعلام الإسرائيلية ثورة تكنولوجية. ودخل نظام الكوابل التلفزيونات **(٧٥ محطة وقنال، بينها الفضائيات المصرية والسورية والاردنية واللبنانية والمغربية و MBCوART)**، وتضمن قنوات إسرائيلية خاصة بالرياضة، بالافلام، بالعلوم، بالمشتريات، بالأفلام المنتقاة الخ.

وخلال المعركة الانتخابية وضع **الليكود فى برنامجه خصخصة سلطة البث (اذاعات وتلفزيون)** وفى الشهر الماضى اتخذ قرار مبدئى بالخصخصة. وبدأ نقاش جماهيرى واسع حول الموضوع، يشارك فيه الوزراء والخبراء وأعضاء الكنيست والسلك الاكاديمي ومجلس الصحافة العام وجمهور الصحفيين.

وزير الاتصالات ، **ليمور لفنات**، التى قدمت المشروع، كانت أول من اتهم التلفزيون باليسارية حين قادت الحملة الاعلامية لانتخاب **نتنياهو**. وتقول: إن هدف الخصخصة هو كسر«**الاحتكارية البلشفية لأهم وسائل الإعلام». وزعمت أن الخصخصة تعنى إطلاق يد المبدعين ليعملوا بشكل حر،** فيقدموا للجمهور ما يريدوا لا يفرضون عليه البرامج بشكل فوقى. وتعنى التنافس بين القنوات التجارية، من يكسب أكبر عدد من المشاهدين، وذلك بفضل برامجه ومستواها ومدى جاذبيتها.

ولم تنتظر **لفنات** انتهاء النقاش الجماهيرى فى الموضوع. فقدمت اقتراحا إلى الكنيست تلغى بموجبه جباية ضريبة التلفزيون، وهى مصدر الدخل الأساسى لسلطة البث توفر ٨٠٪ من الميزانية. وطرحت بديلا عن هذه الضريبة هو: تخصيص ميزانية من الدولة وفتح المجال أمام الدعايات التجارية، المحظورة اليوم فى القناة الأولى.

لكن **المعارضة واليسار** تصدوا للمحاولة. ووقفوا، لأول مرة إلى جانب جباية هذه الضريبة، من أجل **الحفاظ على استقلالية سلطة البث ومنع الحكومة أو أصحاب المصالح الاقتصادية من السيطرة عليها والتحكم بها وفق مصالحهم**».

أحد **معارضي الخصخصة**، البرفسور **إليهوكاتس** قال في اجتماع مجلس الصحافة العام (يتألف من رؤساء تحرير الصحف اليومية وصحفيين بارزين وشخصيات جماهيرية): عندما أقمنا التلفزيون في سنة **١٩٦٤** اتخذنا لنا الطريقة البريطانية نموذجا. واليوم نلاحظ أن أوروبا كلها تسير نحو التعددية في القنوات التلفزيونية، لكن جميع دول أوروبا الغربية حافظت على تلفزيون جماهيري (أي بتمويل من الجمهور). وهذا التلفزيون كان وما زال الأفضل والأرقى وصاحب أعلى نسبة مشاهدة.

وأكد: **تلفزيون جماهيري وليس حكوميا. مستقل تماما** يعكس أوضاع المجتمع والساحة السياسية بكل موضوعية ومن دون تمييز. يسعى للتعبير عن وحدة الشعب ومصلحته ولاداء رسالته الصحفية بأمانة، فلا يسكت على فساد ولا يوفر الانتقادات على الرئيس أو الملك أو الحكومة أو الوزراء، أو أي مسئول.

وقال: هناك أيضا **ينتقدون التلفزيون ويهاجمونه. ولكنهم لا يجرؤون على المطالبة ببيعه أو خصخصة، لأنهم يعرفون أن مثل هذه الخطوة تمس بحرية التعبير** وكذلك بالمستوى الذي يقدم فيه برامجه. وفي الوقت نفسه يهتمون بزيادة ميزانيته، ليس فقط من خلال رفع ضريبة التلفزيون باستمرار بل أيضا من تحويل قسم من مداخل القنوات التلفزيونية في القطاع الخاص إلى ميزانيته.

لهذا كله- لخص **كاتش**- أرى أن علينا أن نتبنى النموذج الأوروبي. **وأعتقد أن الخصخصة تجعلنا نعود إلى الوراء، إلى التحلل التام الذي يبدو في ظاهرة «براقا» بالحريات** ولكنه في جوهره الحقيقي توجه رجعي يمس في ذوق المشاهد وحقه في حرية الحصول على المعلومات وعلى الصراعات. وبهذا يصيبنا مثلما اصاب الاتحاد السوفيتي فقد كان لديه نظام سيئ. ولكن، عندما هدموا، هدموا معه أيضا الأمور الخيرة والايجابية. فالاوبرا انهارت والمسارح الراقية تفسخت. والفرق الموسيقية تفككت. وكبار الفنانين والخبراء رحلوا عن الوطن إلى بلدان أخرى. **لقد ضربوا حضارة الشعب. وعلينا ألا نقع في هذا الخطأ.**

أريه نأور، وهو محاضر جامعي اشتهر عندما كان سكرتيرا لحكومة **مناحم بيغن** (٧٧-١٩٨٣)، وما زال عضوا في الليكود لكنه من جناح معارض، يقول: أنا لست ضد مبدأ الخصخصة. بل مستعد لبحث الموضوع بشكل جدي وباتجاه ايجابي، مع الاخذ بالاعتبار **مصلحة حرية التعبير والمستوى الراقي. فلكل مشكلة نجد حلا.** لكن ما يقلقني في **مشروع الحكومة للخصخصة، هو الهدف الحقيقي منها.** لقد جاء هذا المشروع ضمن مجموعة مشاريع تقوم بها حكومة نتنياهو بهدف تصفية ما تسميه: «**علية القوم**» في جميع المجالات وليس فقط في المجال الاعلامي. أنها تقوم بتصفية القوى المهنية في جميع المراكز العالية في المجتمع، إن كان ذلك في السلك الاكاديمي أو في سلك قيادة الدولة ومفاتيحها الاساسية. فقد حاولوا جلب مستشار قضائي للحكومة بلا أية خبرة قضائية وبلا رصيد أكاديمي (يقصد المستشار روني بار- أون، الذي استقال بعد يوم واحد من تعيينه، وثارت ضجة كبرى من حوله وفضيحة لم تنته حتى اليوم) وحاولوا جلب موظفين كبار) مكان الموظفين الخبراء. ويواصلون هذا النهج أيضا في التلفزيون. **فهم لا يطيقون من حولهم، وجود أناس مستقلين، يبنون آراءهم على أساس علمي ومهني.** يريدون أناسا ذوي قناعات ايديولوجية عمياء، يسيرون وراءهم ويصفقون لهم من دون أي استعداد للتفكير ولاعادة النظر. ليسوا بحاجة إلى الخلق والابداع. لا يهمهم أن يهبط مستوى البرامج. ويخافون من اعطاء الجمهور كل المعلومات. يريدون للتلفزيون أن يصبح حانوتا لبيع أشرطة الفيديو. يريدون أن تنشأ اجيال من المواطنين اللامبالين بما يجري في القيادة، لكي لا يؤثرون في المستقبل ولا يحاولون اجراء التغيير.

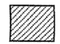
أحد الصحفيين القدامي، **موشيه جاك**، رأى أن **خصخصة التلفزيون** يأتي حلقة أخرى في سلسلة طويلة من مخططات ضرب مكانة الصحفي في إسرائيل وتقصير لسانه وتقليل نفوذه وتأثيره. وقال: **الصحفيون لدينا باتوا يتعرضون أكثر للضغوط وللتهديدات. وهناك سلاح خطير يبدو، في ظاهره لمصلحتهم وبالتالي يضر بهم، هو سلاح العقود الخاصة.** فالصحف تحاول الارتباط بالصحفيين بواسطة عقود خاصة لكي تتحرر من مستلزمات اتفاقيات العمل الجماعية. وهذه العقود تضعف نقابة الصحفيين وبالتالي تضعف الصحفيين في المطالبة بحقوقهم ويصبح المال صاحب القرار عندهم. والاغراء المالي يصبح صاحب الوزن الأساسي. ويأتي الآن دور الخصخصة، لتكمل الدائرة. ففي مثل هذه الحالة يكون للمال الكلمة الأولى والأخيرة. وتصبح رسالة الصحافة بضاعة خاضعة لسياسة العرض والطلب.

ويشارك في هذا النقاش، بعض الإعلاميين العرب في إسرائيل(**عرب ٤٨**)، **الذين لا يشعرون أن التلفزيون الإسرائيلي تلفزيونا جماهيريا بالنسبة لهم.** فالقسم العربي فيه موجه. باستثناء نشرة الأخبار، فان كل برامجه مسجلة سلفا. وقد جرى تقليص البث بالعربية ليصبح الآن بمعدل ساعة وربع الساعة يوميا. ومضمون البث بعيد تماما عن مستوى البرامج العبرية، ليس فقط من ناحية الميزانيات والمستوى الفني الذي تعكسه، بل أيضا وبالاساس من ناحية احترام عقلية المشاهد لذلك، ترى الجمهور الواعي يتابع نشرة الاخبار في التلفزيون العبري لا العربي.

لهذا، لا يشعر المشاهدون العرب بخسارة كبرى اذا سقط التلفزيون الجماهيري واستبدل بتلفزيون تجاري. لكن الواعين منهم لأخطار الخصخصة، يقولون: التلفزيون الإسرائيلي الجماهيري لا يأخذ بالاعتبار ان العرب يشكلون١٧٪ من المجتمع الاسرائيلي، وهذا خطأ فاحش يجب مكافحته والسعي لتغييره لكن الحل ليس في خصخصته، لأن الخصخصة تزيد الطين بلة.

ومن الجدير ذكره، في هذا المجال، إن القناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي- وهي تجارية -تبدي **استخفافا أكبر بالمشاهدين العرب.** وحتى برنامجها الاخباري الاسبوعي، يتم تسجيله قبل يوم كامل من بثه ولكن الحكومة تضع في برنامجها للخصخصة **اقامة قناة بث خاصة باللغة العربية، أي** اقامة تلفزيون عربي في اسرائيل. وقد عقب **اريه نأور**، المذكور اعلاه، على هذا بقوله: أنا لا اصدق أن الحكومة ستنفذ الخصخصة أيضا على التلفزيون الإسرائيلي بالعربية. فهناك أكثر من جهة **ستعارض ذلك، بسبب حساسية الأوضاع السياسية والأمنية**».

.. وهكذا، فما زال النقاش في الموضوع في بدايته. ومن أجل حسمه ينبغي سن قانون خاص في الكنيست. وهناك أمل لدى قوى اليسار، والمعارضة الليبرالية، بأن تستطيع التأثير على نص القانون ليضمن أقصى ما يمكن من الاستقلالية. وهناك معركة يخوضها رجال الاعلام، بقوة ضد المساس بهذه الاستقلالية. وهناك أيضا ائتلاف حكومي يميني غير منسجم تمام الانسجام في الموقف من خصخصة التلفزيون.



السلام الانسانى.. أم عملية السلام العنصرية



الآن ساعة الحسم:

المقاطعة الشاملة وإلا فلننتظر الألفية الرابعة

ألقى رئيس التحرير فى افتتاحية عدد ابريل من «اليسار» سؤال الساعة :«متى يحسم العرب موقفهم»؟ .وذكر أن تسوية الصراع العربى الاسرائيلى التى انطلقت من **كامب ديفيد** مروراً **بمدريد وأوسلو ووادى عربة**- هذه التسوية تسقط الآن لأنها بدأت واستمرت على أساس فرض الرؤية الاسرائيلية (الأمريكية) كاملة على العرب..

فاذا ما سقطت عملية السلام فهل نصفق لذلك وننتظر عرض عملية سلام أخرى لنناقشها حتى السقوط، وهكذا .. أم أن لنا موقفا إيجابيا يلزم جلاؤه وتقديمه للعالم وللرأى العام العالمى الذى ضللته الدعاية الصهيونية أجيالاً ثم جاء الشطط فى تحركاتها الأخيرة صارخا ، لينبه العالم إلى ما فيه من جنوح وتعصب ومخالفة للقانون الدولى- كما تكتلت ضده المواقف الدبلوماسية فى العالم كله وعزلت أمريكا مع إسرائيل عزلا لا تضيع الفرصة فى استثماره .

لقد أجاب الاستاذ رئيس التحرير فى افتتاحيته محذراً من تصاعد العنف والعنف المضاد الذى ربما يأخذ اتجاهات غير صحيحة- ما لم يتوقف العنف الأسرائيلى الذى تزايد منذ بدء مشروع مستوطنة أبو غنيم ، وما لم

د. حسن علام

تحزم القيادة الفلسطينية والقيادات العربية الموقف وتحدد الاختيارات وتمارس منهجا جديدا يقوم على وقف التطبيع.. وإعادة النظر فى الاتفاقات الموقعة مع اسرائيل،ووضع استراتيجية عربية جديدة للمواجهة تقوم على استخدام أوراق القوة العربية.

فما هى الاختيارات التى يلزم الحزم فى حسمها؟. وما مدى إعادة النظر فى الاتفاقات الموقعة؟. وما هى عناصر القوة التى فى يد العرب التى يمكن أن تقوم عليها استراتيجية عربية إيجابية؟.

حسم الاختيارات ووضوحها والحذر من الرقص على الانغام الصهيونية

فالاستغراق فى مناقشة المواقف التفصيلية هو منهج الأسلوب الصهيونى للوصول إلى أغراضه- بحيث ينسينا فى خضم المناقشات أهدافنا الأصلية وجوهر المشكلة. ويجرفنا عن موقفنا الذى كان سليما منذ أول الأمر ، ويزحزحنا عنه إلى مواقع يمكن فيها أن يكسب تأييدا دوليا، كما يكسب قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى.

وعلينا أن نحدد الاختيارات الأساسية التى نختار فيما بينها:

-القضية ،هى فلسطين ودولة فلسطينية، أم الصهيونية ومستقبل العالم العربى؟.

-عملية «**السلام المدريدية**»، أم سلام إنسانى لا عنصرى؟.

- دولتان عنصريتان : صهيونية متحفزة ، وفلسطينية-حاقدة أو مستخزية- أم دولة موحدة ديمقراطية؟.

ولقد أشار الدكتور **يحيى الرخاوى** إلى فكرة الدولة الواحدة غير العنصرية فى مقال بجريدة الأهالى فى ذكرى حرب يونيو- وتواضع بوصف تلك الفكرة بأنها «مجنونة» متسائلا عما اذا كان نتنياهو وصحبه يقبلون أن يحكمهم واحد اسمه **ياسر منديلا** -ويلمح بذلك إلى أن التكوين الايديولوجى للنظام الاسرائيلى لا يقبل إزالة العنصرية أو ما سماه «**الحل الماندلى**» لأزمة فلسطين.. الحل الانسانى القابل للبقاء.

ونتساءل: هل رفض الايديولوجية الصهيونية لفكرة الدولة الديمقراطية الموحدة يجعل هذه الفكرة مجنونة.. كما تحفظ



حسين عبد الرازق





د. يحيى الرخاوى



محمد سيد أحمد



حلمى شعراوى

د.**الرخاوى** فى وصفها..؟.

لقد دافعت فى مقالين سابقين عن أن المشكلة هى العنصرية الصهيونية وليست قيام دولة فلسطينية أيا كانت.. وأن جذوة الأمل هى الإيمان دائما بأن العنصرية لا مستقبل لها..

وكشف الطبيعة العنصرية للصهيونية -التى سبق أن دمغها بها قرار الأمم المتحدة فى ١٩٧٦ - يقتضى ألا نقتصر على البكاء على فظائعها ، ولا حتى نشر هذه الفظائع من دير ياسين إلى قانا، والتذكير بها، وإنما يجب أن يصاحبه موقف إيجابى يطرح على العالم بشأن أهدافنا-الأهداف الانسانية لأعداء الصهيونية -إقامة دولة موحدة ديمقراطية علمانية فى أرض فلسطين الانتداب كلها.

وإذ نتقدم إلى العالم من جديد -وإلى اليهود ضمن من نتوجه إليهم- بهذا الهدف ، فاننا لا نفعل أكثر من إعادة تصحيح مسار النضال العربى. حيث كان هذا هو موقف العرب منذ رفضهم قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧ . ولكنهم لم يوضحوا ما وراء الرفض فى صورة إنسانية ديمقراطية تلفت أنظار الرأى العام العالمى وتجلب التعاطف معهم. وتركوا الصهيونية تصعد دعايتها بانهم متعصبون ضد اليهود ، وأنهم يريدون إلقاء إسرائيل فى البحر. ودخلوا بذلك فى مصيدة «معاداة السامية» قمة الخداع فى الدعاية الصهيونية.

ولم يقتصر الأمر على أنهم أصبحوا فريسة لتلك الدعاية الصهيونية على النطاق العالمى ، بل أنهم أصبحوا فريسة لها فيما بينهم وبين أنفسهم ،وتحول الأمر من بعد حرب ١٩٧٣ -ومنذ خطاب السادات فى مجلس الشعب فى ١٦ أكتوبر من تلك السنة على وجه التحديد- إلى موقف دفاعى من الوجهة الدعائية، نتبرأ فيه من تهمة معاداة السامية ، ونتباهى بأننا نسعى للسلام مع إسرائيل، تحت غطاء نصر كلفنا دماء وأرواح عشرات الآلاف من أبنائنا- كأنما السلام مع دولة اسرائيل هو ثمن البراءة من تهمة معاداة السامية ، وهو فى الحقيقة غطاء للتخلى عن جوهر القضية، قضية محاربة العنصرية.

هكذا بدأ تحول نضالنا من رفض الكيان العنصرى بكل آثاره المدمرة للمنطقة العربية وليس للشعب الفلسطينى فحسب. لينحصر النضال شيئا فشيئا فى إطار ضيق هو المفاوضة بين«اسرائيل» و«الفلسطينيين» حول مدى حقهم فى تقرير مصيرهم وإقامة دولة أو كيان ناقص لدولة فلسطينية فى كنف إسرائيل.. وهو المضمون الحالى لما يسمى «بعملية السلام».

ولكن الحمق الذى نما لدى قادة اسرائيل مع تخاذل القيادات العربية ورقصها على الأنغام الصهيونية من مدريد إلى أوسلو إلى شرم الشيخ ، فانه فى نشوة الزهو بما ألفوا من ألحان وما أقاموا من مهرجانات -أدى بهم الحمق إلى عثرات فى نفق المسجد الأقصى، وتحالف كوبنهاجن ،ومشروع مستوطنة **أبو غنيم**- أثارت موجة مضادة من الوعى لدى جماهير العرب، وتبصر لدى قيادتهم بسوء ما تورطوا فيه من خداع وضلال. وبدأ التساؤل الجذرى يبرز إلى السطح : ما هو طريقنا وما غاية نضالنا،وما نهاية آمالنا- بعد أن أصبحت أرض فلسطين مثل لغز الكلمات المتقاطعة- بما أنشئ عليها من مستوطنات تتقاطع مع ما بقى منها فى أيدى الغزاة المستوطنين ، فلا تصلح لإقامة دولتين.

وهكذا رأينا الاستاذ **محمد سيد أحمد** يكتب فى أهرام ٦ مارس ١٩٩٧ عن **«عودة إلى الدولة الديمقراطية العلمانية»** ، بل ذكر الاستاذ **فهمى هويدى** بالأهرام أيضا فكرة الدولة الموحدة كوضع منطقى وان لم يصفها بالعلمانية التى هى صفة لازمة فى هذه الحالة. ثم تكشفت الدعوة لاحياء هذا الموقف العربى حتى أبرزها كل من **عبد العظيم أنيس،وحلمى شعراوى** فى عدد واحد من مجلة اليسار(أبريل ١٩٩٧) وكل منهما يردد الأمل فى مثل ما تحقق فى جنوب افريقيا- رغم تضاعف عدد اليهود فى ظل دولة إسرائيل.

وهكذا فان هذه الراية الانسانية التقدمية- قد عادت لترتفع، لعلنا نكسب فى ظلها مواقع متقدمة ضد التخلف الفكرى العنصرى الصهيونى- يمكن أن يستجيب لها الرأى العام العالمى كما تنير طريق نضالنا اذ تصفى شوائب ما أحاط بأهدافنا من تخلخل وقيع فى مؤتمرات ومهرجانات«عملية السلام».

السلام الانسانى ، لا «عملية السلام»

هذه النظرة المصفاة الراديكالية إلى مشكلة الصهيونية فى العالم العربى، والتى يعيدها إلى إطارها الحقيقى: نضال الشعوب العربية جميعا ضد العنصرية الصهيونية

هل يقف العرب فى فراغ إذا ما انتفت عملية السلام؟

كمشروع استثمارى ،وليس حصر المشكلة فى نزاع بين المستوطنين اليهود وبين بقايا شعب فلسطين فى الأرض المحتلة- هذه النظرة التى اكتسبت واقعية جديدة وتأييدا جديدا بتأثير التطورات الأخيرة- هى لا شك تستدعى نبذاً جذريا لما يسمى «عملية السلام».

ذلك أن إحياء الموقف العربى المرتبط باقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية، هو إحياء للأمل فى سلام إنسانى يستوعب فكرة المجال الآمن لمشردى اليهود فى العالم (أو ما سبق تسميته بالوطن القومى لليهود فى مقال سابق لى بمجلة اليسار) وهو يتميز تماماً عن الدولة العنصرية الصهيونية التى تقوم على التعصب والاضطهاد والتوسع.

أما «**عملية السلام**» التى يحرق بها البخور فى وسائل الاعلام منذ مؤتمر مدريد ١٩٩٣، والتى توهج بريقها فى أعين وأذهان لم يكن يتوقع أن يجذبها ذلك البريق فترقص على أنغامها وتقلق لأى نشاز يخرجها عن سياقها- كأنما هى وحى منزل، وإن كانت فى حقيقتها صياغة شيطانية مضللة تغطى أسلوبا مخططا لتدعيم الكيان العنصرى ،ورسم الطرق لتثبيت وجوده واعطائه كل الفرص لافراز سمومه المدمرة لكيان المنطقة وتطورها وذلك من خلال الاتصالات الثنائية الانفرادية، والمفاوضات متعددة الأطراف التى تتناول أموراً لا دخل للكيان الاسرائيلى بها، وأموراً أخرى تثار كمشاكل إقليمية عامة فى حين أنها محلية أو ثنائية وتريد إسرائيل أن تدخل فيها عناصر توسع نطاقها لمصلحتها. والمثل البارز على ذلك هو مشكلة المياة أملاً فى الحصول على نصيب من ماء النيل لكى تتدخل فى شئونها إذ تصبح بذلك إحدى دول حوض النيل... ويالها من كارثة!.

إن الحديث عن «عملية السلام» أو التباكى عليها- تكريس للصهيونية والعنصرية يجب أن يترفع عنه كل مخلص لمستقبل منطقتنا العربية..

ولكن

إذا كانت هناك اتفاقات تم ابرامها فى أوسلو أو قرارات وافقت عليها الدول المشتركة فى مؤتمر مدريد، فان الممارسات الاسرائيلية التى تجاهلت تلك الاتفاقات والقرارات- سواء بما أقامته من مستوطنات فى الخليل، أم بتغيير معالم الأرض المحتلة -فى القدس تحت المسجد الأقصى أو فى جبل أبو غنيم- هذه الممارسات لم تتجاهل تلك الاتفاقات والقرارات فحسب بل خالفت فوق ذلك قواعد القانون الدولى التى تتضمنها اتفاقات جنيف بشأن التزامات الدولة المحتلة فى الأراضى المحتلة. وعلى ذلك فان الأمر لا يقتصر ازاء ذلك على اعادة النظر فى الاتفاقات السابقة مع اسرائيل لتعديلها، بل يقتضى إعادة النظر فى الالتزام بتلك الاتفاقات عموما بعد أن وضح أن عدم التزام الدولة الصهيونية لا يتعلق بتلك الاتفاقات فحسب، بل بقواعد القانون الدولى بوجه عام. فهى دولة خارجة على القانون لا حرمة للاتفاق معها. وعلينا أن نراجع عناصر القوة التى فى يدنا.. ونربط ما بين موقف الشعوب العربية والمواقف التى اتخذتها الدول العربية فى اجتماع الجامعة الأخير..

عناصر القوة فى يد العرب

هل يقف العرب فى فراغ إذا ما انتفت «**عملية السلام**»؟ الكتابات التى تعلق كل الآمال على «تلك العملية» تنطلق من ذلك المنظور.. ولكن النظرة الانسانية التقدمية المناضلة ضد العنصرية لا تجد فى توقف عملية السلام إلا ترشيحا جديدا لفكرة الدولة الديمقراطية الموحدة على كل التراب الفلسطينى.

ويعزز الدكتور **عبد العظيم أنيس** فى مقاله السابق الإشارة إليه إمكانية الوصول فى ذلك إلى ما يشبه «الحل الماندللى» فى جنوب أفريقيا لأن اليهود أقلية وسط بحر واسع من العرب فى المنطقة (وذلك على أساس «اقليمية» الصراع وليس حصره فى أرض فلسطين) ،وكذلك لأن توازن الأسلحة فى يد الطرفين غيره فى مثال البيض مع الهنود الحمر فى أمريكا، كما يشير إلى أثر الرأى العام العالمى..

ولكنى أخصص بالتأكيد هنا- عنصرين للقوة فى هذا الصراع: ليسا جديدين، ولكنهما يصبحان بالجدية فاعلين إلى غير مدى.هذان العنصران هما المقاطعة، والرأى العام العالمى الذى لم يأخذ منا حقه فى العناية ، ولم نعرف كيف نواجه معه الدعاية الصهيونية بأسلوب فعال.

أ- فالرأى العام العالمى قد أساء فهم قضيتنا بتأثير الدعاية الصهيونية التى استندت إلى الاستعطاف المغلف بتضليل مخطط واسع النطاق عن معاناة اليهود فى الشتات، وإن لم تكن معاناتهم حقيقية إلا فى بعض دول أوروبا فاستغلتها الحركة الصهيونية لدفعهم إلى دولة العنصرية ،وحصلت على التأييد والأموال بدعوى انقاذهم ثم بدعوى تعويضهم، وجندت كل قواها الدعائية لتجعل هجرتهم إلى إسرائيل تبدو كحركة انسانية لا تقف فى سبيلها اعتراضات بعض المتخلفين من العرب فى أرض الميعاد وأدخلت هؤلاء فى زمرة أعداء السامية الذين يريدون القاء اليهود فى البحر- متناسين أن هؤلاء الذين تطردهم من أرضهم هم من الجنس السامى ذاته.. ولكنه التمويه والتضليل فى سبيل تحقيق المشروع الصهيونى الاستعمارى. ولا زال يستغل نقص الالتفات فى أذهان العرب- لترسيخ نظرة عنصرية لدى الأوروبين ومن استقر منهم بأمريكا نظرة تدور حول العرب المتخلفين الذين يستعدون دائما للبطش باليهود المسالمين ولم يتورعوا أبدا عن أن يثيروا ثغرات عنصرية دينية لدى مسيحيى أوروبا ويخلطوا فى ذلك بين العرب والمسلمين ضمن سياسية ترمى إلى تشويه صورة الاسلام والمسلمين، ،وإثارة الاحقاد القديمة ضدهم لكى يصبح ويصبحوا العدو الأول للغرب بعد انهيار النظم الشيوعية ،وبعد أن خدعوا كثيرين من زعماء المسلمين ليبذلوا طاقة غير مستعوضة لتأييد معسكر الغرب «المتدين!!» ضد ما أسموه «معسكر



الشيوعية والالحاد».

وتكون فكرة الدولة الديمقراطية الموحدة هى محور توجهنا إلى الرأى العام العالمى لنكشف بها زيف الدعاية الصهيونية- على أن ذلك لا يعنى أن شعار «الدولة الديمقراطية الموحدة» هو مجرد شعار دعائى تكتيكى وإنما هو شعار موقف إنسانى تقدمى ثابت تدور حوله كل الأنشطة النضالية للعرب والفلسطينيين.

ولنذكر فى كل ذلك أن توجهنا إلى الرأى العام العالمى لا يكون مجرد ابراء للذمة ببيانات تسجيلية وإنما هو حرب شاملة تجند لها كل الامكانيات المالية والتكنولوجية والدراسات الاجتماعية والنفسية، مع التأهل لنضال مرير ومثابر وطويل.

ب-برنامج للمقاطعة ولا نقول مجرد «وقف التطبيع» أو رفضه فالمقاطعة سلاح فعال أنشئ له جهاز ضخم بالجامعة العربية ولا زال مكتبه قائما فى دمشق. وقد وضعت له أسس وقواعد وأساليب نجحت خلال حقب متتالية فى وقف النمو الاقتصادى فى الدولة العنصرية فى حدود لا تستطيع تجاوزها، ولا تمكنها من آمالها فى التغلغل والسيطرة على مقدرات شعوب المنطقة.

ولقد كان قرار مجلس الجامعة العربية فى مارس الماضى بشأن المقاطعة -بكل ما يمكن أن يلاحظ على بنوده أوعلى وصفه كقرار أو توصية- كان إحياء لنغمة نسجت حولها خيوط العنكبوت منذ بدأت عملية السلام مع العنصرية، وكان دفن المقاطعة هو همها الأول أو هدفا أساسيا لها.. فما إن تعرض مجلس الجامعة العربية - ولو فى صورة توصية -لموضوع المقاطعة حتى ظهرت ردود فعل تحمل طابع الانزعاج الشديد من مجرد العودة إلى تلك النغمة بكل ما شاب أداءها الجديد من استحياء..

الأمر الهام، ودون أن نقف للبحث وراء نوايا بعض الأنظمة العربية فى شأن تلك التوصية- هو أن نتابع تلك التوصية شعبيا وصحفيا لتعزيز التزام الحكومات بها ومتابعة خطوات تنفيذها كسلاح أول فى نضالنا ضد العنصرية ويكون فى التركيز على أن النضال هو ضد العنصرية مدعاة لأمل فى أن تصل المقاطعة إلى مثل ما وصلت إليه مقاطعة المجتمع الدولى لنظام جنوب افريقيا العنصرى. ولعل رفعنا شعار« الدولة الديمقراطية الموحدة» يكون كذلك محوراً لتجميع المؤيدين والرأى العام العالمى لتحقيق هذا الهدف وإنهاء العنصرية فى منطقتنا العربية.

أمران لابد من التنبيه إليهما فى هذا النظر.

الأول: جهود «وقف التطبيع» لا تغنى أبدا عن فكرة تدعيم «المقاطعة» استثمارا لقرار الجامعة العربية.

والثانى: أن النضال يرتبط دائما بطول النفس .. وسواء فى سلاح التعامل مع الرأى العام العالمى، أو فى سلاح مقاطعة النظام العنصرى، فان عنصر الزمن معنا مهما بدا الهدف بعيدا.

وأقولها ثانية: لنحتفظ بايماننا بأن العنصرية لا مستقبل لها..

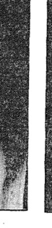





عمرو موسى



فاروق الشرع


الأمير عبد الله

السياسة السورية.. صعوبات ومفارقات

رسالة دمشق

حسين العودات

يبدو للسياسة السورية وكأنها تواجه عبء الظروف كلها التى تحيط بالقضايا العربية. وتحاول الدبلوماسية السورية أن تلعب بمعظم أوراقها للخروج من(المأزق) الذى تقع فيه القضية العربية عامة، والسياسة السورية خاصة، وذلك بعد(**تهرب بعض العرب من التزاماته تجاه سورية وإعطاء الأولوية للالتزامات مع الآخرين**)كما قال السيد **فاروق الشرع** فى افتتاح مؤتمر وزراء خارجية إعلان دمشق.

ويرى المطلعون على السياسة السورية أنها تواجه ظروفا صعبة ومفارقات: فالصلف الاسرائيلى ،وإغلاق اسرائيل أبواب السلام الشرعية، وتنكرها لمبادئ مدريد، ورفضها استئناف المحادثات فى ضوء هذه المبادئ ،والتأييد الأمريكى شديد القوة لاسرائيل الذى أصبح «**تحالفا**»«**والتزاما**»،وتخلى عن موقف (الوسيط النزيه) ،والتحالف التركى الاسرائيلى الاستفزازى العدوانى الذى عبر عن نفسه بدخول الجيوش التركية (**والخبراء الاسرائيليون**)شمال العراق دون الالتفات لا للقانون الدولى ولا لعلاقات الجوار، رغما عن التاريخ الطويل والعلاقات الثقافية مديدة العمر، كما عبر عن نفسه باجراء مناورات عسكرية مشتركة مع اسرائيل قبالة سواحل اللاذقية، فى الوقت الذى كان فيه وزراء خارجية إعلان دمشق يعقدون اجتماعهم، وبالتهديدات العديدة التى يطلقها مسئولون أتراك ضد سورية، وبالممارسات الفعلية فى الاعتداء على حقوق سورية فى المياه، ومياه الفرات خاصة، دون الاهتمام بالقانون الدولى، ولا بعلاقة حسن الجوار المفترضة.

إن أهم المفارقات هو **تجاهل بعض البلدان العربية مقررات مؤتمر القمة العربى الأخير الذى قرر الامتناع عن التطبيع مع إسرائيل، واصرار بعض الدول على عقد القمة الاقتصادية فى قطر والمشاركة فيها**، فى الوقت الذى ترى سورية أنها بدفاعها عن مصالحها، وبتصديها للمواقف الاسرائيلية وبمقاومتها التطبيع إنما تدافع عن المصالح العربية كلها بما فيها مصالح الدول المشتركة فى المؤتمر . وتتصدى باسم العرب جميعهم للهيمنة الاسرائيلية والتغلغل الاسرائيلى فضلا «عن اغتصاب الحقوق» ومن المفارقات أيضا موقف بعض الدول الأخرى من

الممارسات الاسرائيلية والتطبيع مع إسرائيل، واستمرار تمسكها بوهم إمكانية تغيير مواقف حكومة نتنياهو والتوصل معها إلى سلام دائم وعادل وشامل.

وهكذا تجد السياسة السورية نفسها على خلاف كلي مع الأعداء وحلفائهم وخلاف جزئي مع الأشقاء، والأصدقاء، حيث **يتجاهلون جميعا المصالح العربية، وطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي**، والصراع الحقيقي الذي تخوضه سورية في هذا المجال، وتشعر أنها تكاد تكون وحدها في معركتها، رغم الدعم الشديد الذي سمعه القادة السوريون من **الأمير عبد الله ولي عهد السعودية**، والتنسيق الكامل مع الحكومة المصرية في مجال الصراع السوري الإسرائيلي، والعمل لتحقيق التضامن العربي، ومحاولة إقامة السوق العربية المشتركة وغيرها.

وجدت السياسة السورية والدبلوماسية السورية فرصتها بالمناسبة لشرح مواقفهما في ثلاث مناسبات هامة هي: **انعقاد مؤتمر وزراء خارجية إعلان دمشق في سورية، وزيارة الأمير عبد الله ولي عهد السعودية، وزيارة السيد حسن حبيبي نائب رئيس جمهورية إيران**. وكانت كل من المناسبات الثلاث فرصة هامة لطرح وجهة النظر السورية، وكسب دعم وتأييد الدول المشاركة في هذه المناسبات.

ففي مؤتمر وزراء خارجية إعلان دمشق، الذي عقد في اللاذقية، في الوقت الذي كانت السفن التركية الاسرائيلية تقوم بمناورات عسكرية أمام شواطئ المدينة، كان الموقف السوري الذي ورد على **لسان وزير الخارجية** في حفل الافتتاح، معبراً جداً ولا يخلو من الصراحة، حيث أشار إلى تحديات ثلاثة أساسية تواجه العرب هي: **التحالف التركي- الاسرائيلي**، الذي لم يترك مجالا للتأويل باعتباره موجها «**ضد سورية والعراق وإيران** خاصة، وضد المنطقة برمتها مستقبلا»، مدعوما من الولايات المتحدة التي« ستشارك فيه لاحقا».

والتحدي الثاني، هو تهرب بعض العرب من الالتزام بقراراتهم وخاصة قرارات القمة العربية المتعلقة بالموقف من إسرائيل، والعمل على إحياء التضامن العربي ولو بحده الأدنى. وتلك المتعلقة بعملية السلام والتطبيع الذي أخذ يتسع بين إسرائيل وبعض الدول العربية، بشكل مباشر أو غير مباشر، أما التحدي الأهم فهو أن عملية السلام(تغرق) **حسب قول وزير الخارجية السورية**، وإسرائيل تتراجع عن التزاماتها، وتحتال على مقررات مدريد وتبحث عن أبواب غير شرعية لتدخل منها، ولا تجد الصد الكافي ولو بحده الادنى.

يبدو أن المؤتمر شهد خلافات شديدة بين المشاركين، وخاصة مع **وزير الدولة للشئون الخارجية القطري**(امتنع وزير الخارجية عن المشاركة) الذي أعلن اصرار دولته على عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادي، **ومع وزير خارجية الامارات** الذي طالب بموقف شديد اللهجة من **ايران** رغم التصريحات الجديدة من الادارة الايرانية الجديدة، وبين عديد من الوزراء خاصة عندما بحثت مسألة الأمن العربي الذي رأى الخليجيون إعطاءهم حق استدعاء قوات أجنبية لحفظ (أمنهم).

من الواضح أن مهمة الموقف المصري في المؤتمر كانت(**إطفاء النار**) والبحث عن تسوية للخلافات، ولذلك **لم توضح مصر موقفها فيما اذا كانت ستحضر مؤتمر قطر أم لا**، لأن الوقت مبكر على القرار حسب تصريحات السيد **عمرو موسى**، الذي شرح موقف مصر واستمرار بذل جهودها في إطار عملية السلام، وقدم ورقة حول إقامة السوق العربية المشتركة.

في ضوء هذا الحوار الساخن وحرصا على **(نجاح) الاجتماع أهمل البيان الختامي الاشارة إلى مؤتمر قطر وإلى قضية الأمن العربي**، إلا أنه أرضى سورية بتسجيله دعما «قويا» لها ولموقفها، ومطالبته بعلاقات جديدة مع إيران أساسها المحادثات وخاصة بعد مجئ الإدارة الايرانية الجديدة، وشجب التحالف التركي الإسرائيلي. وأرضى الإمارات بفقرات مطولة حول حقوقها في الجزر والتضامن معها دون مواقف متشنجة تجاه إيران، كما أرضى الكويت بمطالبته العراق بالمطالب الكويتية التقليدية(إطلاق الأسرى إعادة الممتلكات، تطبيق قرارات مجلس الأمن) .مع حرصه على وحدة أراضي العراق وسيادته عليها، وأرضى المصريين والسوريين بقبوله بمبدأ العمل لقيام سوق عربية مشتركة، يبدأ الخبراء البحث فيها في الرياض بعد أسابيع وفي القاهرة في الخريف المقبل دون تحديد مدة لقيامها، ولا يعلم إلا الله متى يتم الاتفاق عليها وعلى قيام هياكلها ،إلا أنه ،وربما يتم ذلك يمكن توجيه الاستثمارات لتعمل بين البلدان العربية، وتحرير حركة رؤوس الأموال، والتوصل إلى منطقة حرة عربية، دون انتظار الاستكمال النهائي لهياكل السوق.

الفرصة الثانية للسياسة السورية كانت في**زيارة الأمير عبد الله** الذي قوبل بحفاوة بالغة تجاوزت التقاليد البروتوكولية، وعقد عدة اجتماعات مع **الرئيس الأسد**، ثنائية وجماعية، وأعطى تصريحات مؤيدة للموقف السوري بدون تحفظ، وأعلن خلال زيارته **عدم مشاركة السعودية في مؤتمر قطر**وكان هذا نصراً كبيراً للسياسة السورية، كما أعلن ضرورة دعم سورية في مختلف المجالات وإحياء التضامن العربي.

ولا شك أن زيارة الأمير عبد الله كانت دعما «كبيرا» لسورية، ومساهمة في فك(عزلتها) ،وزيادة آمالها وتفاؤلها بالامكانيات العربية وبجدوى التضامن العربي.

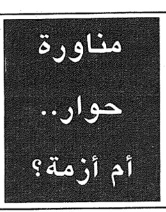
وقد سرت إشاعات تفيد أن **الأمير عبد الله** حاول استكشاف حقيقة ما يمكن أن تقبله سورية وما يمكن أن ترفضه بهدف قيام السعودية بدور ما مع الولايات المتحدة، (أو (بالضغط) عليها لتكون مقترحاتها المقبلة معقولة نسبيا ،ومقبولة ،وتمنى الأمير عبد الله، كما تقول الاشاعات، ومن خلال حرصه على سورية، أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف الواقع الدولي، والاقليمي، عند تحديد مواقفها واتخاذ قراراتها. إلا أنه أوضح أن السعودية ستكون مع سورية دائما سواء اتفقت أراؤها مع آراء سورية أم اختلفت معها.

والفرصة الثالثة، كانت **زيارة السيد حسن حبيبي نائب رئيس جمهورية إيران**، ولعلها من أنجح الزيارات وأكثرها جدوى، ليس فقط في مجال الاتفاق على المواقف السياسية التي كادت أن تكون متطابقة فيما يتعلق بالموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، إنما في التعاون الثنائي والاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها بين البلدين، والتي شملت مختلف جوانب التعاون الاقتصادي(تبادل تجاري، نفط ،سياحة ،استثمارات ايرانية في سورية، معمل تجميع سيارات.. الخ).

ورشح أنه تم بحث إمكانية تنسيق سياسي بين البلدين، سواء في مواجهة التحالف التركي الإسرائيلي، أم في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان، فضلا عن موقف إسرائيل من عملية السلام، ومن الاستيطان والقدس وغيرها.**ويبدو أن السياسة السورية تحاول التنسيق مع إيران، دون أن تثير أي شبهة بقيام محور جديد سوري إيراني عراقي كما أشيع هنا وهناك**، لأن الأمر في هذه الحال، ربما يثير قلق بعض الدول العربية، وزيادة عداء **الولايات المتحدة** ودول أخرى.

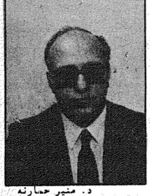


الاردن




عبد السلام المجالى
رئيس الوزراء


عبد المجيد زينات
مراقب حركة الاخوان


د. منير حمارنة

قرار الاخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات

فى الوقت الذى كانت فيه **الأحزاب الاردنية** منهمكة فى الإعداد للانتخابات المقبلة، والتى ستجرى فى شهر نوفمبر المقبل. أصدر **الاخوان المسلمون** فى الاردن بياناً كان له وقع القنبلة ، ليس على احزاب المعارضة التى كانت تنسق عملية دخولها الانتخابات بحيث تفوز بأكبر عدد ممكن من مقاعد البرلمان المقبل، بل وعلى أحزاب السلطة، والتى كانت اتحدت فى حزب واحد هو**الحزب الوطنى الدستورى**، ولم يكن تأثيره على الحكومة أقل بكثير.

رسالة عمان

صلاح يوسف

حمل بيان **الاخوان المسلمين** المشار إليه **قراراً للجماعة بمقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة**، وهو ما أحدث ارتباكا واضحا فى صفوف أحزاب المعارضة القومية منها واليسارية، بل وحتى حزب جبهة العمل الاسلامى الذى خرج من رحم الجماعة فى العام ١٩٩٢ كما أنه خلط أوراق اللعبة السياسية والانتخابية فى صورة يصعب ترتيبها بسهولة.

وقد ولوحظ أن قرار **مقاطعة الانتخابات** ، والذى أتخذ بأغلبية ضئيلة داخل المكتب التنفيذى لجماعة **الاخوان المسلمين**، قد تم فى إطار الجماعة ،وليس فى إطار جبهة العمل الاسلامى ،والتى تأسست فى العام ١٩٩٢ لتكون الذراع السياسى للجماعة التى أرادت أن تحافظ على وضعها كجماعة دينية وليس حزبا سياسياً ، أى أن«الجبهة» ليست ملزمة به وأن عليها أن تقرر بنفسها ما إذا كانت ستشارك فى الانتخابات أم لا، فمن المعروف أن قواعد الجبهة وقواعد الاخوان مشتركة تماما، وأن المكتب التنفيذى للاخوان يضم عدداً من أعضاء المكتب السياسى للجبهة بمن فى ذلك الأمين العام للجبهة الدكتور **اسحق الفرحان** ، غير أن هناك عدداً من المستقلين الاسلاميين فى صفوف الجبهة تقدر قيادة الجبهة نسبتهم بنحو ٣٠ فى المئة، غير أن المصادر المستقلة ترى أن هذه النسبة مبالغ فيها وأن نسبة المستقلين لا تزيد على ١٠ فى المئة فى أفضل الأحوال.

ومن اللافت للنظر أن قرار الاخوان بالمقاطعة جاء بعد أن كانت **جبهة العمل الاسلامى، مثلها فى ذلك مثل باقى أحزاب المعارضة ، قد اختارت مرشحيها إلى الانتخابات المقبلة** ،وهى عملية تمت بعد مخاض عسير وفى جو من الخلافات داخل صفوف الجبهة انعكس على الاخوان، خاصة وأن عدداً من قادة الجبهة لم يطالب بمقاطعة الانتخابات فحسب، بل حرمها.

ولكن ما الذى دعا **الاخوان المسلمين** إلى اتخاذ قرارهم هذا، خاصة وأنهم **دأبوا طوال حياتهم السياسية التى امتدت أكثر من ٥٠ عاماً فى الأردن، على المشاركة فى الانتخابات النيابية**،

حتى تلك التى جرت فى ظل الأحكام العرفية، وفى ظل منع الأحزاب بعد حلها في العام ١٩٥٧.

بيان شامل

لايضاح ذلك أصدرت الجماعة بياناً شاملاقالت فيه: إن الفترة بين العام ١٩٨٩ و١٩٩٢، شهدت «نهوضا ديمقراطيا» تجلى فى إصدار جملة من القوانين التى تؤسس لحياة سياسية أكثر تقدما» وعددت من بين هذه القوانين قانون الاحزاب وقانون المطبوعات والنشر للعام ١٩٩٢ ،والغاء قانون الاحكام العرفية وغيرها غير أن **الفترة من ١٩٩٣ وحتى العام الجارى شهدت، كما يقول البيان«تراجعا كبيرا وتدهوراً خطيرا فى مختلف المجالات»** ومنها **مجال العمل النيابى الذى صدر قانون الصوت الواحد ليضعف من محتواه**، والتدخل الحكومى فى الانتخابات التى جرت فى العام ١٩٩٣ «ضد مرشحى **الحركة الاسلامية خاصة**» وأضاف إن الحكومة عملت من خلال البرلمان الذى أتى به قانون الصوت الواحد، على حصر جهود النواب فى العمل الخدمى، وعلى الحؤول دون صدور عدد من القوانين منها **قانون نقابة المعلمين،وقانون اتحاد الطلبة، وتعديل القوانين التى «تسهل للعدو الصهيونى الدخول للوطن» و«الغاء قانون حظر بيع العقارات»للعدو اليهودى»** وغير ذلك من القوانين التى اعتبرت مضرة بالاقتصاد الوطنى، وخصت بالذكر قانون المطبوعات والنشر الذى شكل «مع قانون الصوت الواحد تقويضاً لركنين أساسيين من أركان الديمقراطية».

وأفاض البيان فى الحديث عن المجالات الأخرى التى شهدت تراجعاً مثل **مجال الحريات العامة والديمقراطية والاحزاب** حيث حدثت اعتقالات فى صفوف المتعاطفين مع **حركة حماس**، والتدخل الأمنى والنقل التعسفى للموظفين **وفى المجال السياسى** تحدث البيان عن **اتفاقية وادى عربة** وملحقاتها التى تشكل أشد الاخطار على الأردن الدولة والمجتمع وجوداً وبقاء»،وفى **المجال الاقتصادى** تحدث البيان عن ترسخ قناعة المواطن بخديعة ثمرات السلام فى المجال الاقتصادى وفى **مجال القضاء** حيث لم تفلت السلطة القضائية من تغول السلطة التنفيذية» وأخيرا فى **المجال الثقافى والاعلامى** حيث رأى البيان أن «الهبوط ما زال مستمرا فى البرامج الاعلامية وخاصة التلفزيون» وربط ذلك بتوقيع اتفاقية وادى عربة ،**وانتقد البيان «صياغة المناهج التعليمية بما يتفق وعمليات التطبيع الثقافى مع العدو الصهيونى».**

وخلص البيان إلى أن قرار **المقاطعة جاء «خطوة ضرورية لترسيخ الديمقراطية وحماية الوطن»**مؤكدا أنه- أى القرار- ليس انعزالا سياسيا ولا تخليا عن العمل العام ولكنه مراجعة للعملية السياسية فى بلدنا.

وختمت الجبهة بيانها بقولها إنها ترى أن المدخل لتصويب الأوضاع يبدأ عبر جملة من الاجراءات من بينها إلغاء قانون الصوت الواحد والغاء قانون المطبوعات والنشر «ووقف التطبيع مع العدو الصهيونى» واجراء اصلاحات دستورية.

وبالطبع فقد كان للبيان دوى أضيف إلى دوى القرار فالاخوان يعنى الجبهة ،هذا بدوره **يعنى أن أكبر قوة سياسية معارضة ستقاطع الانتخابات وهو ما يعنى تغييرا كبيرا فى الخارطة الانتخابية.**

وكان أول رد فعل على البيان من جبهة **العمل الاسلامى** نفسها، حيث أعرب أكثر من عضو قيادى فيها أنه لم يكن مؤيدا لقرار المقاطعة لكنه، سيلتزم به لانه اتخذ بالأغلبية، وقد جاءت هذه التصريحات على لسان **حمزة منصور** ،وهو الناطق الرسمى باسم الجبهة والدكتور **اسحق الفرحان** الأمين العام لها، والدكتور **محمد عويضة** أمين سرها وعدد آخر من قادة الجبهة المعروفين بعقلانيتهم وبميلهم إلى المشاركة ليس فى الانتخابات فقط، بل وفى الحكومة إذا ما عرض عليهم ذلك.

وتراوحت ردود أفعال الاحزاب المعارضة الأخرى **فركز حزب الشعب الاردنى (حشد) على أن البيان ينطلق من أرضيه صحيحة تقوم على خيبة الأمل والتراجع عن الخطوات الديمقراطية** ،ووجه الحزب الديمقراطى الوحدوى نداء إلى رئيس الوزراء **عبد السلام المجالى** للالتقاء مع الأحزاب السياسية لبحث سبل استعادة الثقة وخلق مناخ ايجابى ملائم على أبواب الانتخابات النيابية.

وفى الوقت الذى أعلنت فيه الأحزاب أنها ستدرس مواقفها فى ضوء قرار الاخوان ، قال **حزب البعث التقدمى** القريب من **سوريا** انه يأسف لهذا القرار وأنه سوف يشارك فى الانتخابات. كما أعلن **الحزب الشيوعى** ،على لسان عضو مكتبه السياسى الدكتور **منير حمارنه** ان قرار الاخوان سلبى جدا، وأن هناك قضايا مصيرية يواجهها الاردن منها الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتأزم والذى يزداد تفاقما، كما أن الوضع السياسى، وخصوصا ما يتعلق منه بالحريات العامة والاحتمالات المترتبة على النهج الاسرائيلى إزاء الاردن والمنطقة مشيرا إلى أن ذلك كله إنما**«يتطلب الاستفادة من كل المنابر لمواجهة التحديات»**.ومضى الدكتور **حمارنه** خطوة أبعد بقوله فى تصريح صحفى: **إن قرار الاخوان جاء بسبب التناقضات داخل الجماعة وليس بسبب الأوضاع التى تستدعى المقاطعة.وأضاف** إن الحوارات داخل الجماعة انعكاس لتعدد التيارات ازاء مواقف مفاهيمية تظهر فى الحركة الاسلامية فى أكثر من بلد مما يدل على أن الحركة الاسلامية فى مفترق طرق. وهو ما يعنى أن **قرار المقاطعة ليس مناورة بل قضية حوار واسع داخل الحركة الاسلامية.**

أما الحكومة فأعلنت موقفها فى بيان صادر عن ناطق رسمى جاء فيه **أن الحكومة ملتزمة باجراء الانتخابات الحرة النزيهة فى موعدها الدستورى** وأن التزامها هذا ينبع من الخيار الطوعى الذى لا تراجع عنه، وبعد أن ردت على عدد من النقاط الواردة فى بيان الجماعة قال الناطق الرسمى «إن الحكومة ،رغم انها درست البيان بقلب مفتوح، إلا أنها غير قادرة على الاقتناع بما ورد فيه من مبررات، وتعتقد أن هذا البيان وليد أزمة داخلية فى تلك الحركة».

أزمة الاخوان

والحديث عن أزمة داخلية فى الحركة ليس بعيدا عن الحقيقة، وهو فى الأردن يتخذ وضعاً خاصا به ينطلق فى صورة رئيسية من ثنائية **جماعة الاخوان المسلمين/ جبهة العمل الاسلامى** . فجبهة العمل الاسلامى انبثقت من داخل الاخوان المسلمين لتكون الحزب السياسى الذى يضم الاسلاميين» جميعا سواء كانوا أعضاء فى صفوف الجماعة أم مستقلين.**غير أن حدود ارتباط الجبهة بالجماعة بقيت على الدوام غير واضحة**. وقد ظهرت هذه المشكلة فى المؤتمر التأسيسى للجبهة حين انسحب عدد

كبير من الاسلاميين المستقلين من صفوف الجبهة بسبب«هيمنة »الاخوان المسلمين على قرارها » كما أعلن في حينه.

وإن كان الحوار داخل **الحركة الاسلامية** في الاردن جزءا من الحوار الذي تشهده الحركات الاسلامية في البلدان الأخرى كما يقول الدكتور**منير حمارنه**، فان **الحوار داخل الحركة في الاردن بات إلى حد كبير محكوماً بثنائية الجماعة الجبهة** منذ تأسيس الجبهة في العام ١٩٩٢ ، فقد تشكلت منذ ذلك الحين قيادتان، واحدة للاخوان والأخرى للجبهة. وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة الجبهة تمضي نحو استقلالية في اتخاذ قرارها السياسي كانت قيادة الاخوان تحاول الحد من هذه الاستقلالية وفرض نفسها كمرجعية لقيادة الجبهة.وفي الوقت الذي غلب الطابع السياسي البراغماتي قرارات الجبهة وممارستها السياسية ركز الاخوان على الجانب الايديولوجي.

ونتيجة للممارسة السياسية ذات الاستقلال النسبي والاحتكاك بالاحزاب المعارضة كان الطابع البراغماتي يزداد لدى الجبهة، ومن هذا المنطلق لم يكن غريبا أن **تمضي الجبهة قدما نحو المشاركة في الانتخابات بوصفها عملية سياسية يجب على الجبهة خوض غمارها**.وفي هذا الاطار اختارت الجبهة مرشحيها للانتخابات.

غير أن عملية الاختيار هذه لم تمر بسلاسة ، بل تفجرت في إطارها الخلافات بين من يرغبون في ترشيح انفسهم، وهو خلاف اشتد مما جعل عدداً كبيراً من مرشحي الجبهة الذين فشلوا في الوصول إلى قوائم الانتخابات يتحالفون مع عدد من قيادة الجبهة الذين يميلون إلى مقاطعة الانتخابات.

وفي لحظة من اشتداد الخلاف بين مؤيدي المشاركة في الانتخابات والرافضين لها هدد الأمين العام للجبهة الدكتور **اسحق فرحان** بالاستقالة، بل أن الصحف نقلت خبر الاستقالة ، لكن الدكتور **فرحان** عاد فعدل عنها، وذلك في جو كانت فيه الأغلبية في الهيئات القيادية للجبهة مع المشاركة ، لكن الرافضين كانوا أعلى صوتاً.

في هذه الاجواء المحمومة داخل الجبهة جاء قرار الاخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات،**وهو ما فسره بعض المراقبين على أنه تدخل من جانب الاخوان لإعادة** جبهة العمل الاسلامي إلى **بيت الطاعة ووضع حد لاستقلاليتها**.خاصة وأن الأغلبية في الهيئات القيادية للأخوان تميل إلى المقاطعة ،وذلك بعكس الجبهة ،علما بأن القيادة العليا للاخوان تضم عدداً من قياديي الجبهة كما ذكرنا.

الاخوان.. والجبهة

ولاحظ قيادي سابق في **جبهة العمل الاسلامي** إن قرار الاخوان أتخذ بأغلبية ضئيلة مشيراً إلى أن مثل هذه الأغلبية غير متوفرة في قيادة الجبهة وذلك في تلميح إلى أن الأمر لو ترك للجبهة فان هذا القرار لم يكن ليحصل على الأغلبية.

وتساءل **كاتب اسلامي** عن موقف المستقلين من أعضاء جبهة العمل الاسلامي ومدى الزام قرار الاخوان لهم طالما أنهم ليسوا أعضاء في الجماعة.

لقد جاء قرار الاخوان كما قلنا أشبه بقنبلة حاول كل من الأحزاب والحكومة التعامل معها بطريقته الخاصة، وما زالت بعض الاحزاب تناقش مواقفها في ضوء هذا القرار القنبلة في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة أن الانتخابات ستجرى في موعدها المحدد وأنها لن تجبر أحداً على خوضها.

لقد وضع الاخوان شروطا للعودة عن قرارهم لكنها شروط مستحيلة التحقيق مما يعني ان الارتباك الذي احدثه قرارهم سيبقى طويلا، وحتى يأتي موعد الانتخابات في شهر نوفمبر المقبل ستبقى كل الاحتمالات مطروحة.





واشنطن

حلف الاطلنطى يتوسع جنوباً

بخطى أسرع من توسعه شرقاً

سمير كرم

* ماذا يهمنا من أمر توسع **حلف الاطلنطى** شرقا؟ أليس هذا شأنا أوروبيا بحتا؟ ألا يرمى إلى تثبيت الأوضاع التى نشأت عن انهيار النظام السوفياتى ومعه **حلف وارسو** ونهاية الحرب الباردة بصورتها القديمة التى استمرت من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر الثمانينات؟.

ماذا يعنينا من ضم **بولندا والمجر والجمهورية التشيكية** فى المرحلة الأولى من توسع **حلف الاطلنطى (الناتو)** وبعد ذلك من احتمالات ضم **رومانيا وبلغاريا ودول البلطيق أو غيرها**؟ أليس هذا كله بعيدا عن حدود المنطقة العربية الجغرافية والسياسية «**والجيوبوليتكية**»؟ أليس هذا كله من شئون العلاقات الاستراتيجية والسياسية وربما الاقتصادية بين أوروبا وأمريكا؟.

تونس عرضت نفسها لتكون قاعدة الناتو جنوب البحر المتوسط.. والأردن يتطلع لدور بؤرة التوسع فى الشرق

تحالف تركيا واسرائيل أول جسور عبور الناتو إلى الشرق الأوسط

هذه كلها- وغيرها- أسئلة تساور من يراقب التطورات التى تدور كلها فى إطار الخطة التى أطلق عليها الأمريكيون منذ البداية عنوان« **توسيع الناتو شرقا** » . وهى أسئلة مشروعة.. لكن فى حدود كونها أسئلة منطقية مجردة ،وفى حدود كونها تتعامل مع الواقع والتطورات الجارية فيه وكأن حلف« **الناتو** » قد قبع داخل حدود أوروبا الغربية فى المرحلة السابقة. وأنه **ربما يخطو فوق حدود أوروبا الغربية الآن إلى أوروبا الوسطى والشرقية.. لكن دون أن يخرج من القارة الأوروبية**فى أى اتجاه.

وتاريخ هذا الحلف- الذى لم تتزحزح **الولايات المتحدة** أبدا عن مركز القيادة وصنع القرار فيه- يؤكد منذ نشأته عكس ذلك. لقد **كانت أوضاع الحرب الباردة قد دفعت الحلف والولايات المتحدة إلى توسيع مظلته الاستراتيجية لتغطى منطقة البحر الأبيض المتوسط بما فيها جنوبها (الذى تطل عليه مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب) بما فيها شرقها (الذى تطل عليه سوريا ولبنان وفلسطين)**.كما كانت قد أعطت للحلف والولايات المتحدة مبررا لنشر مظلته العسكرية جنوبا حتى تغطى منطقة الخليج. تم هذا فى ظل وجود المنافسة والمقاصة من جانب دولة أعظم وقوة استراتيجية معاكسة وحلف مضاد، ولا يمكن تصور انحسار المظلة الاستراتيجية والعسكرية للحلف والولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة بعد زوال العدو الرئيسى ووقوعه تحت سلطة جعلت مهمتها الرئيسية محو التناقض مع هذا الحلف واسترضاء قيادته الأمريكية.

لكن هذا بدوره كلام مجرد. منطقى نعم. لكنه لا يحمل ردودا تفصيلية على ثلث التساؤلات من واقع ما يجرى الآن.

عندما كان **جينادى زيوجانوف زعيم الحزب الشيوعى الروسى** فى زيارة لواشنطن قبل عدة أشهر تحدث فى محافل كثيرة ظهر أمامها عن **مدى معارضة الروس- شيوعيين وغير شيوعيين ، اصلاحيين ومتشددين، مؤيدين ليلتسين ومعارضين-لخطة توسيع حلف «الناتو»** ليشمل عددا من الدول التى تعتبرها روسيا قريبة إلى حد الخطر على أمنها. وكان ممن تصدى للرد عليه السيناتور الديمقراطى الأمريكى **جوزيف ليبرمان** (وهو يهودى من أبرز مؤيدى إسرائيل وأكثرهم حماسا للدفاع عنها بمناسبة وبغير مناسبة). قال **ليبرمان** بالحرف الواحد: «إننى أستطيع شخصيا أن أضمن لك أن توسيع حلف الناتو لا يقصد به أبدا فرض أى تهديد على روسيا، ولن يكون هذا هو القصد بأى حال».

وبطبيعة الحال فان سياسياً أمريكا ذا نزعة صهيونية لا يستطيع أن يقنع زعيم حزب شيوعى- خاصة إذا كان زعيم الحزب الشيوعى الروسى- بنبل أهداف الخطة الأمريكية ، لتوسيع « **الناتو** » بمجرد النطق بعبارة أشبه ما تكون بتقديم قسم أو تعهد بأن زحف قوات «الناتو» والقوات والقيادات الأمريكية إلى قرب حدود روسيا أكثر من أى وقت مضى لا يرمى إلا إلى مديد الصداقة إلى الروس.

فالقناعة السائدة لدى المفكرين الاستراتيجيين الروس- وتؤيدها مؤشرات كثيرة فى العالم الغربى نفسه-هى **أن توسع «الناتو» شرقا يهدف إلى محاصرة إقليمين يقعان على أطول خطوط الحدود الروسية: آسيا الوسطى والشرق الأوسط.** وهؤلاء يعرفون منذ بدايات العام الحالى، ومنذ أن أصبحت الدعوة إلى توسيع حلف «الناتو» شرقا حملة مسرعة فى أرجاء العالم أن أول مناورات مشتركة بين قوات حلف« الناتو» وقوات ثلاث من بلدان آسيا الوسطى (السوفياتية سابقا» هى **كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزيا** . ستجرى فى شهر سبتمبر القادم. وسيلى تلك المناورات مباشرة تنفيذ اتفاق بين**آذربيجان** والأمين العام لحلف الاطلنطى**خافير سولانا** بمرابطة قوات أطلنطية فى المنطقة لحراسة حقول البترول فى بحر قزوين وخطوط الأنابيب التى ستمد منها إلى الغرب.

لكن ما بدا أنه **توسع عسكرى للناتو** -دون مؤتمرات أو خطط معلنة ومناقشات برلمانية وصحفية-لمدارك الاستراتيجيين الروس وغيرهم. لم يطرق مدارك الاستراتيجيين والساسة فى المنطقة العربية حتى **حينما مهدت أمريكا لخطة التوسع الاطلنطى شرقا باقامة تحالف استراتيجى ثنائى بين تركيا وإسرائيل، وحتى حينما كانت أولى خطوات تركيا** بعد قيام هذا التحالف الأول من نوعه بين إسرائيل ودولة إسلامية هو **اقتحام القوات التركية مناطق شمال العراق بأعداد ضخمة فى حملة ضد الأكراد.**

لقد برهنت الأحداث التالية لقيام التحالف الاستراتيجى الثنائى بين أمريكا وإسرائيل على أن يرتبط ارتباطا وثيقا بخطة توسع «الناتو» وأنه اتاح-أول ما أتاح- وجود أجهزة تجسس للاطلنطى واسرائيل أقامتها القوات التركية فى شمال العراق، واقامتها القوات الأمريكية المرابطة فى السعودية.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن تبذل **واشنطن** أقصى جهودها منذ ربع قرن لتهدئة التوتر بين **تركيا واليونان** (عضوى حلف«الناتو» اللذين يرتبطان بعلاقات عداوة تاريخية عميقة الجذور) . فلأول مرة منذ تفجر المشكلة **«التركية -اليونانية»** التى نشأت عن غزو القوات التركية لقبرص وتقسيمها بين منطقتين تركية ويونانية فى عام ١٩٧٤ اهتمت الولايات المتحدة بأن تفرض على الدولتين التعهد بتجميد الصراع بينهما.. ليس فقط بالنسبة لقبرص. إنما أيضا بالنسبة لنزاع المياه الاقليمية بينهما فى بحر إيجه.

لم يكن هذا نشاطا **أمريكا** واضحا. أوضح منه كان وقوف واشنطن إلى جانب المؤسسة العسكرية التركية-والتى قام على قاعدتها وقيادتها **التحالف التركى الاسرائيلى**-ضد الحكومة التركية المنتخبة. حكومة **حزب الرفاه الاسلامى** بزعامة **نجم الدين أربكان**. وعلى الرغم من أن **أربكان** وحزبه لم يقاوما التحالف العسكرى الذى اراده أمريكا بين تركيا واسرائيل، إلا أن واشنطن لم تكن مطمئنة اطمئنانا كاملا إلى نوايا« **الرفاة** »و**أربكان** والتيار الاسلامى بالنسبة لمستقبل العلاقات مع إسرائيل.

وهكذا تم الانقلاب السلمى فى تركيا لمصلحة التحالف العسكرى التركى الاسرائيلى.. ولمصلحة تأمين امتداد استراتيجية «الناتو» فى شرق البحر الأبيض المتوسط فى خط مواز لامتدادها فى وسط وشرق أوروبا.

وبينما كانت الأضواء مسلطة **تماما على قمة« دينفر» فى الولايات المتحدة** (من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو الماضى) لمجموعة الدول السبع الغنية وروسيا.. وقبل نحو ٢٠ عشرين يوما فقط من قمة **مدريد** التى **خصصت** لاتخاذ القرارات النهائية لتوسيع « **الناتو** »عقد فى**أثينا** يومى ١٨ و١٩ يونيو-مؤتمر دولى بشأن« **أمن البحر**

الأبيض المتوسط وتوسيع الناتو».

وانقضى هذا المؤتمر فيما يشبه السرية. مع أن عقده في هذا الموعد، دون انتظار لنتائج وقرارات قمة مدريد كان **أمرا بالغ الدلالة على علاقة خطة التوسع شرقا وخطة احاطة «الناتو» بحوض البحر المتوسط التي ارتكزت** أول ما ارتكزت على التحالف الثنائي الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل. لم يكن «الناتو» يتحرك شرقا فحسب. إنما كان يتحرك في الوقت نفسه جنوبا.

بل الواقع ان التحرك -أو التوسع -شرقا كان ولا يزال خططا مبدئية على الورق. مرهونة بمناقشات واستطلاعات وحسابات للنفقات خاصة من جانب الكونجرس الأمريكي- والمعارضون فيه لهذا التوسع كثيرون في جو تسوده الكراهية لأية اضافات للأعباء المالية على الولايات المتحدة. أما التحرك- أو التوسع أيضا- جنوبا من جانب حلف «الناتو» بخطط أمريكية وأهداف أمريكية بالدرجة الأولى فانه يتخذ صورا ملموسة تعكسها تحركات القوات وتعكسها المناورات التدريبية والاستعدادات وعمليات تحديث الخطط العسكرية .. الخ.

وعلى سبيل المثال فان الاسطول السادس الامريكي-في البحر الأبيض المتوسط- قد أجرى خلال عام ١٩٩٦ وحده ٦٨ من المناورات العسكرية الرئيسية وأكثر من ٤٠٠ زيارة للموانى و٢٥٠ زيارة متماثلة مع القيادات العسكرية لدول المنطقة .(منطقة «الجناح الجنوبي» مع حللف «الناتو» التي **أصبحت لا تقتصر على بلدان السواحل الجنوبية للبحر المتوسط انما تمتد إلى تشاد وحتى إلى زائير في أفريقيا، وتمتد على الجانب الآخر إلى الخليج، إلى السعودية والبحرين والكويت وقطر وعمان).**

وخلال الأشهر القليلة الماضية أجرت قيادة الأسطول السادس الأمريكي- التي يوجد مقرها الرئيسي في مدينة **نابولي** الايطالية- أكبر حركة تجديد في منشآتها ومبانيها-بما في ذلك منشآت ومباني «**القيادة الجنوبية للحلف**» التي تعرف باسمAfsouth-استعدادا للانتقال إلى قيادة جديدة قبل حلول عام ٢٠٠٠.

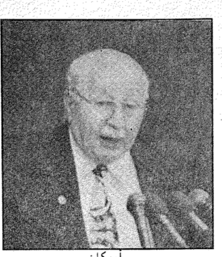
وقد صرح نائب رئيس أركان» القيادة الجنوبية» لشئون الخطط والسياسات والمستلزمات **أو جوستوس كلارك** بأن الجناح الجنوبي لحلف الناتو يشكل مسرحا للصراع أخطر من أي مسرح آخر. **إنه الميدان الأكثر احتمالا لعمليات عسكرية يخوضها الحلف خارج منطقته الأساسية».** وللتدليل على هذا قال«إن أزمة تتطلب استجابة من سفن الأسطول السادس تحدث في المتوسط مرة كل خمسة أشهر. ولهذا أنشأت القيادة الجنوبية قوة بحرية دائمة لمنطقة البحر المتوسط، مؤلفة من مجموعات من السفن النشطة أمريكية وغيرأمريكية تابعة لقيادة حلف الاطلنطي جاهزة على الدوائر للاستجابة للأزمات في المنطقة.

ويتحدث الأدميرال **جوزيف لوبيني**قائد قوات حلف«الناتو» في منطقتها الجنوبية- وهو أمريكي أيضا- عن الأزمات المحتملة في منطقة مسئوليته العسكرية فيعطي أمثلة على النحو التالي على كثرة الأزمات المحتملة:انهيار اقتصادي في بلغاريا-فوضى شاملة في ألبانيا- مذابح واضطرابات أهلية أوسع نطاقا يقوم بها الاسلاميون في الجزائر-تجدد الصراع الدامي **بين اذربيجان وأرمينيا -انهيار كامل لعملية السلام في الشرق الأوسط- تجدد التوازن بين الحليفين في الناتو تركيا واليونان-تراكم أسلحة كبير لدى دول خارجة على القانون مثل سوريا وليبيا».**

في شهر مايو الماضي أشارت نشرة «**ناشيونال جورنال**»الأمريكية -ذات التوزيع المحدود وفي مقابل اشتراكات باهظة-وهي نشرة متخصصة بشئون الدوائر الحاكمة الأمريكية، عن «**مبادرة متوسطية**» تعمل لتعزيزها القيادة الجنوبية للأطلنطي لتعزيز علاقاتها في المنطقة . وقالت عن هذه المبادرة أنها ترمي إلى تأمين توفير المال اللازم لتمويل عقود عسكرية مع بلدان مثل مصر والمغرب وتونس وموريتانيا. وتشمل هذه المبادرة تبادل المعلومات وإجراء المناورات المشتركة.

ويشار هنا بشكل خاص إلى اهتمام القيادة الأمريكية لجنوب البحر الأبيض المتوسط بالمناورات المشتركة مع بلدان كانت تتسلح في الماضي بأسلحة سوفياتية الصنع، باعتبار أن ذلك يمهد لمناورات ستجرى بالضرورة مع بلدان أوروبا الشرقية التي ستنضم إلى حلف الاطلنطي(..).

وبطبيعة الحال فانه لا يمكن تصور مبادرة كهذه من القيادة الجنوبية في«الناتو» منفصلة عن



أربكان



بن علي

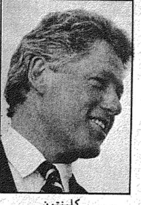
حسن بن طلال

خطط الاستراتيجية الأمريكية الواسعة ، أو محدودة بهذه القيادة بعيدا عن صانعي القرار في واشنطن.

كذلك فان الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي **وليام كوهين** لبلدان منطقة الخليج في شهر يونيو الماضي(قبيل مؤتمر **أثينا وقمة مدريد**) لم تكن منقطعة الصلة بالتطورات المتعلقة بخطط توسيع حلف «الناتو» . بل إن مصادر **«البنتاجون» (وزارة الدفاع الأمريكية)**لم تنكر ذلك . فقد كان بين أهم الموضوعات في محادثات **كوهين** مع زعماء منطقة الخليج« **دعم التعاون بين دولهم وحلف الاطلنطي في المرحلة الجديدة من توسعه».**

وقد مهدت لمحادثات وزير الدفاع الأمريكي مع دول الخليج شهور من المحادثات على مستوى الخبراء والقادة العسكريين ولم يكن من قبيل الصدفة أن جاءت زيارة كوهين لمنطقة الخليج في الجولة ذاتها التي زار خلالها عددا من الدول الأوروبية.

وترافقت المعلومات عن بحث مسائل التعاون بين«**الناتو**» الموسع ودول الخليج


كلينتون

* الأسطول السادس في البحر المتوسط نفذ ٦٨

مناورة رئيسية وأكثر من ٤٠٠ زيارة موانى وقيادة

الاطلنطى الجنوبية بدأت تحديث منشآتها العسكرية.

ضمن محادثات وزير الدفاع الأمريكي في المنطقة في يونيو الماضي مع الكشف عن تقدم تونس بعرض محدد إلى الولايات المتحدة لكي تصبح قاعدة لحلف «الناتو» في جناحه الجنوبي، أو في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد أحاط جو من السرية بزيارة قام بها وزير الدفاع التونسي **حبيب بن يحيى** للولايات المتحدوبالمحادثات التي أجراها في واشنطن مع كبار المسئولين في ادارة الرئيس **كلينتون**، بمن فيهم وزير الدفاع **كوهين** ورئيس هيئة رئاسة الأركان الأمريكية **جون شاليكا شفيليى**. إلا أنه بعد انتهاء الزيارة وانقضاء أسابيع قليلة على عودة **بن يحيى** إلى بلاده ،كشف مصدر أمريكي وثيق الصلة بالوزير التونسي« عن **الهدف الحقيقى للزيارة** »،فقال أن **بن يحيى جاء من أجل « تنبيه الادارة الأمريكية إلى الاخطار التى تحدق بمصالحها وبمصالح الغرب فى« الجناح الجنوبى» لحلف الأطلسى»**.

المصدر الذى كشف هذه الحقيقة هو **دوف زاكهايم** مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق والذى يرأس حاليا احدى المؤسسات الاستشارية الدولية المعنية بالشئون العسكرية ويحتفظ بعلاقات وثيقة للغاية من خلالها مع أكبر المسئولين في« **البنتاجون** » ووكالات المخابرات الأمريكية. وهو في الوقت نفسه من أشد أنصار إسرائيل.

يؤكد **زاكهايم** ان **بن يحيى** نبه المسئولين في مجلس الأمن القومى الأمريكي في اجتماعات معهم خلال زيارته في أواسط شهر مايو الماضى إلى أن الاهتمام بخطط توسيع «الناتو» شرقا قد يؤدى إلى اغفال المشكلات الأكثر تفجرا التي تواجه الحلف جنوبا بما في ذلك التوترات الخاصة بين تركيا واليونان عضوى الحلف ،ومشكلة الغرب في الصحراء الغربية. وخطر التيار الاسلامى المتطرف في الجزائر وما أسماه الوزير التونسى» الخطر الليبى على المصالح الغربية وموقف ليبيا المناهض لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ورشح **بن يحيى** -وفقا لرواية **زاكهايم** الذى تربطه صداقة شخصية مع الوزير التونسي- حكومته للعب أكثر الادوار أهمية في اطار توسيع اهتمامات، حلف«الناتو» وفي إطار وضع عملية السلام. كما وصف تونس بأنها أحرى باهتمام الولايات المتحدة ومساعدتها من كثير من البلدان العربية التي تمدها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية بينما لا تحصل تونس على ما يكفيها من المساعدات على رغم من أضطرارها لزيادة ميزانيتها العسكرية « **لمواجهة الأخطار عبر حدودها** ».

وأوضح وزير الدفاع التونسي لمجلس الأمن القومى الأمريكي ان من الخطأ أن تستمر الولايات المتحدة في النظر إلى تونس على أنها بلد« **فرانكوفونى** » (ناطق بالفرنسية ومعنى بالثقافة الفرنسية) فان **المؤسسة العسكرية التونسية قد أقامت روابط وثيقة مع «البنتاجون» لأكثر من ١٥ عاما جرت خلالها اجتماعات وزيارات ومناورات مشتركة بصفة منتظمة وكانت مرضية دائما للجانبين**.

ودعا **بن يحيى** الولايات المتحدة إلى تكوين رؤية محددة لخطة جديدة لحلف «**الناتو**» في منطقة البحر الأبيض المتوسط ترتكز على دور فعلى للحلف وتقدير متكامل وأكثر دقة لعلاقات أمريكا مع« أصدقائها الفعليين والمحتملين» في المنطقة.

وقد تكشف هذه المعلومات عن اقتراح بن يحيى التونسى بشأن دور لبلاده في« **الناتو** » في مرحلته الجديدة أن تونس لا تعرف أن أمريكا بصدد تنفيذ مشروع متكامل بشأن الحلف، وأنها لا تغفل-كما يظن **بن يحيى**-عن منطقة الجناح الجنوبى للحلف في وقت يبدو فيه أن اهتمامها مركز على التوسع شرقا.

لكن الأمر المؤكد أن محادثات على مستوى الخبراء والقيادات العسكرية بين حلف « **الناتو** » وعدد من بلدان الشرق الأوسط والخليج تجرى بلا انقطاع منذ أواخر العام الماضى، ولا ينتظر لها أن تتوقف في المستقبل المنظور، على الأقل قبل وضع الركائز بعلاقات تضمن لـ« **الناتو** » في مرحلته التوسعية الجديدة التوسع في كافة الاتجاهات.

ولم تكن تونس وحدها الدولة المتوسطية الوحيدة المعنية بايجاد دور لها مع«الناتو».

لقد أكدت نشرة « **ديفينس نيوز** »الأمريكية المتخصصة بالشئون العسكرية أن جولة قام بها ولى عهد الأردن الأمير **حسن** في أوروبا -وهي جولة قام بعدها بزيارة لواشنطن- قد استهدفت بدء حملة أردنية لاقامة شبكة اقليمية من علاقات الثقة والأمن المتبادل مع حلف الناتو».. وذلك من خلال اقامة روابط تفصيلية ذات طبيعة «عسكرية وسياسية» مع الحلف ، بهدف خلق نظام رسمى لتفادى الأزمات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط على هدى خطوط نظام الأمن والتعاون في أوروبا ».

ووصفت نشرة «ديفنيس نيوز»

* الخطوة القادمة مؤتمر موسع على غرار «مدريد» تعلن فيه خطط الحلف بالنسبة للشرق الأوسط والخليج وآسيا الوسطى.


زيوجانوف
رئيس الحزب الشيوعي الروسي

الأردن بأنه واحد من البلدان التي تلعب دورا قياديا في وضع الدول العربية ذات الميول نحو الغرب إلى تطوير روابط أقوى مع كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي ،كما أن عمان كانت لاعبا رئيسيا في تطوير برنامج الشراكة المتوسطية الناشئ بين الناتو ومنطقة حوض البحر المتوسط».(وقد كان هذا البرنامج أحد البنود التي تم الاتفاق عليها بعد ذلك في قمة مدريد التي عقدت يومي ٨ و٩ يوليو الماضي بمدريد).

في «فصلية البحر الأبيض المتوسط»(**ميديتريـنيان كوارترلي**) التي تصدر عن مؤسسة للدراسات تعنى بقضايا المنطقة في واشنطن-وفي عدد خاص عن «أمن البحر المتوسط على مفترق الطرق»صدر في شهر يونيو الماضي، كتب **خافير سولانا** الأمين العام للحلف مقالاً عن«**حلف الاطلنطي والبحر المتوسط**» قال فيه:«ونحن نقترب من القرن المقبل تبدو قدرة حلف الناتو على تحقيق الاستقرار لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط واسعة بلا نهاية . أن لدى حلف الاطلنطي الكثير ليسهم به في بناء علاقات أمنية جديدة عبر المنطقة. لكن مثل هذه القدرة تتطلب أولا فهما أكمل لطريقة التحالف الشاملة في تناول الأمن اليوم».

ولنلاحظ أن أمين عام الحلف لم يقل -في الوقت نفسه وكما يتوقع المرء- أن الأمر يتطلب أيضا فهما من جانب الحلف لمشكلات وأوضاع منطقة البحر المتوسط . ان سولانا يعتبر هذا أمرا مسلما به. أو بالأحرى يعتبر أن الأمور ينبغي أن تؤخذ حسب فهم حلف«الناتو»لها(..).

وفهم حلف «الناتو» -كما يشرحه سولانا نفسه في هذا المقال- هو أن أمن البحر الأبيض المتوسط» كان جزءا من المواجهة الشاملة بين الشرق والغرب في حقبة الحرب الباردة.. أما الآن فقد أصبحت حقبة القطبية الثنائية (وجود دولتين أعظم في حالة- مواجهة عالمية) قد أصبحت خلف ظهورنا . مع ذلك فان حرب الخليج والصراع في يوغوسلافيا السابقة قد أظهرا أن سلاما مستقرا ومستمرا في أوروبا وحولها ينبغي أن يتحقق. لقد أضاف هذين الصراعين إلى **الحوافز لدى حلف الناتو لتوسيع أفقه مستخدما دينامياته وتحدياته الخاصة من أجل حوار لم يطرق كاملا بعد وتعاون جديد بشأن القضايا الأمنية**. الحقيقة أن نهاية الصراع بين الشرق والغرب تسمح لنا بأن نتبنى منظورا أكثر تغايرا وأكثر شمولا فيما يتعلق بامن البحر المتوسط».

والواقع أن أمين عام حلف «الناتو» يكشف في هذا المقال عن وجود خطط معدة بالتعاون بين الحلف والاتحاد الأوروبي لعقد «**مؤتمر بشأن الأمن والتعاون في البحر المتوسط والشرق الأوسط**..» وأن الهدف منه سيكون«توجيه التطور السياسي للمنطقة برمتها- وليس في الشواطئ الشمالية للمتوسط فحسب- في اتجاه بناء ، أي في اتجاه يخدم مصالح «الناتو» بالدرجة الأولى. ويشير في هذا الصدد إلى أنه يتعين على دول منطقة البحر المتوسط أن «**تشيد أبنية أمنية جديدة من العدم**» حيث أن المنطقة فقيرة للغاية في هذا المضمار، وذلك حتى يصبح بامكان الحلف أن «يؤدى دوره في تحقيق الاستقرار في المنطقة».

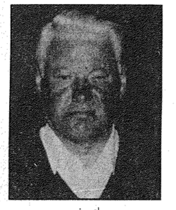
ويحدد **سولانا** المجالات والمستويات التي سيسهم حلف« **الناتو**» من خلالها في تحقيق هذا الهدف في: الأمن الجماعي -**ادارة الأزمات وحفظ السلام**- الشراكة (أو المشاركة) من أجل السلام- حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة البحر المتوسط (وعن تعرضه لهذه النقطة فان الأمين العام لحلف «الناتو» **لا يذكر كلمة واحدة- عن الترسانة النووية الاسرائيلية**) . لكنه لا يفوت الفرصة دون أن يذكر أن وجهة نظره الشخصية تذهب إلى أنه بسبب الاختلافات بين تجارب أوروبا ومنطقة البحر المتوسط فان تحقيق الأهداف الاطلنطية في هذه المنطقة سيستغرق وقتا أطول، هو الوقت اللازم لايجاد حلول للمشكلات القائمة في المنطقة (وهي اشارة أكيدة إلى مشكلة الشرق الأوسط).

وصحيح أنه لم تصدر أية اشارة مباشرة وواضحة بعد من حلف «الناتو» أو من الولايات المتحدة -صاحبة القرار الأعلى فيه- بأن الحلف يستعد للتوسع رسميا في منطقة البحر المتوسط والخليج وجنوب ووسط آسيا.. لكن الدلائل متوفرة على أنه سيفعل .وحين يعلن الحلف ذلك فانه لن يتردد في أن يشرح الدور الذي قام به في حرب الخليج. ربما كما لم يشرحه من قبل. وسيكون معنى هذا أن الحلف توسع عمليا إلى هذا الحد قبل أن يطرق موضوع هذا التوسع بهذا الاتجاه رسميا أو نظريا. أي عكس ما جرى بالنسبة لأوروبا الوسطى والشرقية. وهو ما يقول القادة العسكريون الأمريكيون أنه يضفي على دور الاطنطلي في التوسع جنوبا قدرا أكبر من المصداقية والشرعية من خطط توسعه شرقا.

بمعنى أوضح فان خطط حلف «الناتو» للتوسع جنوبا قطعت أشواطا أبعد بكثير من خططه للتوسع شرقا. حتى قبل أن يعلن عنها رسميا(..).



موسكو


يلتسين

عما قريب سنجد نحن كذلك مكانا لنا تحت شمس الناتو. فقد أشارت مصادر من مقر الحلف فى بروكسل إلى أن الحلف يتأهب بمشروعات شراكة خاصة مع مصر والمغرب والجزائر وبالطبع اسرائيل، وبمعنى آخر فانه يستعد لشراكة حقيقية مع إسرائيل يموه عليها بأوراق توقع مع دول أخرى عربية.

وقد طرحت مشاريع التوسع- ليس شرقا بعد أن أصبح الشرق فى جيب الحلف ولكن جنوبا فى **قمة الحلف بمدريد** فى ٧-٨ يوليه وذلك عندما أكد **خافير سولانا سكرتير الناتو** أن الحلف- الذى تأسس عام ٤٩ سيجعل على رأس جناحه الجنوبى قيادة إسبانية تصبح **مدريد** مقرها الرسمى. وقد سعت واشنطون لتقديم تلك الهدية إلى **أسبانيا** لاغرائها بالانضمام لهياكل الحلف العسكرية بعد أن التحقت فقط بهياكله السياسية عام ١٩٨٧.

مكان تحت شمس (الناتو)

رسالة موسكو

أحمد الخميسى

وشملت الرشوة الأمريكية حق أسبانيا فى الرقابة على منطقتين : الأولى التى تقع بين اليابسة الاسبانية وجزر الكنارى وكانت البرتغال وكيلة الحلف فيها. ووفقا لهذا المشروع سيصبح بوسع **الملك خوان كارلوس الأول** أن يمد جسوره البحرية إلى الشواطئ العربية المغربية وميناتى **سابته ومليلة** : لكن فرنسا وبريطانيا وايطاليا أتلفت الهدية الأمريكية برفضها المشروع. لكن طرح ذلك المخطط جنبا إلى جنب مع مشاريع مواثيق الشراكة الخاصة مع دول البحر الأبيض المتوسط يثبت **أننا لم نعد بعيدين عن معنى وأهداف وآثار توسع الحلف التى ستكرس سيطرة اسرائيل على المنطقة واستمرار جنودها فى دوس مصاحف القرآن وتلطيخ صور العذراء مريم.**

ولكن القرار الأهم- الوحيد فعليا **لقمة مدريد**- كان دعوة **بولندا والمجر وتشيكيا** للانضمام للحلف. ولا تعنى تلك الدعوة أن هذه الدول الثلاث قد أصبحت أعضاء فى الحلف، لأنها ما زالت فى انتظار تصديق برلمانات الدول الست عشرة أعضاء الحلف على قرار مدريد.

وفى اليوم الثانى من عمل القمة اجتمع« **المجلس الأوروبى للتعاون الأطلسى » الذى تأسس فى ٣٠ مايو ٩٧ بدلا من**« مجلس التعاون الأطلسى» المؤسس عام ٩١ ووقعت أوكرانيا والحلف« ميثاق شراكة خاص» ينص على تبادل المثليات العسكرية والتشاور فى حالة ظهور أية مخاطر تهدد أمن أوكرانيا» والتعاون العسكرى الخ. وقال الرئيس **ليونيد كوتشما** بعد ذلك إن بلاده حصلت بالميثاق على« كل ما كانت تريده» .

وشاركت فى نفس الاجتماع- مع دول الحلف- سبع وعشرون دولة أخرى سبق أن وقعت« **اتفاق أطر الشراكة العامة**» مع الناتو فى يونيه ١٩٩٥ من بينها كافة**جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق مجتمعة علاوة على بلغاريا ورومانيا والبانيا والنمسا والسويد وفنلندا ومالطا**وعمليا فان كل تلك الدول مرشحة-فى أوقات مختلفة وبصيغ مختلفة -لعضوية الحلف.

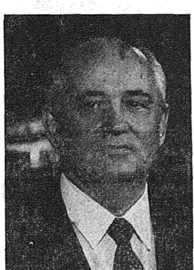
وهكذا فان قوة **الناتو** -الذى حل عمليا محل **الاتحاد السوفيتى** السابق فى كافة أراضيه-تتجاوز الرقم ١٦ للأعضاء الأساسيين والرقم ١٩ بالأعضاء الثلاثة الجدد إلى الرقم ٤٣ . وتتألف فى حقيقة الأمر « **حكومة عالمية**» طالما راودت الأحلام الكئيبة **لميخائيل جورباتشوف** فدعا إلى تشكيلها مرارا لتذعن لتعليماتها شعوب مختلف القارات الجائعة.**وهى حكومة كبيرة تقودها الدول السبع الصناعية التى تسيطر علاوة على سبعين بالمئة من إجمالى الناتج المحلى فى العالم على أحدث**

المعدات العسكرية. فالقضية لا تقتصر على توسع الحلف شرقا، ولا على خططه للقفز نحو الجنوب، ولكن الحديث يدور بالفعل عن حكومة عالمية كاملة تحدد مسار التطور وفقا لتصوراتها ومصالحها السياسية والاقتصادية.

وإذا كان« **ميثاق الشراكة الخاصة** » مع« **أوكرانيا** يمثل التعبير السياسي عن العلاقة بين الطرفين ، فان المناورات العسكرية التي ستجريها أمريكا مع أوكرانيا في أغسطس هذا العام ستكسب ذلك التعبير قوة الفعل التي تلقت دفعات هامة بالمعونات الاقتصادية الأمريكية التي جعلت **أوكرانيا** البلد الثالث بعد **اسرائيل ومصر** من حيث حجم المعونات التي تصلها. وقد صرح وزير **الدفاع الأمريكي** بعد زيارته **لكييف** في ١٤ يوليه ٩٧ بقوله: « **إن انضمام كافة دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى الحلف أمر قادم لا محالة** ».

وقبل أن يجف حبر قرار ضم **بولندا والمجر وتشيكيا** ألقى الحلف باعلان صريح عن أن الدفعة القادمة من المرشحين لعضويته عام ٩٩ ستشمل **جمهوريات البلطيق الثلاث ورومانيا وسلوفينيا**. وقامت **مادلين أولبرايت** وزيرة الخارجية الأمريكية بعد خمسة أيام من قمة مدريد بزيارة لبطرسبورج حيث التقت بنظيرها الروسي **يفيجني بريماكوف**. وكانت أولى القضايا المطروحة هي« **مصير جمهوريات البلطيق الثلاث** » علاوة على قضايا أخرى. ثم طارت **أولبرايت إلى فيلنوس عاصمة لتوانيا**، ومنها إلى براغ عاصمة تشيكيا حيث زارت قبر والديها اليهوديين قرب السيناجوج، وطرح **بريماكوف** في لقائه معها أن تقدم روسيا ضمانات لدول البلطيق مقابل عدم انضمام جمهورياته للحلف. لكن **أولبرايت** أعادت على مسامعه موقف الحلف: « لقد قلنا دائما إن أبواب الناتو مفتوحة لكل الدول الديمقراطية ذات الاقتصاد الحر بغض النظر عن موقع تلك الدول على الخارطة »، وهو نفس المعنى الذي أكده بيان مدريد الختامي. وأعلنت **أولبرايت** خلال زيارتها السريعة **لفيلنوس** أنه من حق جمهوريات البلطيق وحدها أن تتخير النظام الأمني الذي يلائمها وأن تحدد بنفسها من الذي يمكنه أن يقدم الضمانات لها ومن الذي لا يمكنه.

وإذا كانت **بولندا والمجر وتشيكيا** قد أعربت عن ترحيبها بالتحاقها بكادر





جورباتشوف



مادلين اولبرايت

الحكومة العالمية الجديدة ولو في مناصب صغيرة، **فان ترحيب جمهوريات البلطيق بمجرد ترشيحها بعد عامين لم يكن أقل حرارة**. وأعلن الرئيس الليتواني **برازوسكاس** أن بلاده ستنضم للحلف بالفعل عام ٩٩. وقال الرئيس الاستوني **لينارت ميرى** إن: « **ستكون استونيا عضوة ما أن يرى أعضاء الحلف أنها استكملت استعدادها للعضوية** ». **وإذا كان الميثاق الموقع بين أوكرانيا والحلف يحول دون استرداد روسيا في وقت لاحق للقرم وسيفاستوبول فان انضمام دول البلطيق سيفاقم مشكلات لم تحسم منها النزاع على منطقة** كالينينجراد الروسية التي يطالب البلطيق بتحويلها لمنطقة منزوعة السلاح.

وقد أكد الحلف على عزمه على ضم **البلطيق** باعلان عن مناورات عسكرية مشتركة في ١٤ يوليه بين الجمهوريات الثلاث والقوات الأمريكية والنرويجية وغيرها دون مشاركة روسية بالطبع، كما هي الحال في المناورات مع أوكرانيا التي لم تدع إليها روسيا.

وقد بدأت بالفعل عملية إعداد واسعة النطاق **لاعادة بناء الجيوش الصغيرة في البلطيق بحيث تتخلص نهائيا من الأسلحة السوفيتية والروسية بدعوى ضرورة اتساق نظمها العسكرية مع نظم الحلف**. وفي ذلك السياق قام عدد من الخبراء الأمريكيين بزيارة لفيلنوس في مارس هذا العام ووضعوا الخطط لبناء قاعدة تسليح جديدة وشرعت **ليتوانيا** في تلقي دفعات من المدافع الأمريكية« م-٦ » و« م-١٤ » مايشير إلى أن الدبابات والطائرات الأمريكية ستظهر عما قريب في البلطيق.

وبينما دارت **قمة مدريد** نفسها بشعارات عن« **النظام الأمني الأوروبي** » فانها وضعت خطوط تقسيم جديدة في أوروبا لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، واعتبرت **واشنطون**عن حق أن القمة« تاريخية » بينماأعلن **خافير سولانا** « **إن أمريكا وأوروبا اتحدتا لتقررا مجرى التاريخ في القرن القادم** ». وخلال ذلك فضل الرئيس **يلتسين** أن يتجه إلى كاريليا لقضاء أجازته السنوية بعيدا عن قمة مدريد كأفضل تعبير عن تواطئه الصامت مع التوسع، ولم تكن مشاركته في مدريد لتقدم أو تؤخر بعد أن قبلت روسيا في ٢٧ مايو بباريس بالوثيقة الموقعة مع الحلف بأنها« لا تتمتع بحق الفيتو بالنسبة لضم الدول الأخرى ».

وفي نفس الوقت أعطت مدريد دفعة قوية **لا نظير لها لسباق التسلح في الدول الثلاث المرشحة التي تشتري بثمن باهظ مكانا لها تحت شمس الناتو**. فقد أعلنت **المجر** أنها تنوي شراء ثلاثين طائرة حديثة يقدر سعرها بمليار دولار، وأعلنت **بولندا** أنها تعتزم شراء مائة طائرة مقاتلة، أما **تشيكيا** بعينها البصير ويدها القصيرة فانها اعتذرت لضآلة مواردها

فعرضت عليها أمريكا أن تؤجرها سبع طائرات مستخدمة من طراز «ف-١٨» **المعروفة** باسم **«خورنيت»**. وأعلنت الدول الثلاث أنها تعتزم زيادة نفقاتها العسكرية بنسبة عشرين بالمئة. وتسعى تلك الدول بكل هذا للتأهل لعضوية الحلف بتغيير كل المعدات العسكرية السوفيتية السابقة مما أدى لاندلاع منافسة حادة من أجل انتزاع الصفقات في أسواق السلاح فى أوروبا الشرقية بعد أن طردت روسيا نهائيا من تلك الاسواق. **وتمثل تلك الاسواق منجما من الذهب لواشنطون خاصة أن المجمع العسكرى الصناعى الأمريكى هو المرشح الأول لمزاحمة دول الغرب الأخرى فى إغراق تلك الدول بالسلاح**. وفقا لما نشرته صحيفة «**فيجارو**» فان مجمع «**لوكسيد نوتروب** جرامان» ومجمع «**بوينج- كادونيل- دوجلاس**» يهرعان من الان لتبدل طائرات الميج والتسو الروسية بالطائرات الغربية. ولهذا السبب تحديدا دخل ممثلو اللوبى الصناعى العسكرى فى قوام لجنة توسيع الناتو.

وتقدر احتياجات البلدان الثلاث **بولندا والمجر وتشيكيا** فقط من الطائرات **بعشرة مليارات من الدولارات**. وحتى **رومانيا** التى عد سوقها فى السنوات الأخيرة حكرا على الطائرات المروحية الفرنسية قامت بالتوقيع على عقد بمليار دولار مع الشركة الأمريكية «**بيل تيكسترون**». وفى حمية المنافسة تقترح أمريكا إنشاء مركز لتجميع طائرات الفانتوم فى المجر. وتدخل فرنسا الصراع فتؤلب المجر على الأمريكيين متسائلة باستنكار: من يكون المجريون فى نهاية المطاف؟ أنهم أوروبيون وليسوا أمريكيين! وبدأت مختلف الدول الغربية تعرض قروضها بفوائد هزيلة وتسهيلات فى الدفع على أن تشترى تلك الدول الطائرات من مصانعها. بينما قامت واشنطون بطرق الحديد وهو ساخن فى مدريد فعرضت ضمانات مالية على الدول الثلاث لكى تشترى الأسلحة الأمريكية، أما المسئولون من الشركات العسكرية فقدموا كتالوجات كاملة بأساطيل جوية رهن اشارة الدول الثلاث. وعمليا يتعين على تلك الدول المحدودة الامكانيات أن تدفع إتاوة للحلف مقابل حمايته لها، كالاتاوة التى يدفعها الناس لرجال العصابات حماية لانفسهم من تلك العصابات نفسها.

أما عن **روسيا** فان رئيس وفدها فى اجتماع «**المجلس الأوروبى للتعاون الأطلسى**» بمدريد **فليرى سيروف أعلن أن روسيا لم تعد من الآن فصاعدا عدوة للناتو**، كما أنها لا تنظر إلى الحلف باعتباره عدوا لها. وعندما وقع الرئيس الروسى فى **باريس** وثيقة مع **الناتو** فى ٢٧ مايو ٩٧ اعتبرت الأوساط الوطنية الروسية أن الوثيقة «**هزيمة وصك استسلام**»، بينما كتب الجنرال **ليبد** مقالا بعنوان«**الناتو يرمى لنا عظمة كلب**»، واعتبرتها أوساط أخرى حلا وسطا لا يمثل نصرا لأمريكا ولا هزيمة لروسيا. وتقييم الوثيقة وموقف روسيا عامة بمعايير «النصر»، و«الهزيمة» يتضمن خداعا شديدا، ويضفى على الموقف الروسى ماليس فيه. فالانتصارات والهزائم ثمار المعارك . بينما كان موقف القيادة الروسية الحقيقى هو أنها تتوسع هى الأخرى مع الناتو دون معارك أو خلافات. أما حديث **يلتسين** المتكرر عن أنه ما زال يعتبر التوسع «خطأ تاريخيا» فانه أصبح حديثا مضحكا بعد أن كان مأوسايا. **إن القيادة الروسية لم تخض معركة ضد الحلف لكى يقال إن الوثيقة نصر أو هزيمة ، انحدار روسى أو ظفر أمريكى، لكنها قامت بالاندماج الكامل مع الحلف بمحض إرادتها تحت غبار الخلافات.**

ويظل السؤال الرئيسى قائما: **ما الذى يريده أكبر حلف عسكرى فى العالم باحتشاده الضخم هذا؟** وتوسيع قوامه ليضم ٤٣ دولة؟ وما هو الخطر الذى يفترض أن يتصدى له؟ ولمن تتألف هذه الحكومة العالمية؟ وأى نظام اجتماعى وسياسى تريد فرضه على المحكومين؟ ثم من هم المحكومون الذين تضيق أمامهم فرص الاحتجاج فى ظل حكومة كتلك لاحد لقدراتها الاقتصادية والعسكرية؟.

الامكانيات الحربية للدول الثلاث التى دعيت للحلف ورومانيا وسلوفينيا

القوات المسلحة	تشيكيا	المجر	بولندا	رومانيا	سلوفينيا
الجيش	٢٨	٤٨	١٧٨٫٧٠٠	١٢٩٫٨٠٠	٩٫٥٥٠
الاستدعاء	١٥٫٤٠٠	٣٠	١٠٨٫٤٠٠	٩٠-و	٥٫٥٠٠
الدبابات	٩٥٣	٨٣٥	١٫٧٢١	١٫٢٥٥	٥٠
المدفعية	٨٣٠	٨٤٠	١٫٥٨١	١٫٣٥٩	١٦
الطيران	١٦٫٠٠٠	١٦٫٣٠٠	٥٢٫٠٠٠	٤٧٫٦٠٠	-
الاستدعاء	٣٫٩٠٠	١١٫٢٠٠	٢٩٫١٠٠	٢٧٫٧٠٠	-
طائرات مقاتلة	١٢٦	١٢٧	٤٣٧	٣٦٨	-
طائرات مروحية	٣٦	٥٩	٢٢	١٦	-
البحرية	-	-	١٧٫٨٠٠	١٨٫٥٠٠	-
الاستدعاء			٩٫٦٠٠	٩٫٥٠٠	-
حاملات طائرات	-	-	٢	٦	-
غواصات	-	-	٢	١	-

دعيت بولندا والمجر وتشيكيا لعضوية الحلف بعد قمته فى ٨ يوليو بمدريد



ألمانيـــا



شينجين SCHENGENبلدة في **لوكسمبورج** اشتهر اسمها بعد أن أصبح اسما لواحدة من أهم معاهدات الوحدة الأوروبية . والمعاهدة تحدد أن **تزول الرقابة على الحدود فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبى** بحيث تلغى إجراءات رقابة الجوازات والجمارك بالنسبة للأشخاص . فى يونية ١٩٨٥ وقعت **ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج** المعاهدة التى تعد بأن يصبح السفر فيما بين هذه البدان بلا مشاكل . وانضمت بعد ذلك **أسبانيا والبرتغال** إلى المعاهدة . ولكن لم يتم رفع اجراءات مراقبة الجوازات على الحدود بين البلدان السبعة إلا فى مارس ١٩٩٥.

أوروبا الغربية تقيم " ستارا حديديا" ضد شعوب العالم الثالث وروسيا

وقد انضمت مؤخرا **إيطاليا والنمسا واليونان** للمعاهدة وسيبدأون بتنفيذها فى خريف هذا العام . **الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج وايسلندا** دخلوا المعاهدة فى ديسمبر ١٩٩٦ ولكن سيمر وقت غير قصير حتى تزيل هذه الدول نقاط الحدود.

وتتضمن معاهدة **شينجين** إجراءات أكثر . فهى تفرض على البلدان العضو **توحيد إجراءات الفيزا وسياسات اللجوء ،** وتلزمها بالعمل المشترك فى مكافحة تهريب المخدرات وأنشأت نظاما كاملا لتشديد الرقابة على الحدود الخارجية للدول العضو . وفى مركز مشترك للحساب الاليكترونى فى شتراسبورج بفرنسا تتجمع كافة المعلومات عن الأجانب الداخلين إلى دول المعاهدة وتؤخذ بصمات طالبى اللجوء وتخزن اليكترونيا وتكون تحت تصرف شرطة بلدان الاتحاد الأوروبى.

رسالة ألمانيا

نبيـــل يعقـوب

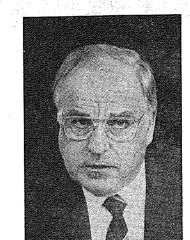
دول الاتحاد الأوروبى التى فرضت (مع بقية بلدان الغرب) على بلدان العالم الأخرى أن تفتح أبوابها أمام الرأسمال الأجنبى ليستثمر ويربح ويستعيد أرباحه بتحويلات لاتحدها قيود نجحت فى فرض واقع معناه أن تستفيد هى وحدها وأن تملى إرادتها بدون أدنى مراعاة للطرف الآخر . والآن **أقامت " ستارا حديديا" يحول دون دخول المهاجرين أو العمال أو الزوار القادمين من العالم الثالث ومن روسيا وأوكرانيا جمهوريات آسيا التى كانت منتمية سابقا للاتحاد السوفيتى .** وبقدر التقدم فى ازالة الحدود التى كانت بين الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبى **تعلو الأسوار التى يقيمها الاتحاد الأوروبى على حدوده الخارجية تجاه غير المرغوب فيهم من شعوب العالم.** وهذا الستار الحديدى يتشكل فى الواقع من الشروط المفروضة للحصول على فيزا لزيارة الجنة الأوروبية الغربية وهى إقامة الدليل على امتلاك دخل عال أو إثبات أن هناك ضامناً يملك مثل هذا الدخل العالى . ولضمان تنفيذ هذا بدقة أقرت ثلاث مقاطعات ألمانية مايسمى ب " **التعهد غير القابل للتزوير"** وهو استمارة ببيانات عن دخل المواطن المقيم بألمانيا ويرغب فى دعوة مواطن من بلد من بلدان العالم الثالث أو شرق أوروبا . ويعطى التعهد للسلطات إمكانية التحقق من دخله الذى يفترض ألا يقل عن حد معين عال لكى يقبل الطلب.

وإضافة للأسئلة والاجراءات المذلة التى

الانتخابات الألمانية تقترب

والهجمات ضد الأجانب

تتزايد



هيلموت كول

يتعرض لها المصرى والهندى والصينى والروسى وغيرهم يصبح قبول الزائر متوقفاً على ثروته وليس الباعث العائلى أو الصحى أو الثقافى أو العلمى الذى يدفعه للسفر . أوروبا مفتوحة فقط للطبقات العليا.

ومن العجيب أن تصمت حكومات العالم الثالث عن الممارسات المهينة الموجهة إلى مواطنيها والمتمثلة فى الأسئلة والشروط المتضمنة فى استمارات الحصول على تأشيرات الدخول لبلدان الغرب وفى معاملة المواطنين أمام القنصليات الأجنبية . ونفس هذه الدول التى تقدم نموذجا للغطرسة أو العجرفة يحصل مواطنوها على تأشيرات الدخول لمصر وغيرها من بلدان العالم الثالث فى المطار خلال دقائق أو يدخلون بلا فيزا .

ألم يكن هناك مبدأ اسمه المعاملة بالمثل ؟

إجراءات تكدير للاجئين

قوانين اللجوء الألمانية كانت قبل سنوات قليلة تبحث عن مثيلها فى العالم . **يحق اللجوء للملاحقين سياسيا"** هذه الجملة القصيرة بكلماتها الأربع هى نص المادة ١٦ فى القانون الأساسى الألمانى (**الدستور**) والتى كانت قبل تعديلها سنة ١٩٩٣ **تعطى الحق الدستورى فى اللجوء لألمانيا لكل انسان يتعرض للملاحقة لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية بغض النظر عن جنسيته.** وكانت القوانين تنص على أن يتمتع اللاجئ بمساعدات مادية تعينه على الحياة.

هذا الحق وجد طريقه إلى نصوص الدستور الألمانى الصادر عام ١٩٤٩ بسبب التجربة المريرة التى عاشها شعب ألمانيا فى ظل النازية واضطرار مئات الألوف منهم للجوء لبلدان أوروبا وأمريكا.

وبعد الحرب كان اللجوء (**لألمانيا الغربية**) أساسا من شرق أوروبا واستثمر فى الصراع بين النظامين العالميين والألمانيتين . **وكان يكفى فى الغالب أن يعبر مواطن مجرى أو روسى أو تشيكى عن رغبته فى اللجوء لتبدأ اجراءات ادماجه فى المجتمع .** ولكن استفاد من قانون اللجوء الليبرالى أيضا عشرات الألوف من الأكراد والأتراك واللبنانيين والأفارقة وغيرهم.

ولكن الحال تغير تماما منذ عام ١٩٩٣.

فى عام ١٩٨٩ رحبت **ألمانيا الغربية** بمئات الآلاف من القادمين من ألمانيا الشرقية . وأثناء عملية انهيار المعسكر الاشتراكى (٩٠ - ٩٢) نزحت أعداد هائلة من مواطنى دول شرق أوروبا إلى ألمانيا . وقتها لم يتحدث أحد عن لجوء اقتصادى غير مقبول . ولكن الآن أدى تعديل الدستور والالغاء الفعلى للمادة ١٦ منه بوضع عدد من الاضافات **أصبح قبول اللاجئ متوقفا لا على أسباب طلب اللجوء بل على الطريق الذى وصل من خلاله إلى ألمانيا.** اللاجئ الذى يصل عن طريق البر إلى ألمانيا (مثلا من الغرب عبر فرنسا أو من الشرق عبر بولندا أو تشيكيا أو غيرها) لايقبل طلبه مهما أثبت أنه تعرض للاضطهاد . وتبرير الرفض أنه جاء عبر " **بلد آمن"** . ولا يبقى أمام اللاجئين سوى الهبوط من السماء أى الوصول بطائرة قادمة من بلد " غير آمن" أو تسليم أمرهم لمساعدى الهرب التجاريين الذين يحصلون من الفرد الواحد على مايتراوح بين ألفين وستة آلاف دولار لادخاله إلى ألمانيا بدون أوراق.

ويكثر الاعلام من الحديث عن **لجوء سياسى وآخر اقتصادى .** ولكن مامعنى لجوء سياسى ولجوء اقتصادى عندما يحرق الجنود الأتراك فى حملاتهم العسكرية قرى الأكراد وحقولهم فيضطرون للهجرة .. أو تصبح الحياة مستحيلة اقتصاديا وسياسيا فى ظل حكم **موبوتو** ، أو بسبب مذابح رواندا ، أو بسبب تدمير البيئة وبناء عليه القضاء على الزراعة الذى سببته شركة شل فى أرض شعب الأوغونى فى نيجيريا . وكين سارو ويوا الذى قاد شعبه فى حركة احتجاج سلمى اعدمه الحكم العسكرى النيجيرى . هل القادم من هذه البلدان لاجئ اقتصادى أم سياسى؟

المشكلة التى يعيشها الآن عدد كبير من اللاجئين لألمانيا هى الإجراءات التكديرية التى أقرتها الحكومة الألمانية لتطفيشهم.

وكانت **ألمانيا** قد استقبلت العدد الأكبر من لاجئى **الحرب اليوغسلافية** (مايزيد على **٣٠٠** ألف لاجئ) . الآن تريد ألمانيا استعجال عودتهم . ولم يقبل وزير الداخلية الاتحادى رجاء زملائه وزراء الداخلية فى المقاطعات ولارجاء وزير الخارجية ووزير الدفاع الألمانى اللذين صرحا بأن الوضع فى مناطق عديدة من البوسنة والصرب لايسمح بعودة آمنه للاجئين . ولم يتراجع الوزير حتى بعد انتقاد أمريكا للسياسة الألمانية وصدور نقد صريح من الأمم المتحدة.

الاجراء الذى يراد به الآن التأثير على إقامتهم بحيث يعودوا زهقا هو **وقف المعونة الاجتماعية النقدية وتحويلها إلى معونة عينية.** بحيث يحصلون لا على الطعام الذين يريدون ويستطيعون شراءه بل على طعام نمطى فى علب من الكرتون توزع عليهم . والحكمة التى يبرر بها هذا الاجراء **هى جعل ألمانيا أقل جاذبية للاجئين . الكنائس الألمانية أصدرت بيانا ينتقد بشدة سياسات الحكومة تجاه اللاجئين . وقد فتحت الكنيسة دور العبادة للاجئين من الجزائر ومن نيجيريا وزائير وأوكرانيا وغيرها لحمايتهم من الترحيل.**

الانتخابات وبداية الحيرة الكبرى

الناس تتساءل عن المتوقع فى **انتخابات البوندستاغ** العام المقبل . وقد زهق الناس من حكومة المحافظين بعد أن تدهورت الأوضاع الاجتماعية الى درجة لاتحتمل بالنسبة للملايين . ومع كل إصدار جديد لنتائج معاهد استطلاع الرأى عن المزاج الانتخابى للألمان يتكرر القول أنه **لم يحدث أن كانت أسهم حكومة المستشار كول بهذا السوء** . ومثل اليوم(الأحد ٢٠ يوليو) تقول هذه النتائج **أن الانتخابات لو تمت اليوم لجاءت أغلبية من الاجتماعيين الديمقراطيين والخضر ، ولدخل حزب الاشتراكية الديمقراطية البرلمان بعبوره النسبة المطلوبة .**

ولكن ماذا تصنع الأحزاب بهذا المزاج الشعبى؟

فى الاجتماعى الديمقراطى يتصارع رئيس الحزب **أوسكار لافونتين** وهو رئيس وزراء مقاطعة السار فى غرب ألمانيا مع رئيس وزراء مقاطعة نيدر ساكسن **جيرهارد شريدر** على من يكون مرشح الاجتماعيين الديمقراطيين فى الانتخابات فى مواجهة

جغرافيا

خريطة الوطن العربي

عمرو..



موبوتو

المستشار **كول**. الأول يوجه النقد للنهج النيوليبرالي ويقول أن المشكلة ليست مجرد ذهاب حكومة كول بل في الأساس ذهاب السياسة التي تطبقها . ويدعو **لافونتين** لاعتماد سياسة اجتماعية تحل مشكلة البطالة ويطرح بعض الأفكار القريبة من فكر الخضر واليسار . الثاني هو النجم المفضل من الاعلام والصناعة ودوائر الاقتصاد وهو يركب كل موجة تأتي بشعبية مثل استخدام مخاوف الألمان من استبدال المارك بالعملة الموحدة للاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة ١٩٩٩ دون أن يكون له نهج واضح في مجال الوحدة الأوروبية . ولم يعد يثير الدهشة أن يلتقي نهجه مع رئيس وزراء **بافاريا شتويبر** في العديد من القضايا المطروحة في الساحة.

ومن المفهوم أن فرصة الاجتماعيين الديمقراطيين في الفوز ستكون أقل لو لم يكن من الواضح أنهم سيجدون حليفا يشكلون الحكومة معه . والاحتمال المعقول والذي ترشحه استطلاعات الرأي هو التحالف بينهم والخضر . ،ولكن قيادة الحزب الاجتماعي الديمقراطي تظل تكرر أنها لن تعطي وعدا بالتحالف الا بعد انتهاء الانتخابات واعلان النتائج.

وكل من الحزبين الاجتماعي الديمقراطي والخضر أعلنا أنهما سيخوضان معركتهما الانتخابية في شرق ألمانيا ضد حزب الاشتراكية الديمقراطية في محاولة للحصول على جانب من أصوات ناخبي هذا الحزب التي تمثل نحو ٢٠ بالمائة من أصوات الألمان الشرقيين . **ولكن هذا يعني أن الذين يريدون تشكيل حكم بديل لحكم المستشار كول لن يتفرغوا لخوض الانتخابات ضد حزب المستشار بل في محاولة للقضاء على حزب اليسار في شرق ألمانيا.** لهذا كله بدأ الناخبون يتذكرون أجواء المعركة الانتخابية عام ١٩٩٤ والتي انتهت بنجاح حزب المستشار . وكان السبب أن حزب المعارضة الرئيسي **(الحزب الديمقراطي الاجتماعي)** اتخذ ذات المواقف المترددة والمضطربة وأثار حيرة الناخبين.

مرة أخرى اللعب بورقة الأجانب

لم يكد **المستشار كول** يصرح بأنه سيجعل من قضية الأمن الداخلي قضية انتخابية رئيسية (اللعب بمخاوف المواطنين من الجريمة هو دائما موضوع محبب لدى المحافظين) حتى انبرى **الهر شريدر** رئيس وزراء مقاطعة نيدر ساكسن وأحد زعماء **الحزب الديمقراطي الاجتماعي** ليدلي بدلوه مسهما في تعبئة الرأي العام ضد الأجانب . جاء هذا في قوله **إن من الضروري ترحيل الأجنبي الذي يسيئ إلى حق الضيافة وبسرعة** . ويذكر هذا القول بصيحات متشنجة من اليمين المتطرف والمحافظين الذين بلا احترام للقوانين الدولية والدستور الألماني ذاته أرادوا ترحيل عدد من الأكراد لأنهم دفاعا عن أبناء وطنهم كانوا قد نظموا *مظاهرات احتجاجية* ضد تصدير ألمانيا للأسلحة لتركيا . السيد **شريدر** بتصريحه هذا سيجد تصفيقا من الجمهوريين (من أحزاب اليمين المتطرف) ومن *الأوساط* التي ينتشر في وسطها الكراهية للأجانب . وموسم الانتخابات هو في العادة موسم الاعتداءات الشفهية والدموية ضد الأجانب . وقد **تكاثرت في الفترة الأخيرة مظاهر العداء للأجانب في عدد كبير من المدن الألمانية** . وفشل سلطات الأمن الألمانية في الكشف عن أخطر حوادث الاعتداء على أجانب(إحراق أسر أجنبية وبيوت للاجئين والاعتداء على كنائس تقوم بإيواء اللاجئين) **يعد علامة مقلقة للأجانب** وعاملا مشجعا للارهابيين اليمينيين الألمان.



حول تجديد الاشتراكية

صورة الاشتراكية فى ظل العولمة

نواصل فى هذا العدد متابعة ندوة مجلة«**الطريق**» «**نحو تجديد المشروع الاشتراكى**»المهداة إلى الشهيد **مهدى عامل** الذى انعقدت فى بيروت بين ١٦- ١٨ مايو ١٩٩٧ . ولقد عرضنا فى العدد الماضى من**اليسار** لبحث الدكتور **سمير أمين** ،ونعرض فى هذا العدد لبحث الدكتور **ماهر الشريف** الذى عرضه فى الندوة تحت عنوان«**إشكاليات تجديد المشروع الاشتراكى**»(أفكار أولية) . وهو عنوان ينطبق على مضمون البحث.**فالبحث يعرض للاشكاليات التى تعرض لها وواجهها التطبيق الاشتراكى ،ولابد من حسمها استشرافا للمستقبل.**

كيف يتحقق المشروع الاشتراكى فى البلاد العربية؟

محمود أمين العالم

ولهذا يناقش البحث بعض المفاهيم الأساسية، لهذه الاشكاليات ثم يجتهد بعد ذلك فى تقديم بدائل تتجاوز هذه الاشكاليات، ثم ينتهى أخيرا إلى التجربة فى البلاد العربية ،ناقدا لها. ثم عارضاً لبدائل نظرية وعملية لها.

يبدأ الدكتور **ماهر** بحثه معترفا اعترافا جميلا بأنه يعد سياحته الفكرية فى العديد من الدراسات والمساهمات فى إشكاليات ومفاهيم الخطاب الاشتراكى الجديد، أخذ يتزعزع اليقين الذى كان يمتلكه نصير **الاشتراكية** فى وقت مضى، ذلك أن النقاش الذى يجرى اليوم حول الاشتراكية، أخذ يضع موضع التشكك مفاهيم كانت لها مكانة مركزية فى الخطاب الاشتراكى القديم ، مثل مفاهيم البروليتارياوالصراع الطبقى، والتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، فضلا عن مفهوم الانتقال إلى الاشتراكية، وقصور هذه المفاهيم جميعا عن تحديد علاقتها مع إشكاليات جديدة مثل إشكالية الحداثة وعلاقة الانسان بالطبيعة والليبرالية السياسية.

فاذا وقفنا -مؤقتا- على سبيل المثال عند مسألة **العلاقة بين الاشتراكية والطبيعة أو الايكولوجيا** بوجه خاص، للاحظنا أن النزعة الانتاجية أو الانتاجوية على حد تعبير د.**ماهر** التى حكمت سياسة التصنيع سواء فى البلاد الاشتراكية أو الرأسمالية ، قد ألحقت دماراً هائلاً بالبيئة.**فماركس**-كما يقول **د. ماهر -قد قصر دراسته على العلاقة بين البشر على حساب تركيزه على العلاقة بين البشر والطبيعة** ،وهذا ما يضع موضع الشك مفهوم التقدم الذى جعله **ماركس** -كما يقول **د. ماهر**- مماثلا لتطور القوى المنتجة الذى يقود بالضرورة إلى الاشتراكية-**وفى تقديرى أن فى حكم د. ماهر هذا تقليصاً شديداً للنظرة التقنية -المجتمعية- الانسانية» التى عرض فيها ماركس لمفهوم التقدم فى منظومته الفكرية العامة.**

ثم يعرض **د. ماهر** بعد ذلك لمختلف المفاهيم الماركسية ليبين قصورها عن مطاولة مستجدات الواقع الراهن: فمفهوم **الصراع الطبقى** ،بما يعنيه من ازدواجية قطبية بين البروليتاريا والبورجوازية ، لم يعد كافيا لاستيعاب أشكال أخرى من السيطرة لا ترجع إلى التناقض بين العمل ورأس المال ،والاستغلال الطبقى عامة، مثل اضطهاد المرأة، والنظام الأبوى، ونمط الانتاج المنزلى. وحتى **البروليتاريا** الحاملة الاجتماعية للاشتراكية ، لم يعد مفهومها القديم يمثل القوة الأساسية -كما يقول**د. ماهر** من قوى التحويل الاجتماعى،**بل إن البروليتاريا فى بعض البلاد الرأسمالية -كما يذهب بعض الباحثين- قد خانت نفسها وأحلت الوعى القومى محل وعيها الطبقى.** فضلا عن أن تطور المعلوماتية والأتمتة جعل من العلم قوة إنتاجية مباشرة. أما مفهوم **الطبقة** نفسه فقد أخذ يتخلى عنه الخطاب الاشتراكى المعاصر، وحل محله مفهوم **الشعب والأمة** ، بسبب أن

سياسات رأس المال المالى فى البلاد الرأسمالية أخذت تهدد مصالح مجموع الشعب. وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان التى تسمى بالجنوب أو العالم الثالث **إذ أن التبعية البنيوية للرأسمالية العالمية أخذت تضر بمصالح الشعب عامة باستثناء مصالح الفئة الكومبرادورية.**

وهناك كذلك هذه المزاوجة بين السوق والتخطيط الذى يقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج. يرى **البحث أن ماركس ارتكب خطأ نظريا عندما جعل الرأسمالية والسوق استبعد كل منهما الآخر** . على أساس أنه من غير الممكن الغاء الرأسمالية دون الغاء السوق. ويرى البحث أن **أشتراكية المستقبل ستقوم على تعدد أشكال الملكية** .ويشير فى ذلك إلى **« النيب »**مشروع الاصلاح الاقتصادى فى التجربة السوفيتية الذى قال به **لينين** ثم الغاه **ستالين** بعد ذلك . والواقع أن هذه الاشارة إلى**« النيب »** مع نماذج وتجارب اشتراكية أخرى تكاد تلغى ما يقول به البحث عن الازدواجية الاستبعادية المطلقة بين السوق والتخطيط والذى ينسبه إلى ماركس والتجارب الاشتراكية عامة، هناك بغير شك قدر من الصحة فى نقد د. **ماهر ولكن وقائع التجربة الاشتراكية فضلا عن النسق الشامل لفكر ماركس يستبعد هذا الحكم المطلق الذى يذهب إليه د. ماهر فى نقده، أو فى ترديده لنقد بعض الباحثين.**

ويشير البحث فى شكل تساؤل كبير إلى **صورة الاشتراكية فى ظل العولمة:** هل سوف تفضى إلى استبعاد امكانية بناء الاشتراكية على مستوى قومى محلى، وخاصة أن هناك ظواهر عالمية جديدة أخذت تخرج عن إطار **«الدولة- الأمة»** كما هو حاصل اليوم فى أوروبا مثلا؟!.

أما فيما يتعلق **بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية** فهى تفضى بالضرورة إلى موضوع الانتقال إلى الاشتراكية ،فما طبيعة هذا الانتقال؟ يرى البحث أنه هناك إمكانية للتمييز بين علاقات إنتاج رأسمالية وأخرى اشتراكية. ولكن من غير الممكن التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية. أى أن **اشتراكية المستقبل كما تتمظهر فى الخطاب الاشتراكى الجديد، لم تعد تمثل نموذجا مجتمعيا مختلفا بصورة نوعية عن النموذج المجتمعى الرأسمالى وليس** بينهما قطيعة فاصلة مطلقة، بل أن النموذج الاشتراكى هو نموذج مجتمعى متطور عن النموذج المجتمعى الرأسمالى ومتولد فى رحمه.

فماركس كما يقول البحث لم يعالج قضية الديمقراطية السياسية ولم يترك نظرية عن دولة القانون ، بل إن مفهوم **دكتاتورية البروليتاريا** ومفهوم الثورة يعنيان القطيعة مع المجتمع القديم ومع الاشكال المعروفة عن الديمقراطية السياسية ، ولم ينجحا -هذان المفهومان-فى توليد أشكال وممارسات أكثر تقدما.

وهى فكرة سبق أن أشار إليها د. **سمير أمين** فى بحثه الذى عرضنا له فى العدد الماضى من**« اليسار »** ،واعتبرها **د. سمير أمين إضافة جديدة أضافها إلى فكر ماركس** . وقد أشرنا فى العدد الماضى إلى أنها من أفكار **ماركس** الرئيسية وسنعود إلى ذلك فى نهاية عرضنا لبحث **د. ماهر.**

وتأسيسا على وجهة النظر هذه ، يرى البحث **ضرورة إعادة النظر فى مفهوم الاشتراكية نفسها**. ويرى أنه من الملائم التعامل مع الاشتراكية كحركة سياسية اجتماعية ورثت قيم الحرية والاخاء والمساواة والسعى من أجل وضع هذه القيم موضع التطبيق، وذلك بالنضال من أجل القضاء على كل الأشكال والعلاقات التى تولد الاستغلال والتمييز والاستلاب. ومع هذه الاجابة العامة يبقى السؤال: **كيف؟ وما آليات تلك المسيرة النضالية»؟!.**


لينين

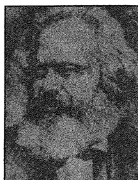
يذهب البحث إلى أن **الخطاب الاشتراكى** الجديد اليوم يعود إلى استعادة مفاهيم الليبرالية السياسية غير دعوته إلى إشاعة التعددية السياسية ،أى أن السبيل هو الديمقراطية المعمقة انطلاقا من المفاهيم التى اكتسبتها عبر نضالات الماضى والتى أصبحت مكسبا إنسانيا، هذا إلى جانب تجارب**«الاشتراكية الواقعية»** بقيادة الأحزاب الشيوعية التى تركت رصيداً فى ميدان اكتساب الديمقراطية مضامين اجتماعية ،**أى الحرص على الجمع بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية** .وهكذا تصبح الاشتراكية خياراً مفتوحا أمام كل البلاد، إلى جانب **اشاعة الديمقراطية** فى العلاقات الدولية وإلغاء مظاهر السيطرة والاستغلال فى هذه العلاقات، واصلاح المؤسسات الدولية **كهيئة الأمم** وغيرها ،وهكذا يصبح النضال من أجل الاشتراكية فى البلاد التى قطعت شوطا طويلا فى طريق الحداثة هو الارتقاء بالديمقراطية السياسية من مستوى الديمقراطية التمثيلية إلى مستوى الديمقراطية المباشرة.**أى أن يصبح العمل من أجل الاشتراكية مشروعا من أجل تطوير وتعميق الحداثة.**

ويشير البحث إلى القرارات الأخيرة كمؤتمر الحزب الشيوعى الفرنسى الذى انعقد فى كانون الأول عام ١٩٩٦. وقد سبق أن عرضنا فى عدد سابق من**«اليسار»** إلى نتائج هذا المؤتمر وتكاد النتائج التى انتهى اليها **د. ماهر** أن تكون مستلهمة أو قريبة من النتائج التى انتهى إليها مؤتمر الحزب الشيوعى الفرنسى هذا ، فيما يتعلق بالبلاد الرأسمالية المتقدمة.

وينتقل بحث **د. ماهر** بعد ذلك إلى السؤال المركزى :**«كيف يتحقق المشروع الاشتراكى فى البلاد العربية»؟.**

إذا كان مشروع الاشتراكية فى البلاد الرأسمالية المتطورة -على حد قول **د. ماهر -هو مشروع تطوير وتعميق الحداثة، فأين مكانها، ما هو طريقها فى البلاد العربية،** التى لم تقطع شوطا كبيرا فى طريق الحداثة؟ فما يزال الواقع العربى متخلفا، والتحديث ما يزال برانيا لم ينفذ إلى جوانب من المجتمع، وما تزال دولة القانون غائبة، وما تزال قوانين الطوارئ سائدة، وما يزال مستوى العقلانية متدنياً، وما يزال الدين متداخلا فى السياسة ،وما تزال الحريات العامة والفردية مغيبة ،وما تزال حقوق الانسان منتهكة وخاصة حقوق المرأة.

حول تجديد الاشتراكية


كارل ماركس

كان من الطبيعي والمنطقي بعد المقدمات السابقة المتعلقة بالانتقال إلى الاشتراكية في البلاد الرأسمالية المتطورة، وفي إطار هذه الأوضاع المتدنية في البلاد العربية، أن يكون **سبيل الانتقال في البلاد العربية هو تحقيق الحداثة أو استكمالها على الأقل!** فلا سبيل كما يقول البحث لهذا الانتقال إلى الاشتراكية إلا بالاعتراف أولا بالتعددية الوطنية والقومية وتداول السلطة سلميا، والاحتكام إلى العقل وفصل الدين عن الدولة وتأمين حرية الصحافة، وضمان وصول المعلومات والاعلام الموضوعي إلى الناس ورفع وصاية الدولة عن النقابات والمنظمات الجماهيرية مما يسبغ على الانسان العربي صفة المواطنة ويتمكن من التمييز والاختيار، فضلا عن ضرورة وقف الحروب الأهلية بين العرب، والاعلاء من شأن الولاء الوطني على الولاء الطائفي والمذهبي والاثني، ومواجهة الاحتلال والتبعية والسير في طريق التنمية ووقف عمليات الخصخصة ،والسعي إلى إقامة صناعات ذات طابع استراتيجي، والسيطرة على القطاع المالي والمصرفي وتطوير الاقتصاد تطويراً إنتاجيا، مع حماية الملكية التعاونية مع الحفاظ على الملكية غير الفردية وتفعيلها لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الأمية والفقر. والارتفاع بمستوى التعليم والمعرفة العلمية ،وتواصل المثقفين مع المنظمات الأهلية، وتشجيع مناخ للادخار في المصارف الوطنية ،ومحاولة تحويل قطاع الدولة إلى قطاع عام يحترم مصالح العاملين أي **باختصار كي تكسب الاشتراكية المصداقية لابد من إشاعة الديمقراطية في حياتنا الداخلية والتعددية في صفوفنا.**

هذه هي العناصر والآليات التي يقترحها **د. ماهر** حتى يتحقق **مجتمع الحداثة** والتي تضمن قيام ديمقراطية تمثيلية صحيحة تمهد لقيام ديمقراطية مباشرة وتكاد هذه النتيجة الأخيرة التي توصل إليها الدكتور **ماهر** في بحثه عن الطريق إلى الاشتراكية العربية أن تكون تطبيقا أكثر تفصيلا لما سبق أن عرض له في دراسة سابقة له بعنوان« **اجتهادات في تجديد الفكر الماركسي العربي** » قدمها في ندوة« **اليسار العربي وقضايا المستقبل** » بمركز البحوث العربية في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٩٦ ثم نشرها في مجلة **دراسات اشتراكية** في العدد ١٥٩- ٦١ عام ١٩٩٦ وذكر فيها أن سبب **قصور الفكر الماركسي العربي هو انقطاع الماركسيين العرب عن الانطلاق من افكار التنوير العربي ولاسيما افكار المنورين العرب الذين اتجهوا نحو الاشتراكية ، أي بتعبير آخر، انقطعوا عن حركة الحداثة العربية ولم يبدأوا منها مسيرتهم نحو الاشتراكية** ، بل لعل كل تيارات الفكر العربي المعاصر- كما يقول **د. ماهر** وليس التيار الماركسي وحده -قد عانت من هذه القطيعة مع حركة التنوير العربي ومع الروحية الفكرية التي خيمت على عصر النهضة.

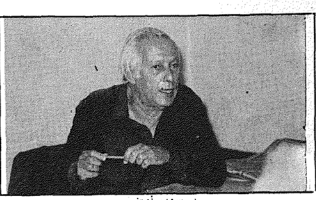
ولعلنا نختلف معه في ذلك. فالفكر العربي المعاصر عامة، بما فيه الفكر الاشتراكي هو امتداد بمستوى أو بآخر لأفكار عصر النهضة بحسب الملابسات الموضوعية والتاريخية للبلاد العربية المتجددة المختلفة وفضلا عن هذا فانه لو صح الانقطاع ، أو حتى الاتصال دون تنمية وتطوير وتجاوز بين فكر عصر النهضة والفكر الاشتراكي العربي فذلك لا يرجع فحسب إلى سبب ثقافي هو الانقطاع أو الاتصال الهش وإنما يرجع إلى أسباب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية ، فضلا عن الثقافية كذلك . إن تخلف أو جمود الفكر الاشتراكي أو التجربة الاشتراكية في البلاد العربية نتيجة مركب متعدد الابعاد الذاتية والموضوعية .وهي قضية أخرى لا مجال لمناقشتها هنا.

على أن محاولة **د. ماهر** الربط بين **حركة التنوير النهضوي والحركة الاشتراكية العربية** سواء بسبب أن القطيعة بينهما هي سبب الفشل كما يقول ، أو أن إعادة التواصل والربط بينها هو السبيل لاستعادة الحركة الاشتراكية العربية ، فان هذا يكشف عن الطابع **الاصلاحي الليبرالي الجديد لنظرية الدكتور ماهر حول تجديد الفكر الاشتراكي العربي.**

لا شك أن تجديد الفكر الاشتراكي العربي مشروط بعمق تفهم الواقع العربي عامة تاريخيا وموضوعيا، ومدى الفاعلية الفكرية والعملية الجماعية فيه ،ولكنه ليس مقصورا على الامتداد بفكر التنوير النهضوي. فقد يكون الأمر هو **ضرورة تجاوز هذا الفكر نتيجة لطابعه التوثيقي من ناحية ،وضرورة التلاؤم ،والتفاعل مع الملابسات المجتمعية القومية والعالمية الجديدة.** ولكننا نكاد نتبين في محاولة د. ماهر لتجديد الفكر الاشتراكي العربي أو الفكر الماركسي العربي أنه يقيم هذه المحاولة على أسس ثلاثة هي: **الليبرالية السياسية والقومية والدين** ولا شك أن هذه الأمور الثلاثة هي جذور عميقة للثقافة العربية ، ولا سبيل لأي اشتراكي حق أن يتنكر لها أو يتجنبها. ولكن **هناك فارقا بين احترام هذه الجذور وتمثلها وبالتالي تجاوزها -كما أشرنا من قبل**-وبين تبنيتها كشرط لتجديد الاشتراكية أو الماركسية تجديداً عربيا يتفق مع واقعنا وعصرنا .فالملاحظ أنها جميعا جذور ثقافية ايديولوجية لها أهميتها الكبرى في صياغة الخصوصية الذاتية لتجربة الاشتراكية العربية . ولكنها كما ذكرنا من قبل لا تشكل وحدها الأساس الموضوعي المادي لتحقيق هذه الخصوصية.

وأخشى أن أقول إن **الحركة الماركسية العربية تسعى إلى أن ترتدي في كل مرحلة لون الايديولوجية المهيمنة.** ففي الستينات سعت إلى أن تتبارى مع الحركة القومية في ارتداء الزي القومي.. وبعد فشل التجربة القومية أخذت تتبارى في ارتداء الزي الليبرالي. ونتيجة لصعود الحركة الاصولية الدينية أخذت تتبارى في ارتداء الزي الديني. والخشية أن يتم تغييب الخصوصية الفكرية الاشتراكية في خضم هذا(الديفيليه) الاستعراضي للأزياء المختلفة!!.

أو السعي أخيرا إلى ارتدائها جميعا بشكل توفيقي تلفيقي في محاولة



د. سمير أمين

لاحتوائها ايديولوجيا واخراس جميع الاصوات المعارضة أو المتشككة فى وطنية وقومية وديمقراطية والتدين الصحيح للحركة الاشتراكية .وحتى لا يساء فهمى ، أقول إننى **أرى أنه من الجمود بل من الخطأ الانقطاع أو التنكر للجذور والاتجاهات والخبرات الليبرالية والقومية والدينية فى تراثنا القديم وواقعنا الراهن ولكن المهم هو أن يتم تمثل هذه الجذور والخبرات ، لا تبنيها تبنياً شكليا مظهريا** أو موضوعيا ومضمونيا ، وإنما يتم تمثلها جدليا عقلانيا نقديا فى اطار الوعى بقوانين الواقع الموضوعى ،وفى محاولة -كما ذكرنا من قبل- لتجاوز هذا الواقع تجاوزاً جذريا يتيح الانتقال والتحول إلى مرحلة جديدة من البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى أى ما نسميه بنمط انتاجى مختلف. ذى طبيعة اشتراكية متجددة.

هل هذه قطيعة كما يتصور **د. ماهر** وكما تصور-كما أشرت فى العدد الماضى من **اليسار -د. سمير أمين** ؟! لا بالطبع فلم يقل **لاماركس ولا انجلز ولا لينين** شيئا من هذا .بل لعل جوهر فصول كتاب **رأس المال لماركس أن** تتضمن رؤية تحليلية استردادية استرجاعية تاريخيا لكشف كل العمليات الطويلة التفصيلية المعقدة للانتقال- من الأفضل القول للتحول- من نمط الانتاج الاقطاعى إلى نمط الانتاج الرأسمالى. ولولا الاطالة لعرضت للمراحل المتعددة التى تحقق فيها هذا التحول فى رحم نمط الانتاج الاقطاعى، هذا هو لب كتابه العظيم« **رأس المال** ». لم يتحدث **ماركس** بالطبع فى هذا الكتاب عن آليات التحول إلى الاشتراكية للطبيعة الخاصة للكتاب. فهو كتاب خاص بالنظام الرأسمالى،وكيف تشكلت بنيته وما هى تناقضاته. وفى كتاباته الأخرى يحدد ماركس قانون التحول الاجتماعى بشكل عام. فكلنا يعرف فقرته المشهورة حول أن **التحول من نمط الانتاج الرأسمالى إلى نمط الانتاج الاشتراكى إنما يتحقق فى قلب المجتمعات الرأسمالية الأكثر تطوراً**. بل قال **ماركس** بامكانية التحول فى بلد كروسيا إلى الاشتراكية بدون المرور بكل التطور الرأسمالى. ولكنه قال إن هذا يعد استثناء. ولعله قال كلاما قريبا من هذا فى أواخر أيامه فى رسالة إلى **انجلز** حول الأوضاع فى الجزائر . إن القانون الماركسى العام فى هذا الشأن هو أن كل شكل تاريخى محدد لعملية انتاجية يواصل تطوير **قاعدته المادية وأشكاله الاجتماعية**،وفى لحظة معينة (أى مرحلة تاريخية) من نضج هذا الشكل الانتاجى التاريخى المحدد يأخذ فى التحلل والتآكل والانسلاخ ويحل محله شكل انتاجى أكثر رقيا. لا مجال إذن للقول بان فى هذا تجديدا للفكر الماركسى كما يقول **د. سمير** بوجه خاص بل ولعله أن يكون تصحيحا لممارسات إرادوية غير صحيحة .**إن الاشتراكية تولد فى رحم الأنظمة السابقة عليها إذن ،وليست الماركسية إلا الوعى الذى يتيح التعجيل بانضاج عمليات التحول** . لأن التحول ليس عملية انتاجية أو انتاجوية بحته- على حد تعبير **د. ماهر- بل «انتاجية -مجتمعية» مادية ثقافية» «موضوعية -انسانية»** مرتبطة بمدى الوعى العلمى بها، وليست عملية تلقائية والابطل العمل النضالى، ولما كان هناك ضرورة لاحزاب أو لدولة أو لاشكال اجتماعية مختلفة للثورة وتجاوز ما هو سائد!.

ومفهوم الثورة لا يعنى الانقلاب ،ولا يعنى لحظة انقطاع مفاجئة. وإنما هى عملية تغيير تجمع بين الأسس الموضوعية والوعى الذاتى بهذه الأسس. ونتيجة لطبيعتها التى يدخل فيها العامل الذاتى الانسانى بالضرورة فانها تخطئ وتصيب، وتتعطل وتتعجل إلى غير ذلك.

المهم أن الليبرالية السياسية والقومية والتجديد الدينى عوامل ايجابية فى الفعل السياسى التغييرى. ولكن تحقيق التغيير استلزم آليات وأدوات وأشكال تنظيمية وارتباطات جماهيرية، ومستويات من الوعى ومبادرات ابداعية، وشكلا للسلطة، أو للدولة، وتحديدات مرحلية وأساليب تكتيكية فى طريق الهدف الاستراتيجى. **أى أن الامر يتعلق بالانتقال أو التحول ، ليس جموداً ماضويا أو رضوخا تلقائيا للواقع أو مجرد تقنيه إنتاجية أو مجرد تبنى لرؤية ثقافية بل هو تخطيط دقيق وعمل تنظيمى وتنمية لوعى وحشد لقوى اجتماعية ،وتحديد لأهداف مرحلية تكتيكية واستراتيجية عامة، ومرونة عملية فى الممارسة بحسب مستجدات الواقع وملابساته الموضوعية والذاتية**، بدون هذا يصبح كل حديث عن الاشتراكية أو أى عمل باسمها نزهة رومانسية ثقافية سعيدة.

ما قصدت بهذا أن أقدم اجابة نهائية على الحوار الدائر حول **تجديد الاشتراكية** ،وهو بغير شك حوار جاد عميق ومخلص ،وإنما أردت أن أخرج من حدود ما تصورت أنه الخروج من حالة الاسترخاء التلقائى الذى يرين على حياتنا وفكرنا- كاشتراكيين- إلى شحذ اليقظة الفكرية والنضالية.

ولكن تبقى بعد ذلك ضرورة القيام بمناقشة تفصيلية لبعض المفاهيم مثل مفهوم **الطبقة والبروليتاريا والتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية والحداثة والعلاقة مع الطبيعة والديمقراطية** وغيرها من المفاهيم المتعلقة بقضية الاشتراكية. يستدعى الأمر تحديد مقياس علمى دقيق لهذه المناقشة التى ينبغى أن تتم على أرفع مستوى من المعرفة والموضوعية والخبرات العملية والدقة المنهجية.

وتبقى أخيرا قضية القضايا الإشكالية وهى:

كيف تتحقق الاشتراكية التى تحتم التخطيط والقطاع المجتمعى العام. مع ضرورة الديمقراطية المعمقة. فلقد انتقد كل من د. سمير ود. ماهر إنعدام الديمقراطية فى التجربة السوفيتية ، ولكنهما فى الوقت نفسه أكدا على ضرورة التخطيط الانتاجى. فهل يكفى لحل هذه الاشكالية رفع شعار «**اشتراكية السوق**»، أم أن الأمر يحتاج إلى رؤية أكثر عمقا وجسارة. إن هذه القضية تكاد تمس نظرية الاشتراكية واشكالية تطبيقها العملى. وأخشى أن أقول إنها لا تحل فى ملكوت الذهن وحده بل تحتاج إلى خبرة عملية.



إلى أين تتجه.. الحركة الاشتراكية؟

إعادة نظر شاملة

علي العماس

إسمحوا لى أيها الأعزاء أن أشارك معكم بالرأى فى موضوع الساعة الذى تطرحونه للنقاش. موضوع **الرؤيا المستقبلية للأحزاب الاشتراكية**. موضوع هوية حزبكم الذى لم أتشرف بنيل عضويته. إذ أنى لا أستوفى شرط المواطنة بالصيغة التى يتطلبها حزبكم. ولكن هذا لا يمنعنى مشاركتكم الرأى. إذ أن الأمر يتخطى حدود حزب واحد ليشمل جميع الأحزاب الاشتراكية على نطاق العالم. ويتخطى حدود مجموعة من المثقفين يربطهم رباط المواطنة.ليشغل بال جميع المثقفين الاشتراكيين على نطاق العالم. أولئك الذين ظلوا لعقود مضت يتباهون بأنهم قد تجاوزوا حدود رباط المواطنة الضيق ليجمعهم رباط الأممية الأشمل والأسمى.**

موضوع الهوية قد أصبح الآن مطروحاً أمام الأحزاب الاشتراكية والمثقفين الاشتراكيين على نطاق العالم، وبشكل لم يسبق له مثيل من قبل. فخلال العقود الستة الماضية ظل الاشتراكيون على قناعة راسخة بأنهم يمتلكون أصدق تفسير للماضى وأوضح رؤية للمستقبل. ولم تكن مسألة الاستراتيجية هذه موضع جدل أو خلاف بينهم لأن الهدف النهائى والطريق إليه كانا يبدوان واضحين إلى حد أن الاختلاف حول أى منهما كان يلقى بالمختلف مع وجهة النظر الرسمية إلى خارج تلك الأحزاب مباشرة . بل بعيدا عن حضن الحركة الثورية كلها أحيانا.

أما اليوم وفى ظل الغموض الذى عاد يكتنف الرؤى. ووسط ضجيج الأسئلة التى طفقت تتعاورنا، أصبحت جميع الاختلافات مشروعة، وكل الهرطقات مقبولة. إذ أنه لابد من الاعتراف بان **إنهيار المعسكر الاشتراكى قد عاد بقضية الاشتراكية إلى نقطة الصفر**. عاد بها إلى البدايات الأولى عندما لم تكن الاشتراكية أكثر من مجرد حلم، نكذب لو قلنا من أحلام الفقراء، بل من أحلام المثقفين ذوى الضمائر اليقظة. عندما كانت الاشتراكية مجرد توق إلى العدالة والمساواة ونبذ الظلم والاستغلال. وذلك قبل أن تستند هذه التطلعات النبيلة على دراسات منهجية للتاريخ وللواقع الاقتصادى لتستنتج منه ليس فقط واقعية تلك الأحلام بل وحتمية تحقيقها على أرض الواقع، كما ظنت المادية التاريخية أنها قد فعلت.

بالعودة إلى تلك البدايات الأولى عادت أسئلة- ظننا أنا تجاوزناها منذ زمن بعيد- تعيد طرح نفسها علينا من جديد وتلح. أسئلة مثل:

-هل حقا نحن فى عصر انتصار الاشتراكية وانهيار الرأسمالية؟ إذن لماذا نرى أولى تجارب الاشتراكية تنهار تحت وطأة أخطائها، بينما ترتق الرأسمالية ثقوب جسدها البالى وتواصل المسير؟.

هل الثورة الاشتراكية حتمية تاريخية؟ بل هل هناك حتمية تاريخية من أى نوع؟ رغم أن الانسان كما نرى يصنع تاريخه بملء إرادته التى تتعزز كل يوم بفضل نمو قدراته على الفعل. بل هل هناك أصلاً حتمية من أى نوع كانت فى التاريخ أو فى الطبيعة؟.

ليس هذا فحسب بل هناك أسئلة أخطر من ذلك بكثير بدأت تلح

علينا، أسئلة تشكك فى جدوى حلمنا الأساسى الذى دفعنا للتفكير فى هذا كله. أسئلة تشكك فى جدوى العدالة والمساواة كحل لمشكلة تطوير علاقات الإنتاج، من أجل تطوير وتجديد وسائل الانتاج وبالتالى خلق الانسان ذاته.

أسئلة مثل أيهما أقوى دفعاً لتطوير الانتاج ووسائله: المنافسة أم المساواة ؟ الربح والعائد المادى أم الرقبة المجردة فى اكفاء الحاجات الاجتماعية؟ ثم بدون الربح كيف نقيس قدرة منتوجاتنا على اكفاء حاجات الناس؟ كيف نقيس درجة تقبلهم لها.

وبعد أن يتسرب الينا الشك هكذا فى المبرر المادى لبناء الاشتراكية، ولا يبقى غير المبرر الأخلاقى الذى هو بالطبع غير كاف لقيادة عمل سياسى من أجل تغيير اجتماعى جذرى كالذى نرغب فيه، يتسرب الينا حينئذ الشك فى الممارسات الأخلاقية المرتقبة داخل المجتمع الذى ننوى خلقه. يتجسد التساؤل حول مدى أخلاقية الطريق المقترح للوصول إلى الاشتراكية على النحو التالى:

-هل لابد من الثورة للوصول إلى السلطة أم أن ذلك يمكن أن يتم دون إراقة دماء وعن طريق التطور السلمى؟

وبعد الوصول إلى السلطة هل لابد من **ديكتاتورية البروليتاريا؟** الا يمكن بناء الاشتراكية فى ظل **التعددية الحزبية** ؟ ثم هل يمكن الاستغناء عن الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية أم أنه لابد من مزاوجتهما معاً؟.

وغيرها.. وغيرها من الأسئلة التى لم تكن ،من قبل، تكلفنا الاجابة عليها غير نص من هنا ونص من هناك ونحن نهزأ ونسخر من طارحيها. فلماذا عادت اليوم تطرح نفسها بهذه الحدة وهذه الجدية وهذا الالحاح؟.

إن القاعدة المادية التى انطلقت منها هذه الأسئلة سابقة للحظة انهيار المعسكر الاشتراكى. والذى حدث هو أن الدوى الهائل لهذا الانهيار هو الذى جعلنا نفيق ونتنبه من أحلام يقظتنا. أما الضوء الساطع الذى انبعث منه فقد كان كافياً لاضاءة جحور الواقع وتجاويفه الجديد منها والقديم مما جعلنا نبحث عن رؤيا أسطع للواقع والمستقبل ،ومن هذا المنظور فان انهيار المعسكر الاشتراكى ليس كله سيئا. فلينهار -كل ما لا يستطيع الصمود أمام تحديات الصيرورة. فان انهياره سيجلى البصائر، ويقوى العزائم، ويجعل التطلعات أكثر جرأة وواقعية. وعليه فلنطرح أمامنا جميع الأسئلة السابقة واللاحقة بكل جرأة ولنحاول الاجابة عليها بكل صدق وتجرد.

ولأن الموضوع كما سيتبدى لكم أكبر من أن يغطيه مقال واحد سأضطر للايجاز حيث لا ينبغى. وأعذرونى إذا بدت الأفكار فى بعض جوانب موضوعنا مكثفه ومزدحمة إلى حد التداخل والامتزاج. ولنبدأ بالأساس النظرى للمسألة.

الحتمية التاريخية

لقد كان للاشتراكيين ،والماركسيين منهم على وجه التحديد دور بارز فى ترسيخ **النظرة المادية للتاريخ**.تلك النظرة التى ظهرت بداياتها الأولى قبل ذلك بكثير ولكنها تعمقت وترسخت من خلال عمل الرواد الأوائل فى القرن التاسع عشر. أيام سيادة الأفكار العلمية القطعية. عندما كانت قوانين الطبيعة ينظر إليها كقوانين نافذة رغم كل إرادة. وباقية لا تتغير. تماماً كما تبدت لمكتشفيها لأول مرة.

اليوم تعلمنا أنه من الحكمة ألا ننسى حينما نريد أن نكتشف ايقاع الحياة، أننا بعض آلات هذا الايقاع، وأننا إذ نفعل نكون الممثلين والمشاهدين فى آن واحد لذلك علينا أن نولى نشاطنا الخاص وأثره على موضوع الاختيار أهمية أكبر. على الأخص عندما نكون فى حالة تعامل مع مجال من مجالات الحياة لا نستطيع النفاذ إليه دون المرور عبر ذواتنا. مثل سائر مجالات النشاط الانسانى، بما فى ذلك الاجتماعى والسياسى منها.

هل حقا هناك حتمية تاريخية؟

هذه الفكرة الواضحة التى ربما لا نجد غضاضة فى الاتفاق معها بلا تردد، لم تكن مقبولة فى قبل الماديين الأوائل الذين لم يروا فيها أكثر من تغليب للذاتى على الموضوعى. إذ أن السائد حينئذ فى جميع مجالات المعرفة المادية ذات التأثير كان فصلاً تعسفيا ما بين الذات وموضوعها، مما يجعل الموضوع مستقراً خلال عملية اختباره، وثابتا فى حركته فى اتجاه واحد بغض النظر عن حركة أجزائه الداخلية. إذ أن أدوات اختبارهم لم تكن لتنفذ بهم أبعد من حدود السطح. كانت تلك هى حال العلم ومستوى المعرفة فى مجال العلوم التطبيقية ذات الأثر المباشر على التعميمات الفلسفية، عندما ظهرت **المادية التاريخية** بتقريريتها ووثوقيتها المتمثلة فى **الحتمية التاريخية**. لقد كانت تلك الحتمية فى توافق تام مع العلم فى ذاك العصر. عصر الميكانيكا النيوتونية، التى كانت تفخر بأنها قد ملكت الناس على الأرض، ومن الأرض، قوانين حركة الكون كله. الم تمكنهم من متابعة حركة أجرامه السماوية. وحساب كتلتها ووزنها والتنبؤ بموعد خسوفها وكسوفها ،وبدقة عالية!.

فى تلك الأجواء لم يكن من المستغرب أن يظهر عالم اقتصاد واجتماع عظيم فى حجم **ماركس** ويقول بكل ثقة إنه من **المحتم، وبغض النظر عن مشيئة البشر، أن يؤدى التطور الاجتماعى والاقتصادى الحالى إلى مجتمع يمكن توصيفه وتحديد الطريق إليه منذ اللحظة وبدقة عالية**. ويمكننا أن نتصور مدى انتشار تلك النظرة الوثوقية والروح التقريرية بين المثقفين الماديين فى ذاك العصر إذا ما علمنا أن المادية التاريخية بحتميتها قد بسطت لأول مرة بشكل متماسك فى «**البيان الشيوعى**» الذى كان قد أعد من قبل **ماركس وانجلس** ليجاز كوثيقة من وثائق أحد مؤتمرات المثقفين الشيوعيين آنذاك.



تلك كانت حال المعرفة العلمية فى ذاك العصر. أما اليوم وقد تعمقت معارفنا العلمية وغصنا فى

أما اليوم وقد تعمقت معارفنا العلمية، غصنا في الطبيعة بعيداً عن السطح إلى أعماق جزئيات الذرة فلسوء الحظ لم تترسخ تلك الوثوقية بل انهارت كل قلاع الاطمئنان عندما سقطت السببية وظهرت ميكانيكا الكم



الطبيعة بعيدا عن السطح إلى أعماق جزئيات الذرة وكموم الطاقة، فلسوء الحظ لم تترسخ تلك الوثوقية المطمئنة . بل انهارت أمام أعيننا جميع قلاع الاطمئنان عندما سقطت السببية في مجال فيزياء الجزئيات وعالم اللامرئيات. وظهرت **ميكانيكا الكم(-Quantum Mechan ics)** بديناميكياتها التي قربتنا في مجال الفكر من سرعة حركة الواقع. ولما تبين لها ألا مجال لادراك سرعة حركة الواقع عن طريق الفكر الذي هو أحد نتائجه، بدأت تحتال عليه بواسطة علم **المصادفة والاحتمالات**. فرفعت من شأن الاحتمال والمصادفة وقللت من شأن التقريرية والحتمية.

وندرك مدى علاقة هذه الكشوفات العلمية بموضوعنا اذا لم نغفل أوجه الشبه بين عالم الجزئيات والمجتمعات البشرية. وذلك في جانبين أساسيين: جانب عشوائية حركة الأفراد وبالتالي احصائية قوانينها. وجانب لا مرئية حركة الأفكار في المجتمع وتشابهها مع لا مرئية حركة الجزئيات في المادة. وحركة الفكر في المجتمعات البشرية هي التي تؤدي إلى تغير أوضاع ميدان الدراسة الذي هو المجتمع، تماماً كما تفعل جزئيات مادة الاختبار عندما تسقط على جزئيات المادة موضوع الاختبار فتحرك جزئياتها وتجعل من المستحيل تحديد مواضعها وسرعة حركتها بدقة مطلقة . الفرق بين المثالين هو آنية تأثير الفوتونات على الجزئيات ،وعدم آنية تأثير الفكر على حركة المجتمعات البشرية. والآن ومع ازدياد سرعة انتقال المعلومات يقترب هذا التأثير من الآنية.

إن ما يحدث في المجتمع هو شبيه جداً بما يحدث على المستوى الذري والجزئي في المادة ،مع الفارق طبعا، هناك قوانين تحكم العلاقات ولكن هناك أيضا مقدار من الحرية في الحركة يجعلنا نحتاج إلى الاحتمالات لمتابعته.

واليوم وبعد أن تطورت وتعمقت معرفتنا بالطبيعة وبالمجتمع. وغصنا في الطبيعة إلى حدود جزئيات الذرة وكموم الطاقة وفي المجتمع إلى حدود العلاقة بين الخاص والعام، أصبح من غير الممكن الاعتراف اللفظي فقط بالفعل ورد الفعل في المجتمع مع التمسك في نفس الوقت بالحتمية. لقد أصبح من الممكن أن نرى وبكل وضوح أنه **ليست هناك حتمية تاريخية غيبية كما كنا نتصور.** بل هناك ملزمات موضوعية للتطور تقابلها من الجهة الأخرى قدرة لا محدودة للبشر على الترويض والتطويع والتجاوز للواقع. ويمكن أن تستخدم هذه القدرة في أي من الاتجاهين.

لقد سادت تلك النظرة الوثوقية التقريرية الغيبية عن الحتمية التاريخية لسنين طويلة داخل الاحزاب الاشتراكية. وانتشرت معها روح التواكل والعجزية القائمة على أن المادية التاريخية لا تدعونا لانجاز المهمات الملحة بقدر ما تطمئننا بأننا إن لم ننجزها فسينجزها غيرنا. ولقد أدى ذلك إلى ممارسات ظريفة ونوادر مبكية نرجو أن نتجاوزها بتبني فهم أكثر ديناميكية لحركة التاريخ.

محتوى العصر

هل نحن حقاً في عصر انتصار الاشتراكية وانهيار الرأسمالية؟.

هذا السؤال بدأ يطرح نفسه بعد أن خابت محاولات الاشتراكيين خلال القرن العشرين أن تخلق مجتمعات اشتراكية. وبدلا من ذلك ظهرت مجتمعات رأسمالية تحت ظل الشعارات الاشتراكية وفي الطرف الآخر، في معسكر الرأسمالية ظل الاشتراكيون ينتظرون الازمة المدمرة، قمة أزمات الرأسمالية الدورية كما وصفها ماركس. المتأتية من إنفلات عملية الإنتاج ،المؤديه إلى تكدس المنتجات، وتوابعه من بطاله، وتوقف لعملية تطوير وسائل الانتاج في ظل العلاقات الانتاجية القائمة . الشئ الذي يدفع بالتناقض بين علاقات الانتاج ووسائل الانتاج إلى المقدمة ، ويدعو للثورة من أجل حل هذا التناقض . فيتم الخلاص. ولكن شيئا من هذا السيناريو لم يتحقق. طال الانتظار، وباءت التوقعات بالفشل.

تجسدت خيبة الأمل في كلا الحالين **التجارب الاشتراكية الوليدة لم تستطع أن تتجاوز أخطاءها** وتتقدم من نصر إلى نصر كما توقعنا ، بل انهارت من الداخل، **والرأسمالية برهنت أنها أكثر قدرة على المراوغة والدوران حول أخطائها.** لقد أرخنا لبداية نهاية الرأسمالية بثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ . وكنا نتوقع أن يبدأ بعد ذلك بنيان الرأسمالية في الانهيار لبنه تلو الأخرى، وبلا عودة تماماً كما حدث للنظم الاقطاعية من قبل على يدى الرأسمالية. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث .معسكر الرأسمالية يتقدم العالم في مجال التقنية والاقتصاد. والمعسكر الاشتراكي يتعثر في خطواته، بل إن الرأسمالية تغزوه في عقر داره. وتتولد كطبقة جديدة من داخل مؤسساته الحاكمة. ما الذى يحدث هنا؟ لماذا لا يسير التاريخ سيرته السابقة ؟ وينهد القديم ويتقوى الجديد. هل يحابي التاريخ الرأسمالية ويخاصم البروليتاريا؟ . لابد أن هناك أسباباً أكثر موضوعية من ذلك. نجدها عندما ننسى خيبة أملنا وليدة الحماسة الجوفاء ونفكر بروية أكبر.

نجد أن الرأسمالية عندما هجمت على النظم الاقطاعية وحققت انتصاراتها الحاسمة تلك ، **لم تكن فقط تبشر بعلاقات انتاج أكثر عدلاً وأقل استعباداً للشغيله بل كانت تدفع أمامها وسائل إنتاج جديدة أكثر عدلاً لا يمكن تشغيلها في ظل العلاقات الانتاجية السائدة آنذاك** . جاءت تدفع

أمامها الآلة البخارية ثم آلة الاحتراق والكهرباء، وآلاتها المختلفة وسارت فى هذا المضمار تجدد حتى الآن. مما قفل الباب تماماً ومنذ البداية أمام عودة الاقطاع.

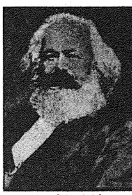
أما ثورة ١٩١٧ وما تلاها من امتدادات لم تقم إلا على الأساس الأخلاقى المتمثل فى فرض علاقات إنتاج أكثر عدلاً مما هو سائد فى النظم الرأسمالية. ولكن ما هى وسائل الانتاج الجديدة التى أدخلتها مما لم يكن فى مقدور النظم الرأسمالية استيعابه؟ لا شئ. أى أن **ما سمى بالمعسكر الاشتراكى لم تفرض وجوده ظهور وسائل انتاج جديدة لم يستطع سلفه استيعابها، لم ينبى على أسس مادية جديدة، بل فقط على أساس أخلاقى جديد**. ولأن الأحلام والتطلعات مهما كانت نبيلة لا يمكن أن تخلق وحدها بنياناً اجتماعياً ثابتاً انهار الحلم الاشتراكى قبل أن يبلغ عامة الثمانين.

ولكن لماذا لم يجد الاشتراكيون غير الأحلام النبيلة يشيدون عليها معسكرهم؟ ببساطة لأنه لم يكن يوجد غيرها، فالأساس المادى للثورة الاشتراكية لم يكن قد ظهر بعد. وسيلة الانتاج الجديدة التى يعجز البناء الاجتماعى للرأسمالية عن استيعابها لم تكن قد أخترعت بعد. هذا الأساس المادى الذى ستنبنى عليه مجتمعات اشتراكية حقيقية راسخة البنيان، وتتبدل على أساسه علاقات الانتاج بأخرى لانكوص عنها. هذا **المعول الذى سيهدم به الاشتراكيون قلاع الرأسمالية هو الاتمتة. هو عملية إحلال الآلة محل الانسان** هذه الآلات الذكية التى تحاكى عمل الانسان وتتفوق عليه فى بعض الجوانب هى وسائل الانتاج الجديدة التى لن تستطيع الرأسمالية استيعابها قط. لأنها لن تستطيع استخدامها الا على حساب استقرار مجتمعاتها.

إن أكبر تحد تواجهه الرأسمالية اليوم هو فرض الروبوط على مصانعها. وإحلال الأذرع الآلية ومنظومات التحكم الأوتوماتيكى والانتظام الذاتى محل العامل التابع للآلة. مما سيؤدى إلى ارتفاع غير مسبوق فى معدل البطالة مشعلا فتيل أزمة الرأسمالية النهائية..

وبينما تؤدى الأتمتة فى المجتمع الرأسمالى حتماً إلى البطالة بحكم علاقات الاستقلال الطبقى السائدة، التى لا ترى فى العامل غير مشروع استنزاف، يمكن أن تؤدى هذه القفزة التكنولوجية فى مجتمع أكثر عقلانية إلى عمالة كلية مع ساعات عمل أقل وساعات ابداع أكثر. أى تؤدى إلى المزيد من التطور التكنولوجى والمزيد من الرفاهية للانسان بدلاً من البطالة والتشرد الذين ينذرا بايقاف عملية الاتمتة، وتعطيل عملية تطور وسائل الانتاج فى ظل علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة.

هذا هو التناقض الذى لا حل له فى ظل علاقات استغلال طبقى من أى نوع. وتلك هى وسائل الانتاج التى يستوجب استيعابها وتطويرها القضاء على علاقات الانتاج الرأسمالى القائمة واحلال علاقات انتاج أكثر جماعية محلها. ولكن ينبغى أن نذكر دائما أنه ليست هناك حتمية تاريخية غيبية. هناك ملزمات للتطور تقابلها قدرة لا



كارل ماركس

هل نحن حقا فى عصر انتصار الاشتراكية وانهيار الرأسمالية

محدودة للانسان على التطويع والترويض والتجاوز.

مما مضى يتضح أن بيننا وبين عصر انتصار الاشتراكية تصنيع مجتمعاتنا والوصول بها إلى عتبة الأتمتة. ولقد برهن الجانب الايجابى فى تجربة الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا والصين أنه ليست الرأسمالية وحدها هى القادرة على نقل المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات صناعية. وأنه من الممكن أن يتم التصنيع دون أن تكون السيادة المطلقة فى الدولة للرأسمالية.. ولكن من الأفضل أن يتم فى ظل علاقات السوق.

لماذا وإلى متى نستبقى علاقات السوق

علاقات السوق (البضاعة والمال) هى علاقات تبادلية سابقة للرأسمالية تسهل عملية التوزيع. وعملية بيع المنتوج بأعلى من سعر التكلفة لا تتم فقط بدافع الجشع الرأسمالى. ولكن تحصيل الربح ضرورة موضوعية من أجل تجديد أدوات الانتاج ومن أجل فتح فروع انتاجية جديدة ومن أجل الصرف على أعضاء فى المجتمع فاعلين ولكنهم لا يشاركون مباشرة فى عملية الانتاج. إنها وسيلة من وسائل تحجيم الاستهلاك ليكون دائما أقل من الانتاج حتى يستطيع المجتمع تطوير عملية الانتاج. لذلك فالربح **الذى هو تدبير ما قبل رأسمالى والذى تحكم فى كل شئ خلال حقبة الرأسمالية سيبقى بعد زوال سلطة الرأسمالية**. لأنه ليس شراً فى ذاته ولكن الشر هو أن يذهب الربح إلى حيث لا يتبقى. أن يصب فى جيوب من لا ينتجون الربح لا يخاطب نوازع الأنانية الا عندما يستغل من أجل الثراء الشخصى. أى أن سرقة الربح هى التى تنتج من وتقوى الأنانية والذاتية. السوق ليس سبباً لهذه الأنانية ولكنه علاقة اقتصادية لا زالت ضرورية بين البشر فى المرحلة التاريخية الحالية واللاحقة. السوق اذا ما أبعدت أرباحه عن جيوب الرأسماليين يمكن أن يصبح نظاماً جيداً للتوزيع العادل للمنتجات بدلاً من التوزيع المركز الذى يخدم بيروقراطية الدولة والحزب وأن يصبح موجهاً جيداً للعائدات فى استثمارات يحتاجها المجتمع بدلاً من توجيهها لبناء صناعات تفاخرية ضخمة مترهلة تحت ثقل أجسادها، كما حدث فى الاتحاد السوفيتى.

رغم أن مركزية الاقتصاد تبدأ بدوافع ثورية وربما برغبة صادقة فى خدمة الجماهير العريضة وتنمية المجتمع إلا أن النتائج التى تؤدى إليها بعد ذلك من ندرة وشح فى الضروريات، وسلطة وسطوة ونفوذ غير محدودة لفئة قليلة من المخططين السياسيين والاداريين التنفيذيين سرعان

ما تفرز فئة بيروقراطية تجد نفسها فوق المجتمع ومستأثرة بجل انتاجه الضعيف . ثم بعد ذلك تنمو روابط مصيرية بين البيروقراطية والاقتصاد المركز . ويدين كل منهما ببقائه للآخر **فالسيطرة على السوق من قبل جهاز الدولة بدعوى الغائه هى مقدمة للفساد السياسى والاجتماعى لأن السوق لن يزول إلا مع زوال الدولة.**

إن رغبة معظم الناس، بمن فيهم مواطن ما أسميناه بالمعسكر الاشتراكى ،فى المزيد من الاستهلاك والقليل من العمل، وعدم حماسهم لرفع انتاجيتهم إذا لم يصاحب ذلك ارتفاع فى مداخيلهم ، لا يمكن التخلص منه الا فى مجتمع به وفرة حقيقية تجعل حاجات جميع أفراده الأساسية مقضية إلى الحد الذى يبعد عملية الاستهلاك فى مجال المنافسة بين أفراد المجتمع بشكل قاطع.

وحتى نصل بقدرات مجتمعاتنا الانتاجية إلى ذاك المستوى ينبغى أن نتعامل مع الواقع بما يستحقه من موضوعية . وأن نفهم أن الرغبة فى الاستهلاك ،الرغبة فى التمتع بمباهج الحياة ليست أخلاقا برجوازية وإن الرهبنة والتنسك والتصوف ليست أخلاقا بروليتارية بل هى مواقف معادية للحياة والتقدم.

ديكتاتورية البروليتاريا أم التعددية الحزبية

كما أسلفنا فان احتكار الدولة للانتاج ،مع التخطيط المركزى، والتوزيع الموجه لا يلغى السوق ما دامت هناك دولة، ولكن فقط يدثره بغطاء أسود. ويحرم الادارة الانتاجية الاحساس بدوافع السوق ومتطلبات الاستهلاك. يحرمها من الآثار الايجابية للسوق ولا تجنبها اثاره السلبية.

فما هى هذه الاثار السلبية والايجابية للسوق؟.

لقد برهن اقتصاد السوق أنه قادر على التغلب على الندرة فى الأساسيات .كما أن مجوّد ومنوع للانتاج. ولكنه فى المقابل يبدد الطاقات الانتاجية والثروات الاجتماعية من خلال حروب السوق التى يشعلها فى مجال المنافسات والمضاربات. كما يؤدى فى النهاية إلى احتكار ثروات المجتمع من قبل فئة صغيرة من أفراده. ورغم هذا الطابع البذخى والصفات التبديدية لاقتصاد السوق إلا أننا نجده أكثر تماسكا وقوة فى الاقتصاد التخطيطى لأن التولد المستمر للحاجات الاستهلاكية الجديدة. التجدد الدائم لهذه الحاجات والناتج أحيانا من عملية استهلاك المنتوجات الموجودة نفسها، هى عملية ديناميكية لا يستطيع أى نظام تخطيطى توجيهى الاستجابة لها بالسرعة الكافية،لفقدانه المرونة بحكم تخطيطه المسبق. **أما اقتصاد السوق فرغم . انفلاته المدمر إلا أنه بحكم هذا الانفلات نفسه له المرونة الكافية التى تجعله يستجيب فى فترة زمنية معقولة للحاجات المتولدة حديثاً**. رغم أنه من المستحيل أن يسير تطور الانتاج وتطور الحاجات الاستهلاكية على نفس العتبات فى نفس الوقت بنفس الوتيرة لكن على أى حال ديناميكية اقتصاد السوق تجعله يسرع بتوجيه العملية الانتاجية لاكفاء الحاجات الجديدة **طبعا ليس كل الحاجات الجديد يستجيب لها اقتصاد السوق الرأسمالى. إنه يتخير من بين الحاجات ليس أهمها ولكن أكثرها ادراراً للربح.** كما أنه يهمل حاجات هامة جداً يرى فى اكفائها تهديداً لوجوده فنحن مثلاً لا نتوقع أن يستثمر الرأسماليون فى نشر الفكر والأدب والفن الثورى. أو عموما فى نشر الثقافة الجادة رغم أنها حاجات اجتماعية ضرورية جداً.

مما تقدم نرى أن اقتصاد السوق له وعليه. له المرونة والقدرة على تحسس نبض الشارع من خلال حركة السوق ثم الاستجابة السريعة لحاجات المجتمع الاستهلاكية لذلك قلما توجد فى ظله ندرة فى الضروريات .وعليه تبديد ثروات المجتمع في المضاربات. والسعى نحو الاحتكار. والتعامل اللامسئول مع البيئة والخامات والثروات الطبيعية . ثم الاهمال المتعمد لكل ما هو إنسانى وقيم ولا ربحى فى حاجات المجتمع.

إذا فالمعضلة هى كيف نجمع ديناميكية اقتصاد السوق وانسانية الاقتصاد المخطط فى منظومة واحدة.

وذلك كما أسلفنا ليس مستحيلا اذا سددنا القنوات التى يتدفق من خلالها الربح إلى جيوب غير المنتجين.**ولسد هذه القنوات لابد من تحويل مؤسسات الرأسماليين إلى الملكية العامة.** ورغم أن هذه الملكية العامة قد ارتبطت بالاقتصاد المخطط إلا أن هذا الارتباط لم يكن أكثر من مجرد خطأ فى التطبيق ولده الحرص الزائد عن الحد للقيادات الاشتراكية الأولى والمتأتى من إحساس المثقفين الداخلى بأن أحلامهم الاشتراكية تلك كانت معزولة عن الواقع، ومتربص بها من قبل أعداء أشداء قادرين على استعادة سلطتهم اذا لمحوا اي بادرة ليبرالية.



لينين

ولكن من قال إن الملكية العامة هى ملكية بيروقراطية الدولة لوسائل الانتاج؟.

أليس من الممكن أن تكون هذه الملكية العامة لمؤسسات انتاجية ذات ادارة حرة ومباشرة من قبل المنتجين مع قوانين عامة تنظم علاقتها بالدولة ولكن دون تدخل مباشر من قبل السلطة المركزية ؟.وفى هذا الاطار يمكن أن تبتدع أشكال عديدة أخرى تستبقى الرقابة وفى نفس الوقت لا توصد أبواب الخلق والابداع. أشكال قادرة على استيعاب ما هو قائم من الحريات الاقتصادية ولكن فى إطار الملكية العامة. ولحماية ادارات هذه المؤسسات من بيروقراطية الدولة البعيدة عنها يمكن اتباع تدابير على النحو التالى

- إن تترك الحرية للمؤسسات الانتاجية أن تحدد أسعار منتوجاتها على أساس تكلفة الانتاج والربح المطلوب،وعلى أساس العرض والطلب.
- ان يفتح الباب للمؤسسات الانتاجية لتستثمر أرباحها فى فتح مجالات انتاجية جديدة لاكفاء الحاجات الاستهلاكية المهملة أو الجديدة.
- ألا تساعد السلطة المركزية أى مؤسسة انتاجية على تغطية عجزها إلا فى شكل قروض قابلة للسداد من الأرباح أو على حساب دخل المنتجين.
- أن تبتعد الدولة عن تشييد المؤسسات الانتاجية العملاقة التى

تغطى السوق كله ولا تنافس .

- أن تخلق منافسة غير أنانية وغير مدمرة بين المدن مثلا. بتوزيع مؤسسات منتوج واحد عديد النوعيات عليها. مما يساعد على الوفرة والتنوع.

وغير ذلك من التدابير التى تقربنا من مجتمع العدل والمساواة الكاملة الذى طالما تقنا اليه ولكن فى نفس الوقت لا نحاول اجبار الواقع على ما لا يقبله.

عندما كتب **ماركس** ما كتبه عن اقتراب العمل .وعن توق الانسان الأبدى لأن يعمل وينتج بدافع الرغبة الحقيقية فى العمل المنتج الذى يجدد من خلاله ذاته. لم يكن من الممكن أن يواجهه عاقل بأن الدافع الحقيقى للعمل ليس تجديد الذات. وإنما هو عصى الحاجة وذل الفقر، وفى أحسن الأحوال التنافس والرغبة فى اثبات الذات من خلال النجاح الفردى وتجاوز الآخرين.وغير ذلك من الدعاوى البرجوازية الوضيعة . أما الآن وقد إنهارت بين أيدينا أولى محاولاتنا القسرية لبناء مجتمع خال من الحاجة والفقر والتنافس الفردى، فقد أصبحنا أكثر موضوعية من أسلافنا وتبين لنا أن دوافعنا وتطلعاتنا نحن المثقفين ليست بالضرورة هى تطلعات جميع أفراد مجتمعنا. إن مجتمعنا لا زال يعيش فى عصر ما قبل الرأسمالية وبدون تجاوز هذه المرحلة لا يمكن أن نغرس تطلعاتنا الثورية هذى فى عقول افراده أولئك الذين لم يتعلموا بعد التجاوز العقلى لواقعهم.

ينبغى أن يصبح الاشتراكيون أكثر واقعية وأن تقول جميع الأحزاب الاشتراكية أن مهمتها الأولى هى خلق مجتمعات جميع أفرادها متحررون من القلق حول متطلبات الحياة ليوم غد. وخالية من الاستغلال الطبقى والفوارق الطبقية.**أما المساواة بالمعنى الحرفى للكلمة، إلى حد إنكار الحافز المالى، فهى حتى الآن عند العديدين دعوة للخمول والتواكل ومخمد لجذوة الإبداع الفردى.**

لبناء مجتمع جديد ينبغى خلق الانسان الجديد جنباً إلى جنب مع القاعدة المادية الجديدة ،وهذه ليست دعوة للوعظ والارشاد ولكنها دعوة لمراقبة الواقع وتبدلاته على المستوى المادى والأخلاقى حتى يثبت أهليته للجديد. إنسان من هذا النوع فاعل وخلاق لا يمكن بناؤه فى ظل ديكتاتورية أيا كان اسمها. لا يمكن بناؤه إلا فى جو ديمقراطى حقيقى منعش ونقى.

ديمقراطية اجتماعية أم ديمقراطية سياسية

عندما اقترح **لينين** ديكتاتورية البروليتاريا كحل لمعضلة تثبيت السلطة الوليدة فى وجه محاولات الطبقة المهزومة لاستعادة مواقعها كانت بعض دوافعه ومنطلقاته هى:

١- وضع حل واقعى وعملى لقضية ثبات واستقرار السلطة السياسية خلال عملية البناء الاشتراكى التى حتما لن تقابل بالترحاب من قبل الأعداء الطبقيين فى الداخل والخارج.

٢- الاحتقار المصفى لما سمى بديمقراطية البرجوازية بتعدديتها الحزبية التى هى ليست أكثر من مجرد خداع للجماهير. التى تحرم من أبسط مقومات الحرية والاستقلال الاقتصادى ثم تعرض عليها الحرية السياسية. ويطلب منها اختيار ممثليها السياسيين فى حرية كاملة! ولكن بعد أن توضع كل مفاتيح اللعبة السياسية والاعلامية منها والاقتصادية فى يد طبقة واحدة هى الرأسمالية.

٣- الايمان بأن «**علاج الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية**» وأن ذلك يتحقق، كما كان يرى بسيادة **الديمقراطية الاجتماعية** . بالتوزيع العادل لثروة المجتمع ،الذى كان يرى أنه لا مانع من أن يتم تحت التوجيه المباشر لقيادات ولجان الحزب الحاكم ،فى ظل «**الديمقراطية المركزية**» .وعندما تنجز هذه المهمة لا يعود هناك أى مبرر لتعددية حزبية! إذ أن الأساس الطبقى لهذه التعددية يكون قد إنهار. وهكذا تكون قد انحلت مشكلة الديمقراطية دون الحاجة إلى الرأى الآخر. وعلى أى حال ما دام الطريق يبدو واضحاً والاتجاه واحدا فما الحاجة إلى الرأى الاخر؟.

فى غمرة هذا العداء لكل ما هو برجوازى دمغت التعددية واحترام الرأى الآخر بصفة البرجوازية ورفضت بتسرع لم يتح الفرصة لتبين أن **الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية ليست أدوات للخداع السياسى البرجوازى بمقدار ما هى منجزات سياسية انسانية مفروضة على البرجوازية نفسها** . وإن البرجوازية عندما تحتضن التعددية الحزبية ، بعد تدجينها طبعاً، لا تفعل ذلك الا مرغمة ومجبرة على قبول الأمر الواقع .فالبرجوازية تمتاز بمقدار من المرونة والبراجماتية تجعلانها تتراجع وتتلاءم مع الواقع عندما يكون التشدد معناه الوقوف ببلاهة أمام عجلة التاريخ. وهذا أحد أسرار نجاحاتها فى التغلب على أزماتها حتى الآن.

المعضلة هى كيف نجمع بين ديناميكية اقتصاد السوق وإنسانية الاقتصاد المخطط فى منظومة واحدةوذلك ليس مستحيلا إذا سددنا القنوات التى يتدفق من خلالها الربح إلى جيوب غير المنتجين



المهم أن ندرك نحن الآن أن قبول الرأى الآخر واحتضانه فى مؤسسة السلطة السياسية والاعلامية هو مستوى حضارى للبنى الفوقية وصلت إليه الانسانية بعد طول معاناه مع النظم القمعية الاستبدادية ولن تتراجع عنه.

والاستماع للرأى الآخر ليس فقط موقفاً أخلاقياً ولكن ضرورة موضوعية ،اجتماعية واقتصادية. لأنه بدون الاستماع للرأى الآخر. بدون الرقابة الشعبية الحرة لا يمكن اكتشاف الأخطاء وتعديل المسار خلال عملية البناء. كما أنه لا يمكن ترسيخ قناعة الجماهير بالخط الثورى الصحيح الا من خلال الصراع بين الرأى والرأى الآخر. أما رفض الرأى الآخر بدعوى الحفاظ على وحدة الصف ومكافحة الافكار الانهزامية وتعبئة الجماهير من أجل هدف واحد نهائى، الطريق إليه واحد أحد فليس الا تبرير العاجز للاستبداد والديكتاتورية. الديكتاتورية التى ظلت مقبولة كتضحية مؤقتة من أجل هدف نبيل هو تهيئة الظروف الموضوعية لخلق المجتمع الفاضل. تلك التهيئة التى كان يتم تصورها كعملية بناء اقتصاد اشتراكى معزولة عن وسابقة لعملية بناء الانسان الاشتراكى . وذلك على أساس **فهم خاطئ يقول بأن الانسان يتغير اذا غيرنا واقعه الاقتصادى** .والصحيح هو أن الانسان يتغير من خلال تغييره هو، الواعى و الارادى ، لواقعه الاقتصادى. وليس من خلال الغائه فى واقع مفروض عليه ،حتى لو كان هذا الواقع هو جنة الاشتراكية.

هذا الفهم الاستاتيكى الخاطئ للعلاقة ما بين الشروط الموضوعية والتطور الذاتى والاجتماعى هو الذى برر عدداً من التضحيات الخاطئة والتوجيهات الأبوية الضارة. ولقد رأينا فى تجربة الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا كيف أدت التضحية بالفرد من أجل الجماعة إلى ضياع الفرد والجماعة. وأدت التضحية بالحاضر من أجل المستقبل إلى خسارة الحاضر والمستقبل . أما التدخل الفظ فى الخيارات الفكرية والأخلاقية لأفراد المجتمع فقد أنجب انسانا متردداً ماتت فيه روح الجرأة والاقتحام والتضحية والتألق والابداع التى أنجز بها ثورته ودخل بها أعوام البناء الأولى، فأصبح بعد ذلك يائسا منطوياً يغرق يأسه وحيرته ولامبالاته فى الخمر فكانت أعلى نسبة إدمان فى العالم هى فى موسكو.

من المؤكد أن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى بدون ديمقراطية . ليس فقط ديمقراطية اجتماعية ولكن أيضا وأولاً وأساساً ديمقراطية سياسية . لأنه من غير الممكن تجاوز أخطاء التطبيق دون الاستماع للرأى الآخر. ومن الخطأ الاعتقاد بأن اختلاف الرأى أساسه اختلاف المواقع الطبقية فقط. وإننا ما دمنا بسبيل إزالة الفوارق الطبقية فاننا سنوحد الآراء ونلغى الرأى الآخر نهائيا. **هذه العقلية التوتاليتارية هى أحد أسس الموقف الخاطئ للأحزاب الاشتراكية من حرية الرأى** . أيضا من الأسس النظرية الخاطئة التى برر بها عدد من صنوف القمع والكبت والارهاب الفكرى الاعتقاد بأنه ما دام الهدف نبيلاً فيمكن التضحية بكل شئ من أجله. وما دام الطريق واضح المعالم فان أى اختلاف حول شعابه ومسالكه غير مبرر وغير مقبول . وينسى أن ما هو واضح المعالم بالنسبة للبعض ليس بالضرورة واضحاً بالنسبة للجميع. بل ليس هو بالضرورة أسلم الطرق مسلكاً إلى الهدف. وبما أن عملية بناء مجتمع جديد لا هى مؤامرة ولا هى مهمة نخبة مصطفاه دون الآخرين بل هى عمل جماعى ينبغى أن يشارك فيه الجميع عن قناعة وباختيار ، لذلك لا بديل للديمقراطية من أجل بناء الاشتراكية ،كما أن التعددية الحزبية فى اطار الواقع الاشتراكى أيضا ممكنة . إذا كانت الرأسمالية الأقل انسانية وعقلانية قد ارتضت التعددية بل وجدت فيها تثبيتا وتقوية لسلطتها فلماذا لا يصح ذلك مع السلطة الاشتراكية.

نعم إنه من الممكن بناء الاشتراكية فى ظل التعددية الحزبية، ولكن **هل من الممكن وصول الاشتراكيين السلطة من خلال الديمقراطية السياسية القائمة فى المجتمع الرأسمالى؟**

الديمقراطية السياسية الرأسمالية تسمح بالتعددية الحزبية ولكن فى إطار المجتمع الرأسمالى وهذا مفهوم جدا. ولقد برهنت تجربة الاشتراكيين الديمقراطيين وعدد من الأحزاب الشيوعية الاوربية ان وصولها إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع غير ممكن وغير مسموح به الا بعد تقليم أظافر الاشتراكية وتدجينها إلى الحد الذى يجعلها غير مؤذية ومقبولة للرأسمالية ولأن الاشتراكيين بالضرورة أكثر تمسكا بالديمقراطية من الرأسمالية ينبغى أن يصروا على النضال من خلال المؤسسات الديمقراطية القائمة التى هى كما أسلفنا مفروضة على الرأسمالية. وأن يصروا على توسيع دائرة ديمقراطية هذه المؤسسات حتى تضيق بهم الرأسمالية وتقذف بهم إلى ميدان المواجهة المسلحة .وعندئذ فقط يتأكد بالدليل القاطع أن الجديد قد اكتسب من الشعبية ما يؤهله لهزيمة القديم.

إن هذا الطريق، طريق النضال السلمى السابق للحظة الحسم الثورى ، ينبغى أن يعبر بصبر وروية وأى محاولة متعجلة لاختصاره مضره إلى الحد الذى يحول الثورة إلى مؤامرة.

والآن يمكننا ايجاز ما تقدم فى الآتى:

-**ليست هناك حتمية تاريخية غيبية**.هناك ملزمات موضوعية للتطور تقابلها قدرة لا محدودة للانسان على التطويع والترويض والتجاوز.

-**لن تهد الطبقات الثورية المجتمع القائم الا وفى أياديها وسيلة انتاج جديدة لا يستطيع البنيان المجتمعى القائم استيعابها.**

-**السوق وسيلة توزيع ما قبل رأسمالية وستبقى فى ظل الاشتراكية** ولكن بعد ابعاد أرباحه عن جيوب الرأسماليين.

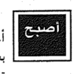
- **الديمقراطية السياسية ليست بدعة برجوازية** ولكنها بناء فوقى متطور لن تتخلى عنه الا تجاوزاً،ومن الممكن بناء الاشتراكية فى ظل التعددية الحزبية.

- لا يمكن أن يصل الاشتراكيون إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع الرأسمالية. ولكن **محاولة اختصار الطريق بالقفز فوق صناديق الاقتراع دون مبرر يمكن أن تحول الثورة إلى مؤامرة محكوم عليها بالفناء.**



التخلص من التبعية
واجب القوى الوطنية

د. خليل حسن خليل



أصبح مصطلح «**التبعية**» مفهوما الآن لدى كثرة من الناس، سواء كانوا متخصصين، أم مواطنين عاديين. وهو يصور علاقة بين اقتصاديات ضعيفة ،واقتصاديات أخرى مهيمنة. بعبارة أخرى، يصور العلاقة بين بلدان العالم الثالث، وبين البلاد الرأسمالية الصناعية، حيث تسيطر هذه الأخيرة على الأولى، عن طريق شركاتها العابرة للقوميات . وتستنزف جانبا كبيرا من ثرواتها فى شكل تجارة غير متكافئة ، وأرباح عالية، وفوائد كبيرة على رؤوس أموالها، بالتفصيل ، الذى سبق قوله فى مقالاتنا عن التبعية فى الأعداد السابقة من اليسار..

والتبعية أخطر من الاستعمار التقليدى. كان الاستعمار القديم فجا، يباشر الاستغلال للمستعمرات، بطريقة مباشرة علنية.. عساكره وأساطيله تحرس عملية الاستغلال الاقتصادى جهارا نهارا. فظهر الجانب العسكرى والسياسى لهذا الاستعمار، واثار القوى الوطنية، وناضلت الشعوب للتخلص منه وما إن وضعت الحرب العالمية أوزارها، حتى هبت شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية المستعمرة ، فطالبت بالاستقلال، وتحقق لكثير منها هذا الاستقلال السياسى، وجلاء عساكر الاحتلال عن أراضيها.

ولكن رؤوس الأموال فى الغرب، فى حاجة ماسه للمستعمرات القديمة، فهى أسواق واسعة لمنتجات الغرب الصناعية، وهى حقول كبيرة للمنتجات الأولية ، اللازمة لتلك الصناعة..

وتطلب الأمر أن تتطور وسيلة الاستغلال. فبدلا من النهب لثروات المستعمرات فى حراسة الجيوش المحتلة للمستعمرات، طبقت وسائل أخرى فاعلة ، قد لا تكون مرئية للشخص العادى، فالمستعمرات أصبحت مستقلة. ولكن المعروف، أن الهدف الأكبر للاستعمار، هو الاستغلال الاقتصادى، ولا بأس أن تقوم بذلك الشركات الاحتكارية، العابرة للقوميات، حيث تفرض على بلاد العالم الثالث، وهو موطن المستعمرات القديمة، تبعية خاصة بالتجارة والتكنولوجيا، ورأس المال، أكثر كثافة وإحكاما منها فى الفترة القديمة.

وأصبح الاستغلال شرعيا، تؤيده، وتطلبه بعض حكومات العالم الثالث. ولا بأس بتلك الحكومات ،ورجال أعمالها، فكثير منهم يفضل التبعية، وأن يعيش طفيليا تابعا لرأس المال الأجنبى، وأن الحكومات يعود عليها بعض الآداء الظاهرة، فى شكل ما يسمى«بالمعونات».

وقد ظهرت قصة المعونات فى مصر، فى الأيام الأخيرة، حيث الغيت المعونات الأمريكية ، باقتراح «شيخ» من مجلس الشيوخ الأمريكى، أو لجنة من لجانه، متعاطفة مع إسرائيل، وما أكثر المتعاطفين فى أمريكا مع إسرائيل ضد العرب.

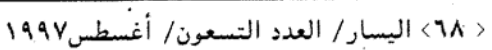
وقد آثار نبأ قطع المعونة فزعا فى الدوائر الرسمية، وبدأ بعض الكتاب المؤيدين للمعونات فى مهاجمتها، والتقليل من شأنها. ورددوا ما اوضحه الاشتراكيون من قبل ،من أن هذه ليست معونات خالصة ، ولكنها تخدم الاقتصاد الأمريكى. فهى تخلق وظائف للخبراء الامريكيين فى البلاد المعانة. وتشترط إنفاق حصيلة المعونة فى شراء سلع أمريكية رأسمالية أو استهلاكية : أى تشجيع التجارة والصادرات الأمريكية. وبطبيعة الحال، لم يتعرض هؤلاء الكتاب لبقية الاضرار السياسية والاقتصادية التى تنجم عن التبعية ،والقيود السيادية ، التى يمكن أن تفرضها فى المجال السياسى والقومى. فكثير من الحكومات، مثلا، لا تستطيع ان ترفض تعليمات صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للتعمير،- وهما مؤسستان دوليتان من حيث الشكل، أمريكيتان من حيث الموضوع- حتى لو كانت ضارة بشعوبها. هاتان المؤسستان تشرفان على تدعيم النظام الرأسمالى، وتضعان برامج «الخصخصة» للحكومات التابعة، وتحميان مصالح الدول الرأسمالية الدائنة واستثماراتها فى البلدان «النامية». وتفتحان فرصا أعلى ربحاً لرأس المال الاجنبى، وبذلك تحاولان حل أزمة الركود التى تعترى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة منذ زمن بعيد، بفتح مجالات استثمارية فى البلاد المقترضة.

ومن المعروف أن شطب الاعتمادات المخصصة لمصر، قد اقترح، رغم محاولات الحكومة المصرية «المخلصة» فى إرضاء الرأسمالية الأمريكية بكافة السبل.

وبغض النظر عما هى النشاطات ، التى تستخدم فيها تلك المعونات، وهل هى مشروعات تنموية حقيقية،أم مشروعات أخرى لازمة لوضع الحكومة، فالمهم أن الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية، هو الاعتماد على مصدر غير مضمون، يمكن أن يتوقف فى أية لحظة يتعارض فيها مع القضايا القومية، أو الاجتماعية الخاصة بالبلد الذى يتلقى المعونة .

نقول إن التبعية أخطر من الاستعمار ، لأن الشركات العابرة للقوميات التى تفرضها قد استطاعت أن تكسب الحكومات إلى جانبها ،وكذلك بعض رجال الأعمال.

ومن المصالح المحلية للحكومات أن الشركة تعاون فى تقديم بعض المعونات إليها، كما سبق القول. كذلك فهى تقدم وظائف مرموقة ماليا لابناء الوزراء ، واقاربهم ، وتقدم لهم نشاطاً تابعا لنشاطاتها.



كتوكيلات ،ومقاولات، واعمالا من الباطن، وهي تفعل ذلك بالنسبة لفريق من رجال الأعمال، الذين يجدون في الشركة الاجنبية ضمانا كبيرا لنجاح اعمالهم كتابعين ، او شركاء. هؤلاء، ينسون أن النضال لتحقيق الاستقلال الاقتصادي يعتبر الهدف الأكبر للاستقلال السياسي وأن الاقتصاديين العظام، أمثال طلعت حرب، هم الذين قادوا عملية الصناعة في مصر في فترة من أحلك فترات الاستعمار البريطاني في مصر. قادوها بفخر ونجاح، خلدهم من أجلها التاريخ.

وإذا كانت الحكومة التي يفترض فيها أنها تمثل الشعب، راضية عن تلك الشركات، ومتحالفة معها في استراتيجيتها ، التي تؤدي إلى تخلف بلادها، فهنا تكون الطامة الكبرى، حيث تكون الحكومة ، ورجال الأعمال حلفاء للشركات ، التي تتسبب في إفقار شعوبها وفي تخلفهم.

وأخطر من ذلك أن بعض الحكومات تدعو لتلك الفلسفة، بجعل القوانين في خدمة الشركة ورؤوس أموالها واستثماراتها. أيا كانت تلك الاستثمارات نافعة للاقتصاد القومي، أم ضارة به . وبهذا تحاول الحكومة أن تقنع شعبها بفوائد التعاون مع الشركة، أي بفوائد التبعية!

وأرجو أن يتمكن الدارسون للمشروعات التي يستثمر فيها رأس المال الاجنبي من أن يبينوا لنا ما إذا كانت تلك المشروعات مؤدية للتنمية الحقيقية ،ومشروعاتها الجادة في إقامة قاعدة صناعية صلبة أم أنها استثمارات خفيفة طفيلية ، ومشروعات غير تنموية، أي استهلاكية ترفية، أو في مضاربات عقارية، ومالية في البورصة أو غيرها.. المهم نحن نقول إن اطلاق الاستثمارات الأجنبية ، دون قيد، كما هو الحال في بعض القوانين المشجعة لرأس المال الأجنبي. قد يؤدي إلى كارثة.. والكوارث التي حدثت لمصر من رؤوس الأموال الأجنبية ،معروفة ، ويجب أن نضعها أمام أعيننا دائما.

ومن الاقتراحات الساذجة التي يقترحها بعض الكتاب للحكومة، أن فتح الباب على مصراعيه، للاستثمار الأجنبي ، سوف يؤدي إلى أن تنضم مصر إلى مجموعة «النمور الآسيوية». وهذا اقتراح ساذج بقدر ما هو غير سليم.

«فالنمور الآسيوية» ليست في الحقيقة نمورا ، ولكنها مجموعة من القطط! لها وضع خاص: فهي في معظمها جزر بنت ثرواتها على التجارة.. فهونج كونج، التي عادت أخيرا إلى الصين، أمرها معروف. وسنغافورة كذلك وكوريا الجنوبية ، بلد محتل بواسطة القوات الأمريكية.. تعمل في الشركات الأمريكية بحرية كاملة.. ولم يؤد كونها«نمرا» إلى انعكاس ذلك على جماهيرها. فالاضرابات والاعتصامات والتظاهرات السياسية ضد الحكومة وضد الأمريكيين لا تنقطع .. فليس هناك استقرار سياسي، المفروض أن الاقتصاد الناجح يؤدي إليه.. وجموع العمال والخدم، الذين هاجروا من بلاد «النمر الاسيوي الكوري» إلى بلاد البترول العربي، عددهم كبير جدا، كان أولى بهم هذا الرواج الذي يقول به أصحاب نظرية النمور» والحال كذلك في تايوان: محتلة وخاضعة للامريكان في كل الاتجاهات.

وهناك ظاهرتان يجب دراستهما جيدا فيما يتعلق بهذه النمور: أولا دور الشركات العابرة للقوميات.. وهل الاستثمارات هنا حقا كورية جنوبية،أو تايوانية أو غيرها ، أم أن المشروعات فروع للشركات الكبرى العابرة للقوميات. وثانيا: أرقام الدخل التي أسست عليها نظرية «النمور» ، أو أرقام الناتج المحلي الاجمالي.. هذا الارقام مخادعه فهي تعطي صوره للدخل القومي، بما فيه نصيب الشركات الأجنبية الكبيرة. وهي يجب أن تطرح من الارقام التي تذاع، نصيب تلك الشركات من الناتج المحلي الاجمالي.. من ارباح وفوائد وأجور وغيرها.. لنكون في وضع نصف فيه أن البلد نمر، أم قط. حينما نستبعد كل هذه المسائل نجد أن ما يتبقى للمواطنين ، أقل من الارقام المعلنة بكثير..

ونحن هنا لا نفرق في تقييم معيار الناتج المحلي الاجمالي، كمعيار لقياس الفقر أو التقدم، فالارقام خادعة، وقد يكون نصيب الرأسمالية أجانب ومحليين، ممثلا للجانب الأكبر من نتائج التنمية وبذلك، لا تكون التنمية تنمية للشعوب، ولكن تنمية «للنمور» الرأسمالية أجانب أم محليين» الذين يفترسون الشعوب في جنوب وشرق آسيا.

والتخلص من التبعية ليس عسيرا.. فتركيز التجارة مع الدول الرأسمالية الصناعية ، يمكن أن يخفف ، دون صعوبات كبيرة.. فاذا كانت التجارة العربية مع تلك البلاد تصل إلى ٧٠٪ من مجمل تلك التجارة. يمكن تخفيضها بسهولة في عشر سنوات مثلا إلى ٤٠٪ و الـ ٣٠٪ الباقية يمكن أن توزع على المجموعات التجارية الأخرى: المجموعة العربية، يمكن زيادتها زيادة متواضعة بمقدار ٢٪ سنويا مثلا لتصل إلى نحو ١٠٪ . ويوزع الباقي بين بلدان العالم الثالث وبلدان شرق أوروبا.. ويمكن أن يحدث ذلك بسهولة أكبر بعد قيام المشروعات العربية: منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة.

كذلك فالتكامل العربي، يمكن أن يعاون المجهودات القطرية للتنصل التدريجي من التبعية التكنولوجية وما تجمع لدى الدول العربية من فائض النفط، أو حتى البلاد غير النفطية كمصر، التي جمعت نحو ٢٠ مليار دولار نقدا أجنبيا احتياطيا ، يمكن بسهولة أن تتمكن الاقطار العربية فرادى، أو جماعة ، من بدء الاستراتيجية الجماعية للاعتماد على الذات.

إذن القضاء على التبعية، والاعتماد على الذات في تنمية مستقلة ، أمر ممكن، وليس عسيرا. والفوائد السياسية والقومية، إلى جانب الفوائد الاقتصادية يمكن أن تتحقق.. وذلك اذا التزمت الحكومات ورجال الأعمال ببديهية التخلص من التبعية.

وعلى ذلك فدور القوى الوطنية أساس في الدعوة إلى النضال ضد التبعية.. والقوى الوطنية هي الاحزاب والجماعات والمثقفون ،والكتاب، والنقابات العمالية، والمهنية ،والجمعيات غير الحكومية، والجماهير العاملة في المصنع والحقل وقطاعات الخدمات.

لابد لهؤلاء جميعا أن يناضلوا نضالا شرسا ضد كل القوى المستفيدة، والداعية، والراضية عن التبعية فالوطن ملك لجماهيره. والجماهير العاملة والمثقفة، هي طلائع هذا الشعب.. ويجب أن تتلاحم هذه القوى للقضاء على التبعية ، التي هي استعمار جديد، أخطر من القديم.

الجماهير العاملة ،وهي الكثرة في الوطن. تريد وطناً لها ، لا وطنا مقصورا على القلة المستغلة، فالوطن لم يعد أرضاً خضراء، وسماء صافية فحسب، ولكن أرضا تسيطر عليها الجماهير، ويفحلونها لمصلحتهم، ومصنعا ينتج الخير والمستوى المعيشي الأعلى لهم ولابنائهم، ولن يرتضوا بأن تكون خيرات بلادهم للأجانب من ناحية وللقلة الرأسمالية الطفيلية من ناحية أخرى.



عن
درشبيجل
عدد
(٢٦) ٢٣
يونيو١٩٩٧
من علم
الآثار
وصية
فرعون

هل كانت **مملكة داود الكبرى**-والتى امتدت حسب العهد القديم من الفرات إلى البحر الابيض المتوسط- حقيقة أم مجرد أسطورة؟ هل حدث فعلا أن استولت الجيوش الاسرائيلية عسكريا على أرض كنعان كما نقرأ فى نص«**العهد القديم**»هل دونت المسماة الآن بكتب موسى فى القرن العاشر قبل المسيح أم مئات السنين بعد الميلاد ومن كتبها؟هذه بعض الأسئلة التى يتناولها مقال نشرته مجلة«**درشبيجل**» أكبر سياسية أسبوعية ألمانية(**٥ ملايين قارئ**) فى عدد(٢٦) الصادر فى ٢٣ يونيو ١٩٩٧. ونحن نقدم هنا ترجمة للمقال الذى يعطى صورة عن الابحاث التى يقوم بها علماء أوروبا من مختلف المذاهب الفكرية والدينية فى تاريخ العصور القديمة. وبالنص نتائج جديدة مثيرة توصل إليها البحث العلمى تخص مضمون «العهد القديم» من الانجيل. واهتمام**اليسار** بنشر هذا الموضوع مبعثه، إلى جانب فائدة الاطلاع على اتجاهات البحث العلمى فى العالم،أن دولة **إسرائيل** والقوى المناصرة لها تتخذ نصوص«**العهد القديم**» بمثابة حجة ملكية تبرر اغتصاب حقوق الشعب الفلسطينى فى وطنه، بل وتبرر القسوة الإجرامية فى التعامل مع الشعوب التى صورت كشعوب عدوة.وتجيب الأبحاث العلمية على أسئلة مثل: **هل تتطابق هذه النصوص مع الحقيقة التاريخية؟** وربما يفزع القارئ من ذهاب باحث للقول بأن شخصية النبى موسى تنطبق على سيرة حياة أمير مصرى. ولكن هذا القول نجده من قبل عند **سيجموند فرويد** فى روايته التاريخية التى صدرت عام ١٩٣٩ وعنوانها«**الرجل موسى وديانات التوحيد**». وبينما أعتمد **فرويد** فى بحثه على المنهج النفسى التحليلى يستخدم علماء الاثار والتاريخ القديم والمصريات وخبراء الأنجيل «العهد القديم» وسائل وأساليب البحث الأثرى والتاريخى.

هل كان مؤلفو العهد القديم محرفين للتاريخ؟

يمتد تاج الحرب الأزرق كالباذنجانة المتلئة فوق التمثال الكوارتز الذى يبلغ من العمر ٣٢٠٠ سنة. ومن تحته ينظر بعينين كبيرتين وبابتسامة متعبة فرعون شاب يعطى انطباعا حزينا.

ولكن الانطباع الناشئ خادع. لان الملك الإله «**امين ميسه**»Amenmesseكان انقلابيا أراد اخضاع أقوى بلاد العصر القديم بالقوة.

عمل **رولف كراوس** Rolf Krauss العالم بالمتحف المصرى فى برلين طوال ٢٠ سنة على فك لغز هذه الشخصية البالغة الغموض لواحد من حكام البلد الواقع على ضفاف النيل، والتى لم تترك سوى معلومات شحيحة عن سيرتها. وكانت نتيجة البحث ان هذا الابن الأصغر حاول منذ ١٢٠٣ سنة قبل ميلاد المسيح،وكان عمره وقتها نحو ٢٥ سنة، حاول أن يطيح بالملك **سيت (سيتى أو سيتوس) الثانى** ليتربع هو على العرش.وكان هذا الملك والده هو بالذات. وغرقت البلاد فى صراع دموى لسنوات أربع.

هذا المغتصب بالتحديد. والذى خلد نفسه فى ستة تماثيل ضخمة فى «العاصمة المضادة طيبة» .هو حسب رأى **كراوس، نفس الشخص الاعجازى الذى ذكره الانجيل، هو الذى شق البحر الأحمر وأتى بالوصايا العشر من سيناء : هو موسى.**

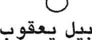
فى الشهر الماضى قدم **كراوس** فرضيته المذهلة أمام جمهور مختار فى جامعة **هايدلبرج** .واستمع ٤٥ من الباحثين فى **الانجيل(العهد القديم)**،وعلماء الآثار، وعلماء المصريات إلى محاضرة الضيف القادم من برلين ليقلب أسطورة «الأب الأصلى» الانجيلية رأسا على عقب.

هل يعقل أن يكون أحد الفراعنة هو النبى؟ هل قاد مصرى اليهود إلى أرض الميعاد؟ والعجيب أن هذا الكلام على غرابته لم يثر أى دهشة لدى المستمعين. قالت عالمة المصريات **فريدريكه سايفريد** من **هايدلبرج** النظرية معقولة والحجج التى تدلل عليها قاطعة.

والباحثون فى **الانجيل** اعتادوا المفاجئات. اذ تبين تحت نيران الابحاث العلمية أن المحتوى التاريخى الاساسى **للعهد القديم** ليس سوى منوعات تخيلية: هناك تهوم شخصيات حقيقية فى عوالم خادعة زائفة تاريخيا، وفيه يتداخل الخيال والحقيقة. وكان علماء الاثار أساسا قد وجهوا فى السنوات الأخيرة ضربات مدمرة للعهد القديم. وكانت حصيلة البحث والتقصى فى الأراضى المقدسة ميقظة:

* **ان خروج القبائل اليهودية من مصرExodusما هو إلا أسطورة.**
* **ان مملكة داود الكبرى -والتى امتدت حسب الانجيل من الفرات إلى البحر الابيض المتوسط- لم توجد.**
* **لم يحدث أبدا أن أستولت الجيوش الاسرائيلية عسكريا على كنعان كما يزعم العهد القديم.**
* **ان اصحاحات موسى الخمسة لم تنشأ فى القرن العاشر قبل المسيح بل ٥٠٠ سنة بعده.**

وتأتى هذه المعارف الجديدة بخيبة أمل للباحثين الذين أخذوا التاريخ القديم لإسرائيل حرفيا من العهد القديم. وحتى سنوات قريبة كان الرائج وسط هذه الجماعة أن **موسى** قد حرر الاثنى عشر قبيلة (اليهودية -المترجم) منذ نحو ٣٣٠٠ سنة من الأسر المصرى.



نبيل يعقوب

اكتشافات جديدة لعلم الآثار

تزعزع المضمون التاريخي

للعهد القديم

إحدى النقاط التى استند إليها الباحث هى ثانيا اصحاح **الخروج ١-١١** هناك يحكى أن اليهود اجبروا على العمل بالسخرة فى بناء مدينتى **«فيثوم ورعمسيس»** اللتين كانتا بمثابة مخازن. والبحث الحديث فى التاريخ القديم يقدر أن البدء ببناء مدينة رمسيس الواقعة على ضفاف النيل كان نحو عام ١٢٧٠ قبل الميلاد.

ولكن هل كان **«أبناء الله»** فعلا من صانعى أحجار البناء على ضفاف النيل؟ منذ عشر سنوات يقوم عالم المصريات **ادجار بوش Edgar pusch** من هيلدسهايم بحفريات فى مدينة رمسيس عاصمة الملك التى تبلغ مساحتها ١٥ كيلومترا مربعا. **ولم يجد أى أثر حتى الآن للعبرانيين العاملين بالسخرة.**

ولا دليل على الأحداث التالية التى يرويها **الانجيل** عن الخروج. بعد ٤٠ سنة من التيه فى الصحراء يسلم موسى القيادة ليشوع قائلا: «أنا اليوم ابن مئة وعشرين سنة . لا أستطيع الخروج والدخول بعد..»**(العهد القديم. تثنية ٣١-٢/ المترجم)** . ويستولى **يشوع** بهجمة عنيفة على أرض كنعان طاردا الشعب الذى كان مقيما بها بالنار والسيف. ويصف إصحاح يشوع المعارك بشكل درامى. عاى والخليل(حبرون) سويت بهما الأرض.'واريحا التى تهاوت أسوارها بفعل نفير أبواق «الكهنة السبعة» يحتلها ٤٠٠٠ إسرائيلى.

هل كان هذا خيال؟ منذ سنوات عديدة تبحث فرق حفر اسرائيلية عن قرائن تشير لمعارك جرت فى العصر الحديدى فى فلسطين- ولكن بلا طائل.

صمم **اسرائيل فينكلشتاين** ،وهو عالم آثار من **تل أبيب** ، سيناريو جديدا تماما لعملية الاستيطان . بناء على هذا السيناريو جاء رعاة غنم رحل ١٢٠٠ سنة قبل الميلاد من شرق الاردن إلى فلسطين. وقاموا ببناء قرى جبلية صغيرة وعاشوا بسلام إلى جانب الكنعانيين الذين كانت مدنهم مقامة فى الوديان. لا أثر لحرب.

بعد الابحاث الدقيقة التى قام بها العلماء لم يبق هناك كثير من آثار **المملكة الكبرى فى ظل الملك داود**، والتى يفترض أن تكون قد تلت الأحداث الموصوفة. وكان مدون كتب موسى هو الكاتب الرسمى لبلاد داود طبقا للرؤية السائدة حتى الآن.

على كل حال يجوز أن تكون هذه الشخصية الاسطورية قد عاشت لمدة قصيرة وعلى مساحة أصغر بكثير . ولكن من غير المحتمل أن تكون جميع **الاسباط** (القبائل) العشر قد عاشت فى ظلها. **إن اثبات وجود «اثنية» اسرائيلية ممكن فقط ابتداء من العهد الرومانى** . قبل ذلك كانت البلاد متنازعة بين قبائل ودول قزمية ومجموعات متصارعة.

علاوة على هذا كان الشعب يرزح على الدوام تحت النير الأجنبى الذى يعد تهديدا لهوية قومية هى على كل حال هشة **فحتى عام ١٠٠٠ ق. م**،كانت **مصر تحكم ذلك البلد** . ثم أصبح مستعمرة فى إطار الامبراطورية الأشورية الجديدة. تلا ذلك احتلاله من مملكة" **بابل الجديدة والفرس»**. وحوالى سنة ٣٣٠ ق. م. أحتل **اسكندر الأكبر** جبل الزيتون . وأخيرا جاء الرومان.

كان ملك **بابل نبوخذنصر** بالغ القسوة فقد **دمر أورشليم** فى سنة ٥٨٧ ق. م. ونفى الفئة العالية إلى بابل.

ويقبل الآن معظم الباحثين المتخصصين فى الانجيل أن الجزء الأساسى من نص العهد القديم أنشئ بعد هذا الترحيل الجماعى. ويقول بيرند يورج ديبنر العالم المتخصص فى العهد القديم من مدينة هايدلبرج **ان حكاية الخروج والاسطورة عن امبراطورية داود إنما هما «اعادة اسقاط لاحلام القوة العظمى على الماضى».**

بهذه النقطة يمسك أيضا الباحث **كراوس** (برلين)الذى **يتعقب اثر موسى**. واطروحته تقول إن مؤلف كتب موسى الخمسة، ويقال له **ياهوى** هو يهودى من جيل ما بعد فترة النفى، يضفى على تاريخ شعبه طابعا بطوليا، ويسبغ عليه الوحدة والانسجام، ويعتمد على خياله فى مد هذا التاريخ إلى الماضى.

النبى المتجه إلى الماضى يأخذ دور المؤرخ: فمن الشوق العميق اخترع الياهوى تاريخا مجيدا لشعبه فى عصور ما قبل التاريخ-شعب اختاره الله ليحتل الأرض المقدسة- شئ مثل كتاب دعائى يراد به التعويض عن البؤس السياسى الحقيقى.

ويقول **كراوس** : لهذا الغرض بحث الرجل عن «شخصية تاريخية عالية المقام» ليعيد تشكيلها لتصبح اللاعب الرئيسى فى حكايته عن الخروج.

والمادة الخام لقصته الخيالية يمكن ان يكون قد نقلها حرفيا عن العالم **الاسكندرى مانيتو Manetho الذى يذكر** الملك المغتصب والمنبوذ **«أمين ميسه»** فى كتابه ذى الاجزاء الثلاثة عن تاريخ مصر.

وتكتسب فرضية الخبير البرلينى قوة إثباتها من التفاصيل **.فليس بالانجيل سوى معلومات شحيحة عن شخصية موسى. فهو ينشأ** كطفل تبنته واحدة من بنات فرعون، ويتزوج نوبية ثم يترك مصر هاربا بسبب قتله أحد الأشخاص.

على العكس من ذلك نجد فى الاساطير غير الانجيلية، وهى الاساطير المتوارثة عن شخصية موسى عند العالمين اليهوديين **اليونانيين فيلو ويوزيفوس فلافيوس** ، وأيضا فى بعض المصادر الرابينية ، نجد رجل سيناء ظاهرا أمامنا بشكل أكثر وضوحا.

هناك نجد بطل الانجيل موصوفا **«كأمير مصرى»** عاش فى القرن الثالث عشر قبل الميلاد فى **كوش** (بالنوبة) حاكما بالنيابة عن الملك لمدة عشر سنوات. وبسبب صراع شديد على العرش اضطر للرحيل من وطنه. واحد التفاصيل الخاصة بسيرة حياته تقول إن والدا موسى ارتبطا بعلاقة قرابة (العمة وابن الاخ أو ابن الاخت).

هذه الأوصاف التى تشبه ورقة بحث عن فاعل تتفق بكل دقة مع سيرة حياة منتهك القانون والانقلابى الفرعون **أمين ميسه . اعاد كراوس** تركيب سيرة حياة هذا الملك الغامض اعتمادا على اثر مكتوب بالهيروغليفية عثر عليه حديثا.

***أمين ميسه** يدير لسنوات عديدة «كتائب للملك» الاقليم المصرى الغنى بالذهب كوش، ويقع الاقليم جنوب الشلال الأول عند أسوان.

* ويتزوج أميرة من كوش

* **والد أمين ميسه** الفرعون سيتوس الثانى متزوج من خالته تاخات Tachat.

*بعد تتويج الوالد(١٢٠٤ق. م) يقوم الأبن بانقلاب معتمدا على جيش احتلاله النوبى ويخضع جنوب البلاد لسيطرته . ويوعز **بتنصيب نفسه** على«عرش مضاد» فى طيبة.

ولكن بعد صراع دام على السلطة استطاع الملك **سيت الثانى** الانتصار على ابنه العاصى.

هل كانت سيرة حياة هذا الولد المتعطش للسلطة هى الأصل الذى استند إليه **الياهوى** ثم أضاف إليه فى روايته التاريخية الخيالية؟ ان صح هذا يكون العهد القديم حسب قول **كراوس ليس سوى ادب- وإن كان ادبا جيداً- إلا أنه ليس تاريخا حقيقياً».**

تتفق أعداد متزايدة من المعلقين المستنيرين على تاريخ الانجيل تماما مع هذه الاستنتاجات... وقد اتخذ عالم اللاهوت **ديبنر** وهو من كبار الاكاديميين فى **هايدلبرج** موقفا حاسما بناء على الاكتشافات الجديدة وصرح بأن **«العهد القديم يشبه الاسطورة، ولا مجال لاستخدامه ككتاب للتاريخ».**



شحاته هارون

لا حيلة للمرء أمام العشق

د. رفعت السعيد

ما من مرة رأيت المحامي شحاته هارون الا وتذكرت أمرين:
قول الشاعر العربي:
أمر على الديار ديار ليلي
أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
وما حب الديار شغفن قلبي
ولكن حب من سكن الديارا.
وقول **كينز:** «ليس من الصعب قبول الجديد، لكنه من الصعب جدا التخلص من القديم المترسب في مناحي عقلنا».
فشحاته هارون رجل ذاب عشقا في مصر و المصريين، وقضى حياته كلها يقبل أعتابها وأعتابهم، لكنها هي وهم ظلت تدير له ظهرها وظهرهم.. **أليس يهوديا.**
ولا حيلة في العشق.**فأنت يهودي وهذا حقك ، وأنت مصري وهذا عشقك**، وما أصعب أن تتمسك بالحق والعشق معا، خاصة اذا كان المعشوق ينكر عليك -في واقع الأمر- حقك في الجمع بين الأمرين.
وتماما كما قال كينز تمتلك مصر قانونا ودستورا وقواعد للعمل تكفل للجميع حقوقهم وهم يهود، لكن الأوراق شئ والواقع المرير شئ آخر. فالقديم يبقى مترسبا في مناحي العقل المصري ليفرق بين المصريين بسبب من الدين.
لا يعرف الشوق الا من يكابده.. ولا الصبابه إلا من يعانيها
هكذا عاش **شحاته هارون** يعاني من شوقه وصبابته ويرغم كل شئ يبقى مصرياً شامخاً لعله أكثر مصرية من كثيرين يكثرون من الثرثرة عن مصر وباسمها.
الاسم: **شحاته هارن سلفيرو.**
تاريخ الميلاد: ١٩٢٠
محل الميلاد: القاهرة
المهنة: محام
الديانة: يهودي
الوضع التنظيمي: عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع
منذ أجيال عديدة عاشت الاسرة في مصر. جده **زكي كرايم** كان يهوديا متمسكا بدينه فبنى معبداً (عام ١٩٢٥) أسمى معبد **باعاد اسحق.**
الاب موظف في محلات شيكوريل.. وكان هو أيضا متديناً فأحضر له حاخاما ليدرس له الديانة اليهودية في البيت ، وظل الفتى طوال الفترة من سن التاسعة وحتى الثالثة عشرة يحفظ التوراة على يدى الحاخام، لكن الأب يعرف قيمة اللغة العربية لمصري يعيش وسيعيش في مصر فأحضر له شيخا معمما ليدرس له اللغة العربية في المنزل. وهو في هذا الحين طالب في مدرسة الفرير بباب اللوق. ونتوقف لنتأمل تشابك خيوط النسيج «**فتماما كما احتوى الهلال في علم مصر على ثلاث نجوم.. كانت أفكار الفتى تتشكل متشابكة مع الديانات الثلاث**: في البيت حاخام وشيخ معمم، وفي المدرسة آباء كاثوليك متشددون.
وفي مدرسة الفرير يظل بعيداً عن السياسة (وإن كان قد أسهم عام ١٩٣٥ في تنظيم إضراب بمدرسة الفرير لعله الأول والأخير في مدرسة كهذه) . لكنه يقتحم ميدان السياسة أو بالدقة تقتحمه السياسة في كلية **الحقوق**، فكيف له أن يبتعد عن معارك السياسة وسط طلاب يتوقدون حماسا وثورية وانفعالا.. طلاب من بينهم **عبد الرحمن الشرقاوي ،ومحمد عوده وغيرهما.الشرقاوي كان** يستحثه على اللحاق به في ساحة **مصر الفتاة** طالبه ببرنامجهم ليطلع عليه، لكن تشددهم استبعده عن ساحتهم، وبقى كما كان.. يميل نحو **الوفد.**
وأسأله (في محضر نقاش أجرى في ٢٥-٤-١٩٧٤)
كيف أصبحت شيوعيا؟
.. لكنه دوما يدهشك باجابات غير متوقعة.
.. أول مرة سمعت كلمة **شيوعية** كانت عندما أحلت إلى مجلس تأديب الحقوق أنا **ومحمد عوده** ..الاستاذ المحقق سأل **محمد عوده** هل أنت وفدي؟ فاجاب: لا. أنا شيوعي».
وتبقى الكلمة بلا معنى ولا صدى. يتطلع الفتى.. يحاول الانضمام **لنادى المكابي** ثم يتباعد ، إنضم إلى«**عصبة مكافحة العداء للسامية**» ثم تباعد.. حضر اجتماعا صهيونيا ورفض .. التقى بضابط انجليزى اسمه «**زاميت هيمنز**» كلمه كثيرا عن **الاشتراكية والشيوعية** ..لكن الأمر يظل غائما.
تخرج من كلية الحقوق .عمل محاميا . والتقى بأحد زملاء أبيه في العمل هو **ديفيد ناحوم** (كان رئيس نقابة عمال المحال التجارية) تحدث معه طويلا عن **الشيوعية..** وقابله مع **هنرى كورييل** . وانضم إلى **ح .م(الحركة المصرية للتحرر الوطني)..**
كان مصريا صرفا ولهذا لا مجال لضمه إلى قسم الاجانب. وبقى شيوعيا مصريا مع المصريين.
وسرعان ما يقبض عليه. في محل **بج بن** في شارع سليمان باشا تلاقت ثلاثة رؤوس، تقاربت من بعضها لتستمع إلى الهمسات المتبادلة .. رآهم ضابط من البوليس السياسي تعرف على أحد الرؤوس «**هنرى كورييل**» قبض عليهم. وصارت نكتة فلم يجد الضابط مبرراً للقبض عليهم سلوى أنهم كانوا يتهامسون.
وبدأت **وقائع الاعتقالات المتكررة بليلة في نقطة كوتسكا .. وليال أخرى.**
دهش «الأب» كيف يعمل ابنه بالسياسة سأله في براءة مريرة«أنت عايز تبقى وزير في بلاد المسلمين؟».
وفي **١٩٤٦** قبض عليه في **قضية الشيوعية الكبرى.**
وفي ١٩٤٨ اعتقل مع اعلان الاحكام العرفية.
زوجته **مارسيل** «فرنسية الجنسية» كانت دوما معه. ساندته . وقفت إلى جواره.
ذات يوم وفيما هو مقبوض عليه عرضت عليها السفارة الفرنسية ان تسافر إلى فرنسا ثم يلحق بها زوجها ..لكن لا حيلة لها ، فغرام الزوج معلق بأعتاب مصر.. ولا حيلة للمرء أمام العشق.
**
ومنذ عام ١٩٤٨ تبدأ منظومة حياة جديدة. وغريبه.
أن تصمم أن تكون مصريا .
أن تناضل كي تبقى مصريا.
ان تحتمل آلام ان تكون مصريا .. ويهوديا في آن واحد.
ذات يوم فاض الكيل بالابنة «**ماجدة**» مدرسة التربية الاجتماعية قالت «اليهود في المنطقة معزولين زي الكلب الجربان» جرحتها العبارة .وجرحها أكثر-وهي بعد في أولى اعدادي- أن المدرسة **لا تعرف الفارق بين اليهودية(الديانة) .. وبين إسرائيل (الدولة) وبين الصهيونية (السياسة).** حبست دموعها وانسحبت من الفصل، المدرسة دهشت (ربما قالت العبارة عن جهل .. وبحسن نية) ورفضت **ماجدة** ان تعود إلى الفصل إلا إذا اعتذرت المدرسة ، واعتذرت لها المدرسة أمام الجميع.
هكذا كان **شحاته** دوما وهكذا علم أولاده..
«**احترموا أنفسكم، يحترمكم الناس».**
ويحتفظ **شحاته** بأرشيف لرسائل وبرقيات ومقالات لا حصر لها.. يمكن كلها أن تتلخص في عبارة واحدة» **لا حيلة للعاشق في عشقه»**

.رجل يصمم أن يعاند التيار..
وان يفرض على الجميع وضعه المميز مصرى يهودى، يعتز بمصريته ويتمسك بيهوديته..

مصرى- شيوعى- يهودى- وتقوده هذه التركيبة إلى مواقف مميزة..

فى عام **١٩٥٦** وعلى أثر **العدوان الثلاثى** .. يوضع مكتبه تحت الحراسة .. ويقبض عليه(هذه المرة كيهودى فالشيوعيون كانوا هناك فى أعماق بورسعيد يحاربون العدوان)ثم تتضح الرؤية. يفرج عنه. وترفع الحراسة.

*وفى عام **١٩٦٧..وعندما تندلع الحرب مرة أخرى مع اسرائيل يرسل إلى نقيب المحامين معلنا تطوعه فى كتيبة المحامين..** واضعا نفسه تحت تصرفها. ومع ذلك فقد اعتقل .. ايضا كيهودى ليفرج عنه بعد فترة.

لكنه قبلها بثلاثة أشهر كان قد وجه رسالة لحاسمة إلى **جمال عبد الناصر**..يقول فيها «فى إطار الصيغة الجديدة المطروحة اليوم على منطقتنا للمعركة الدائرة بين الاستعمار والرجعية والعنصرية الاسرائيلية من جهة ، وبين القوى الثورية من الجهة المقابلة، فما من شك ان للتقدميين من اليهود دورهم الايجابى ومكانهم بين صفوف القوى الثورية». وظل شحاته مصمما على أن يلقن عبد الناصر الدرس. محتجا على التمييز بسبب من الدين ويقول فى ذات الرسالة: «كيف يمكننى أن أعلل سياسيا:

-اننى وغيرى من اليهود محرومون من واجب الخدمة العسكرية.

-اننى وغيرى من اليهود لا أستطيع مغادرة مصر الا نهائيا بعد التنازل عن الجنسية المصرية.

-اننى وغيرى من اليهود محرومون من حق العمل فى المؤسسات العامة..».

.. ويكون الاعتقال -فى المناسبات- محاولة لتطويع هذا اليهودى المشاكس .. الذى يصمم على ان يغير المعادلة السائدة، ويثبت ان **الشيوعى يمكنه أن يجمع بين ولاء تام للوطن، وبين التمسك بديانته.**

*ويظل يخوض معركته الصعبة ليعلم حتى هؤلاء الذين يرفضون تعلم ما هو عاقل ومعقول. تقدم بطلب لنقابة المحامين لقيده بجدول المحامين أمام محكمة النقض..**ورفض الطلب لأنه** .. ويرسل برقية إلى **عبد الناصر**«قبلت النقابة جميع الطلبات باستثناء طلبى دون سبب إلا أننى يهودى، وليس هذا جرما مانعاً».

وترضخ النقابة

* ويواصل **شحاته هارون** معركته بأمل ان يغرس فى التراب المصرى قبول معادلته .. العادلة.

وبعد **حرب ١٩٧٣** يكتب **شحاته هارون«لقد قضى العبور نهائيا، وبما لا رجعة فيه على أسطورة أن اسرائيل لا تهزم»**

ويقول : «إنه وإن كانت الدوائر الصهيونية الامريكية هى ركيزة اسرائيل الاولى فكريا ودينيا ، فانه يستحيل على هذه الركيزة وحدها وبمفردها وبرغم ثقلها ، حمل الولايات الأمريكية على تقديم ذلك القدر من التأييد والعون، لولا المصالح الاقتصادية الأمريكية الهائلة التى هى قطعا وبلا منازع المؤيدة الرئيسية لاسرائيل، فاذا صيغت هذه المصالح.. انتهى تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل»(**مجلة الطليعة- اكتوبر ١٩٧٤**).

* ويقبض عليه فى **يناير ١٩٧٥**، ويعتقد شحاته أنه قبض عليه بسبب هذا المقال(راجع : شحاته هارون -يهودى القاهرةص١٥) وتثير الصحف (**الحكومية**) ضجيجا حول اليهودى الذى قبض عليه إثر المظاهرات الصاخبة، وتكذب قائله «**يهودى بين المتظاهرين»** وعندما يفرج عنه يجرى معه **صلاح حافظ** حديثا مثيرا فى **روزاليوسف**(٢ مارس ١٩٧٥) -ونستمع إلى شحاته:

«**نعم أنا يهودى** . **ونعم أنا يسارى.. ولكن الصفة الاهم هى أننى مصرى** .. وفى حدود معلوماتى لا يشترط لكى اكون مصريا أن أغير دينى، وأغير معتقداتى السياسية».

«-ما من جهة فى الدولة تجهل نشاطى داخل البلاد وخارجها ضد الصهيونية».

-أنا **يهودى ضد الصهيونية** تماما كما تكون مسلما وترفض الاخوان المسلمين».

-الصهاينة **يعتبروننى خائنا** .وفى بعض البلدان التى أسافر إليها، يرفض بعض اليهود مقابلتى لاننى اردد هذه الافكار.

- لن اترك مصر، ولو قطعوا رقبتى، انها وطنى، حقى ، وواجبى».

* ثم تكون كامب ديفيد ويرفضها شحاته: «**اتفاقيات كامب ديفيد ليست فى رأيى سوى سلام أمريكى بشروط المؤسسة الصهيونية الحاكمة فى اسرائيل**»، وبالتالى فانها -فى اعتقادى -ضد مصالح الشعبين الاسرائيلى والفلسطينى.

(**مجلة القبس الكويتية** أكتوبر ١٩٨٠).

* ويظل **شحاته هارون** حاملا لواء الدفاع عن الوطن وعن حقوق المواطنة.. مدركا أنه لا يدافع عن نفسه وزوجته وبناته واليهود المصريين وحسب ، وإنما يدافع عن العقل المصرى والضمير المصرى الذى يتعين عليه أن يتخلص من كل الافكار الرجعية وغير الانسانية التى تفرق بين المصريين بسبب من الدين.

ويالها من معركة صعبة .. وطويلة .. ومريرة

وفى ١٠ يناير ١٩٧٦ يبعث إلى **أنور السادات** ببرقية يطالب فيها «بالغاء» كافة الاجراءات والقرارات -السرى منها والعلنى- التى تفرق فى المعاملة بين اليهود وغيرهم من المواطنين. وان يضع حدا للضغوط المؤذية حينا والخشنة حينا آخر، التى تفرضها عليهم بعض أجهزة وزارة الداخلية مما أشاع الرعب فى نفوسهم. وان يضع حدا للمقالات والاحاديث الاذاعية والتلفزيونية التى تحقر وتسفه من الدين اليهودى. ان يهود مصر جزء منها. كرامتهم من كرامتها وآمالهم من آمالها مهما ادعى السفهاء والمغرضون».

* وعندما بدأ تعيين عدد من الاخوة الاقباط فى عضوية مجلس الشعب.. أبرق مطالبا «بتعيين يهودى».

***

ويواصل **شحاته هارون معركته** . مثل البطل الأسطورى الاغريقى «**سيزيف**» ،لكنه يحمل على كاهله ثلاثة صخور ثقيلة . وليس حجراً واحداً . **عشقه لمصر التزامه بيهوديته، تمسكه بمعتقده** . يحملها معا. يصمم عليها معا.. ويحاول ان يصعد بها معا نحو المستقبل.

وبرغم صعوبة المرتقى . حاول . ولم يزل.

.. وعندما يتأسس **منبر اليسار** فى أبريل ١٩٧٦ يكون من أوائل مؤسسيه -ويواصل معه رحلته الشاقة والمبهرة فى آن واحد.

ليعلم المصريين كيف تكون المصرية ذهبا لا يصدأ ، بل يتألق دوماً.

وليعلمهم أن **اليسار هو رمز لمستقبل يكفل للانسان حقه المطلق فى الاعتقاد** وانه أيضا حافز لنضال لا يهدأ من أجل الوطن.. والانسان.

ويواصل **شحاته هارون** رحلته المبهرة.. معنا . ليلهمنا كيف يكون الصمود.. وكيف يكون التحدى.



الجنس فى محاكم التفتيش

د. سمير حنا صادق

لا أعلم كيف مر ما كتب عن الأبالسة ونسلهم دون أن يثير حوارا جادا مسئولا حول ما صرنا إليه.

لا أفهم كيف قرأنا هذا الكلام عن «إحليل» إبليس (وهى كلمة جميلة تستحضر من تراثنا لتضيف إلى ثروتنا اللغوية) الذى يضعه مع «احليل» الزوج فى الزوجة دون أن نفكر فى مناقشة جذرية عن هذا الاكتشاف البيولوجى الخطير الذى يفوق المكتشفات الجديدة فى الهندسة الوراثية ونقل الأعضاء.

لا أستطيع أن أعى كيف عميت أجهزة الاعلام والتعليم عن هذا الخطر الجسيم، **جبل الثلج الضخم، من الخرافات والدجل الذى تظهر قمته فتدلنا على طبيعته**. ولا أظن أن العصر الذى نعيشه يسمح لنا بأن نتجاهل ما يحمله هذا الجبل من خطر على أمننا القومى بل وعلى وجودنا ووجود أبنائنا.

وليسمح لى القارئ العزيز، وقد بلغت من السن أرذله، أن أطلب منه أن يشاركنى همومى، وأن أقص عليه ما حدث فى أوروبا فى القرن الخامس عشر، كما رواه عالم الفلك **كارل ساجان** فى كتابه الأخير.

كانت تنتشر فى أوروبا فى هذا الوقت أفكار متعددة عن عالم العفاريت، وعن حياتهم الجنسية. فقيل مثلا أن بعضهم كان يجامع النساء وأن بعضهم الآخر كان يجامع الرجال، وأن من يجامع الرجال كان أحيانا يأخذ السائل المنوى للذكر ويتحول إلى مجامعه النساء فيضع هذا السائل فيهن، وأن نسل هذه العملية يكون من السحرة والساحرات.

وكان من يجامع النساء من هذه العفاريت يسمى باللاتينيةIncubusوجمعهاIncubi(فى المواد: «الحضون») وكان من يجامع الرجال يدعى باللاتينيةSuccubusوجمعها Suc-cubi(فى المورد: «**السقوبة**»). وقيل فى وصف هذه العملية الجنسية الفريدة بأنها هى السبب فى«الكابوس» .وهو ما يسمى بالانجليزية.Nightmare وكلمةMare تعنى بالانجليزية «مهرة» ولكنها فى الأصل تعنى «عفريت يضغط على النائم»، مما يدفعنا أيضا للتساؤل عن علاقة لغوية بين«Incubus» و«كابوس».

وقد تصاعد هذا الاهتمام بالحياة الجنسية للعفاريت، حتى أصدر البابا **انوسنت الثامنInnocent الذى جلس على كرسى البابوية فى الفترة بين ١٤٨٤ - ١٤٩٢**، بيانا بابويا(Bull) قال فيه:

لقد وصل إلى سمعنا أن الذكور والاناث من البشر لا يمتنعون عن اقامة علاقات جنسية مع الحضونات والسقوبات، واذا استمرت هذه الظاهرة فان الكوارث ستحيق بالبشرية». ثم أوصى **انوسسنت** بتكوين «لجنة من أبنائنا **هنرى كرامر**Henry Kramer وجيمس سبرنجرJames Spring للبحث والتفتيش فى هذا الموضوع. وطلب منهم كتابة تقرير مفصل عن الظاهرة وعلاجها. فكتب السادة **كرامر وسبرنجز** تقريرا بعنوان مطرقة السحرMalleus. Maleficaruno وهى وثيقة وصفت بأنها وثيقة فى تاريخ الجنس البشرى*.

تقول «المطرقة» أنه اذا اتهم إنسان بالسحر فهو قطعا ساحر. وأن التعذيب هو الطريقة الوحيدة الناجحة والناجعة فى إثبات التهمة، فمن سيعترف بدون تعذيب بممارسة السحر؟ وأن المتهم لا حقوق له، ولا تعطى له فرصة مواجهة من اتهموه، وأن الزعم بأن سبب الاتهام هو الانتقام أو الغيرة أو الطمع لا يلتفت إليه، وأنه يجب استعمال طرق خاصة لتخليص المتهمين من الأبالسة قبل إعدامهم.

بهذه الوثيقة نمت الأشجار الخبيثة لمحاكم التفتيش فى كل أنحاء أوروبا وامتدت إلى أمريكا(«سالم» كما سيأتى فيما بعد) ، بل ويمكن الزعم بأنها كانت الجذور الفلسفية للمكارثية التى سادت الجو السياسى فى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية ،والتى كان **ريجان** أحد عملائها .. ولكن هذه قصة أخرى.

أصبحت هذه العملية (**مطاردة الساحرات**Witch Hunting)وسيلة سريعة للربح.فقد كان المتهمون وأقاربهم مكلفين بدفع مصاريف المحاكم ومنها مصاريف رجال الأمن المكلفين باستخراج الأدلة، ومصاريف مشروبات الحرس، ومصاريف استحضار المتخصصين فى التعذيب،بل ومكافآت أعضاء المحكمة عن كل ساحرة تدان.

كانت المحاكمات مشحونة بالجنس، ولا عجب، فقد كان الجانب الأكبر من المدعين والقضاه من الرهبان المحرومين جنسيا. ورغم أن«**وثيقة المطرقة**» لم تفرق بين الذكور والاناث، فان الأغلبية الساحقة ممن حوكموا كانوا من الفتيات والنساء. وكان من اجراءات المحاكمة الروتينية إزالة شعر العانة وفحص الاجزاء التناسلية الخارجية للمتهمات.

وانتشرت مهن جديدة لكسب العيش. فقد

ظهر في إنجلترا «الشكاكون» Prickers فقد انتشر زعم بأن الساحرات توجد على أجسامهن «علامات الشيطان» وهي عبارة عن «وحمة» إذا شكت بدبوس لا توجع ولا تدمى. واتسع مجال النشاط «الشكاكون» وادعاءاتهم وازداد عددهم، وكانوا عادة يعمدون إلى استعمال شكة خفيفة لا تدمى ولا توجع ولكنها تكفى للادانة، وعلى حبل المشنقة اعترف مجرم انه تسبب فى اعدام ٢٢٠ امرأة فى انجلترا واستكلندة بمكافأة تبلغ «٢٠ شلن» عن القطعة.

وكان الجميع طبعا يعترفون، وكانت كل معترفة تعترف أيضا على غيرها، فتزايد عدد المتهمات بمتتابعة هندسية، وقدر عدد من تم اعدامه على المحرقة بما يزيد عن مليون امرأة .وكان أسلوب الاعدام هو الحرق.

ولم تتوقف عمليات الاعدام على الساحرات فقط بل امتدت إلى كل من يعترض على عمليات الاعدام. فالاعتراض على الاعدام يعنى الاعتراض على الكنيسة، والاعتراض على الكنيسة يعنى تأييد العفاريت، وهو كفر يستحق من يمارسه الاعدام.

وفي عام ١٤٩٥ **مات انوسنت** بعد عدة محاولات لانقاذ حياته بنقل دم (تسبب فى وفاة ثلاثة أولاد) وبارضاعه من ثدى أم مرضعة، واكتشف بعد وفاته أنه ترك عشيقة وعدة أطفال.

واستمرت محاكم التفتيش **بعد أنوسنت**، ولم تتوقف على الساحرات، فقد كانت **الهرطقة** جريمة أفظع، ففى القرن السادس عشر حاول المفكر ورجل الدين الانجليزى **وليام** تندال-William Tin-dale ترجمة الانجيل(العهد الجديد) من اللاتينية إلى الانجليزية،وكان هذا سببا فى ثورة السلطات الكنيسية، اذا أنه تمكن رجل الشارع من قراءة الانجيل وتفهمه فانه سيصبح فى استطاعته اقامة علاقة مباشرة مع الرب، فتفقد الكنيسة سلطاتها عليه. وهكذا طورد **تندال** فى جميع أنحاء أوربا حتى قبض عليه وعذب ثم أحرق.

وتكررت محاكم التفتيش فى كل أرجاء العالم وامتدت سنين وسنين. وكان من أفظعها ما حدث فى الفترة بين مارس وسبتمبر ١٦٩٢ فى مدينة «**سالم**» بالولايات المتحدة (وقد سرد فى مقال فى اليسار فى أغسطس ١٩٩٥) وهو ما كان موحيا أساسيا لمسرحية **أوجين أونيل** الشهيرة «**البوتقة**» التى كتبها تعليقا على المكارثية، فقد نفذ حكم الاعدام شنقا فى ٣٢ سيدة أدينت بالسحر، ونفذ فى السيدة **جيلز كورى** (المدانة بنفس التهمة) حكم الاعدام سحقا بين حجرين من أحجار الطاحونة. وبعد أن هدأت الهستريا الجماعية بسنين أعترف المحلفون بالخطأ وأعترف الشهود بالكذب فى الشهادة، وأقيم نصب تذكارى للضحايا وعوض أهلهم ماديا.

فى أعماق النفوس البشرية يكمن وقود الرغبات الجنسية المكبوتة مع أفكار محاكم التفتيش وهناك دائما من يتمنى إشعالها وعلينا أن نحتفظ بيقظتنا لاخمادها.



تصحيح

فى مقال نشر بصحيفة قومية قال الكاتب أن العالم البريطانى **سى . بى. سنو** C. P. Snow **قد طالب بدمج ما سماه الكاتب «ثقافة العلوم الانسانية» و«ثقافة العلوم الطبيعية»**. وحقيقة الأمر أن **لورد سنو** فى محاضرته الشهيرة فى كامبردج فى أواخر الخمسينات، وفى مقالاته فى **السنداى تايمز**، وفى طبعات متعددة من كتابه الشهير قد طالب بدمج ما أسماه «**الثقافة العلمية**» بما اسماه «**الثقافة الأدبية**» وتحدث بالتفصيل عما افترضه من فروق بين ثقافة العلماء وثقافة الأدباء وطالب بانه مثلما لا يعتبر الجراح والمهندس مثقفا ما لم يكن قد سمع الموسيقى العالمية وزار متاحف الفنون التشكيلية وقرأ الآداب العالمية، فانه يجب ألا يعتبر الروائى أو الفنان التشكيلى مثقفا ما لم يعرف أهم أوجه التقدم فى العلوم.

وهناك فرق كبير وهام بين «الأدب» و«العلوم الانسانية» مثل علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجى وعلم اللغويات وغيرها التى تدخل جميعا بدورها فى مجال العلوم.

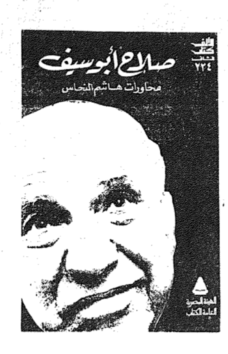
هذا وقد سبق مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل الدقيق **الصحيح** فى عديد من المقالات والكتب والمحاضرات وكان منها مقال فى«اليسار» فى نوفمبر ١٩٩٢ بعنوان «**المهمة الغائبة عن مؤسساتنا الثقافية**».

*Carl Sagan: The Demon-Haunted Word, Ballantine Book, New York.





من الحارة الشعبية **أتى صلاح أبو سيف** ، وبالحارة الشعبية بدأ أولى تجاربه الحقيقية مع السينما، عندما أتيحت له الفرصة لأن يشارك فى صنع الفيلم الرائد «**العزيمة**» (١٩٣٩) **لكمال سليم**، وسوف يكون لتلك الحارة وجودها القوى المؤثر فى معظم أفلام **صلاح أبو سيف** ، سواء تلك التى تتناول عالم الطبقات الدنيا أو تلك التى تضع فى بؤرة اهتمامها عالم الطبقة المتوسطة،**لأن وعى الفنان الشاب بدا واضحا منذ بداياته الأولى بقضايا الظلم الاجتماعى والصراع الطبقى** ،عندما تلاقى على نحو حميم ذلك المخزون الانسانى فى وجدان الفنان، من خلال نشأته فى العقد الثانى من القرن فى إحدى حارات حى بولاق، وميله للانضمام فى أوائل الاربعينيات لبعض الجماعات الفنية اليسارية، مثل «**الخبز والحرية**» ،حيث التقى مع **كامل التلمسانى وسعد نديم وحلمى حليم** .لكن فى قلب ما يبدو من هذا الانصهار بين التجربة الحياتية والاختيار السياسى، كانت تكمن بذرة القلق الفنى ، التى تدفع الفنان الشاب للبحث عن حل للمعادلة الصعبة بين ما يريده الجمهور الذى تربى على إبهار السينما الهوليودية، وما يسعى إليه الفنان من التأثير الجمالى والفكرى التقدمى على الجماهير.



كتاب: صلاح أبو سيف محاورات هاشم النحاس

رحلة فى وجدان السينما المصرية

(٢-٢)

أحمد يوسف

لقد ظلت بذرة هذا القلق تنمو وتكبر على الدوام خلال رحلة **صلاح أبو سيف** الفنية التى تجاوزت الخمسين عاماً. لكن التأمل لحصاده الفنى يؤكد على أنه كان يضع الجمهور دائما فى حسابه، مما كان له اثر ايجابى أحيانا أو سلبى أحيانا أخرى على أعماله ، لأنه كان يفضل-فى أغلب أفلامه- ألا يخاطر بالصدام مع الذوق السائد للجماهير. لذلك لم يكن غريباً أن يبدأ الفنان السيريالى اليسارى **كامل التلمسانى** فى رحلته مع السينما بفيلمه الأول «**السوق السوداء**» (١٩٤٥) ، متجاوزا كل الخطوط الحمراء التقليدية فى السينما المصرية على مستوى الشكل والمضمون معاً، حتى لو انتهت تجربته إلى نوع من الفشل التجارى الذريع ، بينما يبدأ **صلاح أبو سيف** فى العام التالى بفيلم«**دايما فى قلبي**» المقتبس عن «**جسر ووترلو**» ذى المسحة المغرقة فى الميلودراما ،وهو يعترف فى كتاب **هاشم النحاس** بأنه لم يكن يرحب كثيرا بفكرة الاقتباس، لكنه رأى أن تلك هى الوسيلة المتاحة للحصول على فرصته الأولى للاخراج . ليتأكد لديك **ما كان يتمتع به صلاح أبو سيف من نزعة« عملية» واضحة** ، تدفعه فى أحيان كثيرة إلى تقديم بعض التنازلات المحسوبة (لذلك لم يكن غريبا أن يتوقع من الاخرين أن يقدموا مثله تنازلاتهم!) ، لأن هدفه الدائم الذى لم

الحارة والظلم الاجتماعى والصراع الطبقى فى سينما أبو سيف



فيلم ريا وسكينة

يغب عن ناظريه أبداً كان أن يترك بصمة مؤثرة فى تاريخ السينما المصرية.

وإنك لتنظر إلى تاريخ هذه السينما من خلال **تاريخ صلاح أبو سيف** . فتكتشف أنها كانت- وما تزال للأسف الشديد- تعمل بقانون «التجربة والخطأ» (هذا اذا كان ثمة اعتراف شجاع بارتكاب أية أخطاء) ،فهى منذ بداياتها الأولى لم تعرف المؤسسات الانتاجية القوية بالمعنى المتكامل للكلمة، وهو ما يعبر على أية حال عن **هشاشة كامنة فى فكر الرأسمالية المصرية**، وعندما تقارن السينما المصرية بالسينما الفرنسية- على سبيل المثال لا الحصر- التى واجهت مثلنا حربا شعواء من صناعة السينما فى هوليوود ،فسوف تجد عندهم تجارب مبكرة رائدة، تفتح الدروب الجديدة الرحبة أمام الفنانين الحقيقيين، مثل **سيريالية لوى بونويل وسلفادوردالى** فى فيلم« **كلب أندلسى**» (١٩٢٨)،**وواقعية جان رينواريد**ا من«**انقاذ بودو من الغرق**» (١٩٣٢) وحتى « **قواعد اللعبة**(١٩٣٩)،والشاعرية **ذات التوجهات الراديكالية الفوضوية عند جان فيجو** فى«**صفر فى السلوك**» (١٩٣٣) . من الناحية الأخرى ، ظلت السينما المصرية مفتقرة إلى هذه الجرأة الابداعية ،مما يفسر لك بدايات **صلاح أبو سيف** المتواضعة ،حتى أن فيلمه الثانى «**المنتقم**»(١٩٤٧) يأتى فاتراً ، خالياً تماما من الروح المصرية، فقابله الصحفيون والنقاد بنقد عنيف ، يقول عنه **صلاح أبو سيف**فى حواره مع هاشم النحاس: «كان لهذا النقد أثر كبير فى نفسى، يمكن القول بأنه يمثل نقطة تحول فى تفكيرى».

من ظلال السياسة إلى الجنس

لا تنتظر على أية حال أن يأتى هذا التحول بين عشية وضحاها ، وإن كان **صلاح أبو سيف** قد بدأ فى البحث عن صيغة جديدة قد لا تبتعد كثيرا عن تقاليد السينما المصرية وأنماطها ، فى نفس الوقت الذى حاول فيه أن يقدم معالجته الخاصة لها، وهو ما يبدو واضحاً فى فيلمه« **مغامرات عنتر وعبلة**» (١٩٤٨) ، الذى لم يكن فى ظاهرة إلا إعادة لما يسمى بنمط الفيلم البدوى وحكاياته عن بعض القصص الشعبية العربية(والذى برع فيه **نيازى مصطفى**)،لكنه هذه المرة «تغيرت الفكرة من صراع بين العرب والعرب إلى صراع بين العرب والاجنبى.. وتم طرح الكثير من الشعارات القومية التى ظهرت فيما بعد وكثر استخدامها فى أعمال فنية أو على الساحة السياسية»، وإن كان **صلاح أبو سيف** يذكر أن تلك كانت هى **التجربة الأولى لنجيب محفوظ فى كتابة السيناريو** ، إلا أنه لا يشير بوضوح إلى حقيقة تأثير الروائى الكبير فى هذه الرؤية السياسية ذات التوجهات القومية.(هل تذكر ما قاله فى سياق آخر): «كانت أفكارى تختلط مع أفكار **نجيب محفوظ وسيد بدير** ،بحيث يصعب فى حالات كثيرة تحديد من صاحب الفكرة بيناً ؟) لكن ما يبدو واضحا على

أية حال هو أن تجربته فى الانتاج المشترك مع ايطاليا فى فيلمه «**الصقر**» (١٩٥٠) أكدت أنه استطاع أن يقدم لقصة الحب التقليدية ذات الطابع الفلكلورى الذى يرضى «الخواجات» تنويعا متميزا يشير بذكاء شديد إلى مأساة فلسطين واغتصاب حقوق شعبها (للأسف ،ولسبب غامض ، فان كتاب **هاشم النحاس** وحواره مع **صلاح أبو سيف** لا يمنحان هذا الفيلم الوقت الملائم أو المساحة الكافية لتأمل المضمون السياسى فيه، وربما كان صلاح أبو سيف نفسه قد نسى-؟- ما قدمه من خلال هذا الفيلم من رؤية واضحة تجاه الصراع العربى الصهيونى!).

وربما كان على **صلاح أبو سيف** أن يمضى السنوات الأولى من حياته الفنية فى تجارب قد تبتعد أحيانا عن اهتماماته الحقيقية، لكنه كان مضطرا فى البداية إلى تأكيد إمكاناته الفنية ،حتى تتاح له الفرصة لكى يدخل إلى العالم الذى يعرفه وينتمى إليه ويتمنى أن يعبر عنه: **عالم الحارة الشعبية** ،وان عكست أفلامه الأولى عن هذا العالم بعضا من التناقض بين النوايا والانجاز. فقد كان غريبا أن يبدأ هذه الأفلام بفيلمه «**لك يوم يا ظالم**» (١٩٥١) . المقتبس عن رواية «**تيريز راكان**» **لأميل زولا** بعد تمصيرها مائة فى المائة كما يقول **صلاح أبو سيف** ، الذى يؤكد على «أن الشئ الجديد فى الفيلم هو واقعية الأسلوب واستعراض الحياة الشعبية التى أحبها وأعشقها» . ليأتى هذا التمصير من خلال تحويل المكان فى الرواية الفرنسية من عالم سائقى الشاحنات فى الحارات الفقيرة بمدينة ليون، إلى «حمام شعبى» فى قلب مدينة القاهرة (سوف يعود إليه صلاح أبو سيف بعد عقدين من الزمن فى «**حمام الملاطيلى**» . لكن تأثيراً أوضح لرواية «**تيريز راكان**» يمكن أن تلمسه فى فيلم معاصر مثل «**عفاريت الأسفلت**» . ولقد كان غريباً- ودالا فى آن واحد- ألا يختار **صلاح أبو سيف** للاقتباس رواية «واقعية»، وإنما رواية تنتمى إلى المذهب «الطبيعى» الذى يجرد البشر من سياقهم الاجتماعى ،ويتعامل معهم كأنهم حيوانات تجارب ، لا تتحكم فيها إلا الغرائز البدائية الأولى، التى تأتى فى مقدمتها غريزة «الجنس».

سينما وقودها الفن والتجارة

لقد ظل هذا التناقض بين ما يعلنه صلاح أبو سيف- ويؤكده بعض النقاد- عن انتمائه للواقعية والرؤية «الطبيعية» التى تتسلل إلى أفلامه ،كامناً تحت السطح ولا يعلن عن نفسه بوضوح، وربما جاء هذا التناقض تعبيراً عن إحدى السمات الغالبة على معظم فنانينا السينمائيين ،وهى **محاولة التوفيق أو التلفيق- غير الواعية- بين العديد من الأساليب الفنية ،وربما أيضا بين رؤى سياسية لا يمكن للرؤية الواعية أن تجمع بينها**. وقد يكون ذلك ناتجا فى بعض الأحيان عن افتقار للعمق فى مجال النظريات الجمالية السينمائية، أو لعله أيضا تجسيد للرغبة في الامساك بالعصا من منتصفها ، لانصار الجمهور والمثقفين، ومغازلة الحكام والمحكومين!.

إنك قد تتساءل أحيانا عن اهتمام **صلاح أبو سيف** بمعالجة «الجنس» فى العديد من أفلامه، التى تتراوح بين العمق والخفة، بدءا من «**لك يوم يا ظالم**» و«**الأسطى حسن**» و«**شباب امرأة**» و«**البنات والصيف**» (وهو يقول عن هذا الفيلم الأخير: «اخترت القصة الأولى ، قصة جميلة وفيها علاقات جنسية أغرتنى بالتعبير عنها»..

ولكنه انتهى إلى اخراج القصة الثانية: ليستخرج منها أيضا ظلالها الجنسية) ،وحتى **حمام الملاطيلى** و«**سقطت فى بحر العسل**» ،يدافع **صلاح أبو سيف** عن اهتمامه بالتعبير السينمائى عن الجنس فيقول: «**فى ذهنى أن المشكلة الجنسية والمشكلة الاقتصادية هما أساس كل المشاكل فى المجتمع**، مشكلة الجنس فى مصر تكاد تفقدنا معظم طاقتنا البشرية، والحالات الجنسية المريضة التى ذكرتها (فى فيلم «حمام الملاطيلى) ،هى سبب (لاحظ أنه جعلها السبب لا النتيجة) البؤس فى مجتمعنا .. لكنه يعترف بما يشبه الاعتذار: يمكن كثرتها شوية.. يمكن» ليجيبه **هاشم النحاس** بعينه النقدية الواعية ، ملخصا التناقض فى الرؤية الفنية والسياسية، والنوايا والانجاز : «هذا ما استفز النقاد.. أدركوا بهذا التطويل فى المشاهد الجنسية أنك تجاوزت الخط الفاصل بين الفن والتجارة».

«**الفن والتجارة**» ، كلمتان لا تعبران فقط عن أزمة فيلم «**حمام الملاطيلى**» ،وإنما تشيران إلى أزمة عميقة الجذور والفروع فى صناعة السينما المصرية ،ونحن لا ندعو بأية حال إلى الصدام بين الفن والتجارة ، خاصة مع «السينما» التى تتميز بين الفنون جميعاً بأنه لابد لها ألا تسعى لهذا الصدام، لكننا نعود إلى التأكيد مرة أخرى إلى أن التناقض بين الفن والتجارة الذى نجده فى السينما المصرية يعود من جانب إلى هشاشة وقصر نظر مؤسساتها الانتاجية، كما يعود من جانب آخر إلى أن تاريخ هذه السينما ما يزال يفتقر إلى ادراك أهمية العلاقة الجدلية بين النظرية والممارسة. ولنتأمل تجربة فيلم «**الأسطى حسن**» (١٩٥٢) الذى يعتبر اليوم واحداً من كلاسيكيات السينما العربية، ويصنفه الكثيرون على أنه ينتمى إلى **السينما الواقعية** ، لكنه فى الحقيقة ينتمى بدوره إلى **السينما الطبيعية** التى تحول الصراع الطبقى إلى علاقة جنسية خالصة تشهوبها الملامح الميلودرامية الصارخة والتوابل السينمائية اللاذعة (انظر عدد «اليسار» ، سبتمبر ١٩٩٦) ،ولتلاحظ تلك الملاحظة شديدة الذكاء من الفنان والناقد **هاشم النحاس** عن **فيلم «الأسطى حسن»** : «ولكن هناك إلحاحا على الدعوة الأخلاقية إلى أن «القناعة كنز لا يفنى».. بل إن به دعوة للاستكانة للفقر والرضا به، فالفقراء متضامنون ويتميزون بالعفة، وحياتهم أفضل نفسياً بتعاونهم ،والمخطئ الوحيد فيهم هو الذى لا يرضى بالفقر ولا يؤمن بالقناعة ، أما الاغنياء فلاخلاق لهم، وحياتهم يفسدها النهم وسيطرة الشهوة، بل تمضى ملاحظة **هاشم النحاس** إلى مدى أكثر عمقا حين يقارن فى سياق تال بين «**الأسطى حسن**» و«**شباب امرأة**» ، فعلى الرغم مما يبدو على السطح من اختلافهما ، هناك أوجه تشابه بين (الفيلمين) : الشاب الفقير والمرأة القادرة التى توقعه فى براثنها وتغدق عليه من أموالها، لكنه يسترد وعيه فى النهاية.. (كما أن) انقاذ الشاب (فى الفيلمين) يأتى على يد العشيق السابق العجوز».

إن هذا الحوار الجدلى الخلاق بين «الناقد» **هاشم النحاس**، و«الفنان» **صلاح أبو سيف** (وهو الحوار الذى يتخلى شيئا فشيئا عن علاقة التلميذ والاستاذ) يكشف عن جوانب خفية من وجدان السينما المصرية، هذه السينما التى تتناقض أحياناً- بوعى أو بدون، وعى -بين ما تتحدث عنه وما تصنعه، ففيلم مثل «**الأسطى حسن**» لا يضع الصراع الطبقى فى سياقه الاجتماعى والسياسى الصحيح، بقدر ما يقدم «التيمه» التى تلح على **صلاح أبو سيف** فى العديد من أفلامه للعلاقة الغرائزية بين الرجل والمرأة،كما أن الناقد **هاشم النحاس** يلاحظ أن فيلم «**الطريق المسدود**»

(١٩٥٨) يبدأ بعبارة «الخطيئة لا تولد معنا ولكن المجتمع يدفعنا إليها» كما جاءت فى رواية **إحسان عبد القدوس**، **لكن صلاح أبو سيف** يقدم معالجة أخلاقية تفتقر إلى عمق التحليل والرؤية، حتى أن «النهاية فى الفيلم جاءت على عكس الشعار الذى رفعته فى البداية، وكان من المفروض أن تغير الشعار كأن تقول مثلا: «رغم أن المجتمع السئ يدفعنا للجريمة، إلا أنه من الممكن للفرد أن ينجو من تأثيره ويحافظ على نقائه، أو أن تحافظ على النهاية الموجودة بالرواية حتى تتسق مع الشعار الذى حافظت عليه».

إنها إذن محاولة التوفيق أوالتلفيق على مستوى المضمون، حتى يكاد هذا الفيلم أو ذاك أن يفقد رؤيته السياسية الواضحة رغم ما يبدو من انتمائه للواقعية، وهو التلفيق أيضا على مستوى الشكل، الذى يجعل **هاشم النحاس** يتساءل: «لماذا الاغنية أصلا فى فيلم اجتماعى واقعى (مثل «الأسطى حسن) بالاضافة إلى استخدام ثلاث رقصات؟» . ليجيب صلاح أبو سيف فى وضوح: «لأضمن نجاح الفيلم تجاريا ووصوله إلى الناس.. كان نجاح الفيلم يهمنى ماديا لأننى وضعت فيه كل ما أملك».

تساؤلات حول الواقعية

وهكذا كان على **صلاح أبو سيف** -وغيره من فنانينا السينمائيين المبدعين- أن يعيشوا دائما أرق الخوف من الفشل التجارى، وقد تركتهم الصناعة الهشة ليواجهوا مصائرهم وحدهم، وإننا إذ نحاول أن نلقى الضوء على التناقضات فى مسيرة هذا الفنان صاحب التأثير على تاريخ السينما العربية، فان مسعانا الحقيقى الذى نؤكد عليه هو أن نلقى ضوءاً أكثر قوة ووضوحا على أن **السبب الأصيل لهذه التناقضات يعود إلى غياب الرؤية الصحيحة لضرورة وجود مؤسسات سينمائية صناعية راسخة وافتقاد العلاقة الجدلية بين النظرية والممارسة داخل المؤسسات الاكاديمية وخارجها، والافتقار إلي الجرأة فى مراجعة الكثير من المسلمات المغلوطة حول تاريخنا التى تجعلنا نلوك مصطلحات مثل «الواقعية» أو «الفانتازيا» دون أن ندرك لها معنى.**

ولعل أهم ما فى مقدمة **هاشم النحاس** للكتاب هو محاولته الخاصة لتقديم تعريف للواقعية، فالسمة الأساسية لها كما يراها هى«العقلانية فى تفسير العلاقات والعواطف.. لذلك كانت هى أيضا السمة الداخلية العميقة التى تربط بين كل أفلام **صلاح أبو سيف** وتمنحها طابعها الخاص.. وفى كل الأحوال كانت أفلامه مرآة صادقة لأنفسنا نرى فيها عيوبنا وتثير فينا الرغبة للتغيير والحلم بعالم أفضل». لكننا نرى أن تعبير «**العقلانية**» ليس إلا تعبيرا فضفاضا، لعل **هاشم النحاس يحاول به عن قصد أن يتمسك بالقدر الأكبر من «الليبرالية»** حتى لا يقع- كما يتصور- فى فخ رؤية سياسية بعينها . كما أننا من جانب آخر لا نرى أن هذا التعبير ينطبق على «كل أفلام صلاح أبو سيف» وهو ما اكده هاشم النحاس نفسه فى سياق محاوراته حول أفلام مثل« **الأسطى حسن**» ، و«**شباب امرأة**» ، و«**الطريق المسدود**» ، «**وحمام الملاطيلى**» ، فهذه أفلام لا تدعونا على نحو جاد عميق إلى« الرغبة للتغيير والحلم بعالم أفضل» ، والأدق أن نقول إن المضمون السياسى والاجتماعى فى العديد من أفلامه يتمتع بنوع من محاولة التوفيق أو المراوغة، أو لعلها فى أفضل

فيلم البداية



الأحوال تدعو للتغيير بعد أن يكون التغيير قد أصبح حقيقة واقعة. ولك أن تقارن على سبيل المثال بين نزعته «الاصلاحية» فى أفلامه التى قدمها قبل ثورة ١٩٥٢، ونزعته الثورية فى أفلامه بعدها، وهى الأفلام التى تدور وقائعها فى الأغلب فيما يسمى«العهد البائد» ، دون أن تشير إلى أية تناقضات سياسية واجتماعية فى الواقع الراهن، فالواقعية تسعى إلى القاء الضوء على الحاضر حتى لو اتخذت الماضى موضوعاً لها.

والجوهر الحقيقى للواقعية -كما نتصوره- بعيد كل البعد عن الحديث عن صراع أزلى أبدى بين الغرائز كما يبدو فى بعض أفلام **صلاح أبو سيف** ، فالعلاقات الانسانية بكل مستوياتها المادية والروحية هى فى جدل دائم من التأثر والتأثير مع السياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفكرى، كما أنه لا توجد «وصفة» شكلية جاهزة للواقعية ، بل على العكس فان افلاماً لصلاح أبو سيف مثل« بين السماء والارض» أو «البداية» تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن الواقعية ، لكنها كانت أكثر اقتراباً من جوهرها إذا ما قارنتها بالواقعية الشكلية أو السطحية فى« **شباب امرأة** ».

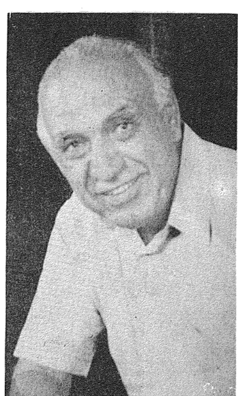
وعلى الرغم من **أن هاشم النحاس** يصف أفلام « **صلاح أبو سيف** بالواقعية أو العقلانية ، إلا أن عينه الناقدة تلتقط جانباً مفتقداً للواقعية والعقلانية على السواء فى فيلم« **ريا وسكينة** » : «ظهرت كل من **ريا وسكينة**و عصابتهم فى الفيلم وكأنهم مجرمون بالسليقة، الشر فيهم بالطبيعة، وهو ما يتناقض والتفسير الاشتراكى للجريمة الذى تؤمن به ويرد الجريمة إلى البيئة المحيطة والظروف الاجتماعية والاقتصادية، (لذلك) .. أخذ عليك النقاد عدم ذكر أسباب الجريمة فى« **ريا وسكينة**» بينما راعيت ذلك فى« **الوحش** »، حيث ربطت الجريمة بجذورها الاجتماعية التى تولدها وتساعد على نموها، مثل المصالح المشتركة بين الباشا والمجرم، وجبن وبيروقراطية العمدة وخوف الأهالى ، هل كان هذا التحول نتيجة لاقتناعك بالنقد الذى وجه إليك فى« **ريا وسكينة**»؟ .. وإذا تغاضينا عن أن «الوحش» نفسه يفتقر إلى جوهر الواقعية لانه يتحدث عن الماضى الذى انقطعت صلته بالحاضر بعد أن جاءت«الثورة» بعصر جديد، فان الحوار الطريف بين **صلاح بين صلاح أبو سيف وهاشم النحاس** يكشف عن جانب من واقعية الفنان الكبير الذى يقول لم اقتنع بنقد« **ريا وسكينة** » من هذه الناحية، لأنى عندما درست الموضوع لم استدل من خلال الدراسة على الأسباب، وفى اضاءة كاشفة يرد **هاشم النحاس** :«عدم عثورك على الأسباب لا يعنى عدم وجودها ،والعمل الفنى ليس نقلاً للواقع، وكان من الممكن ان تضيفها من خيالك اذا لم يسعفك الواقع»، فيعيد **صلاح أبو سيف** على التأكيد:« لو وجدت أسباباً اجتماعية للجريمة في«ريا وسكينة» لما ترددت عن ذكرها..»!.

من جانب آخر ، فان تأمل فيلم« **ريا وسكينة** » -وأفلام أخرى لصلاح أبو سيف- يؤكد أن الواقعية عنده كانت بعيدة عن النضج الأسلوبى بقدر ما كانت احساساً فطرياً يشبه انتقائية الفن الشعبى الذى يجمع بين مختلف الأساليب ويخلط بينها سعيا للتأثير فى المتلقى، فاذا كانت أهم أفلامه تفتقر إلى جوهر واقعية المضمون، فانها تلجأ إلى أساليب تنتمى إلى « **التعبيرية** »-نقيض الواقعية فى النظرية والممارسة السينمائية- وهو ما يلاحظه هاشم النحاس دون أن يثير لديه تساؤلات حول هذا التناقض ، فهو يشيد فى سياق الحديث عن مشهد قتل الغازية فى« **ريا وسكينة**» بامكانات استخدام قطعات المونتاج الايقاعية والاضاءة التعبيرية (لاحظ انه لم يقل الاضاءة الواقعية) وايقاعات الموسيقى المصرية الحادة لخلق جو مشحون بالتوتر يزداد تدريجيا حتى يصل إلى قمته«.**إن هذا التناقض الأسلوبى يعكس خلطاً فى المفاهيم بين الواقعية والتعبيرية**- ما يزال يترك اثره الفادح حتى على بعض أكثر نقادنا اقترابا من الجدية- فاللجوء إلى المونتاج على نحو مفرط ، والاضاءة التعبيرية ذات الاضواء والظلال الحادة، والكادرات المائلة التى لا تبدو لنا من وجهة نظر احدى شخصيات الفيلم بل وجهة نظر المخرج نفسه، كل ذلك لا يترك للمتفرج فرصة لتأمل المضمون«الواقعى» لجريمة القتل، بقدر ما يتلاعب بالمتفرج وأحاسيسه ووجدانه .(لاحظ أيضا أن صلاح أبو سيف يبدى فى الكتاب اعجابا وتأثرا عميقين بالمخرج التعبيرى الألمانى **فريتز لانج** ، بينما لا يأتى على ذكر أحد المخرجين الواقعيين).

صلاح أبو سيف حكواتى السينما المصرية والعربية الأول

الحس الشعبى ،والنكتة البصرية

من الغريب أن **صلاح أبو سيف** سوف يصل فى بعض أفلامه التالية على نحو فطرى إلى بعض الملامح الأسلوبية الناضجة للواقعية والتى يأتى «الميزانسين» فى مقدمتها، فاذا كان المونتاج التعبيرى اللاهث يفرض على المتفرج تفسيراً محدداً عندما يحاصره فى عالم ضيق خانق، فان الميزانسين-فى أغلب الأحوال- يتيح للمتفرج أن يفسر ما يراه على الشاشة بطريقته، كما أن اتصال المكان والزمان فى اللقطات الطويلة يوحد بقدر أكبر من الواقعية. انظر مثلا إلى المشهد الذى **يصفه صلاح أبو سيف من** بداية فيلم« **القاهرة ٣٠** » : «سعاد حسنى وعبد العزيز مكيوى يتكلمان عن حلم مستقبلهما بينما فى الخلف اعلانات عن يانصيب المواساة ونجد طفلين يجمعان السجائر»، وإذا كان قد أرجع تفضيله للميزانسين فى فيلم« **القاهرة ٣٠** » فى كتاب « **يوميات فيلم** » (الذى كتبه هاشم النحاس) إلى رغبته فى استغلال مهارة الممثلين الذين ينتمون إلى المسرح ويمكن لهم



حفظ الأدوار الطويلة، فانه يتحدث عن ذلك فى«محاورات..» على نحو أكثر وضوحا ونضجا: «إنه ليس فيلم حركة وليس فيلما كوميديا يقتضى التقطيع السريع والحركة السريعة، ولكن الحركة موجودة فى الفيلم داخل اللقطة ذاتها التى تنتقل-من خلال حركة الكاميرا- بين الاحجام المختلفة.. ولذلك تتطلب هذه الطريقة الممثلين الاكفاء الذين يعملون معاً».

إن هذا **الحس الفنى الفطرى** المرهف هو ما كان يميز **صلاح أبو سيف** بحق، ويجعله- وهو الذى لم يضع الجمهور أبداً خارج حساباته -يستحق أن يكون **«حكواتى» السينما المصرية والعربية** الأول بلا منازع، فهو أقدر المخرجين على أن يشد انتباهك إلى ما يحكى، يستعين على ذلك- كما يشير هاشم النحاس- باختيار الممثلين اختيارا دقيقاً، والمناقشة الطويلة معهم خلال مرحلة الاعداد، لكنه يترك الممثل يؤدى الدور بطريقته الخاصة، فعلى الرغم من أن صلاح أبو سيف يؤكد على أن طريقته هى أن «كل شئ يجب أن يكون مدروساً ومحدداً قبل التصوير، ولا اتذكر الآن أننى أضفت شيئا للسيناريو أثناء التصوير»، إلا أنه يلتقط بعض الحركات التلقائية للممثلين خلال التنفيذ، ويوافق عليها ان رآها متسقة مع السياق، مثلما فعل مع بعض «لوازم» الممثل **حسن حسين** فى**«السقا مات»**، أو فى رد فعل طفلة بريئة تنفض الغبار عن ملابس أمها(**سعاد حسنى**) عندما تقع على الأرض فى**«الزوجة الثانية»**.

لقد كان هذا الحس المرهف ينبع من عين الفنان الفاحصة التى تلتقط التفاصيل الصغيرة، ومن تلك التفاصيل كان يتألف السطح الواقعى لأفلامه، ويشير **صلاح أبو سيف** إلى تجربته خلال بعثة قصيرة فى باريس عام ١٩٣٩ ،حيث أشار على أحد المخرجين الفرنسيين بأن يلاحظ الفرق الدقيق بين الطريقة التى يمسح بها سائق التاكسى أنفه، والطريقة المناقضة تماما اذا ما أدت نفس الحركة امرأة رقيقة، وهو ما أشار إليه أيضا فى حديثه عن أول أفلامه **«دايما فى قلبى»**، عندما كان للمثل **محمود السباع** لازمة هى أن يشعل عود الكبريت ويظل يتأمله إلى أن ينطفئ»، وهو الأمر الذى تجده فى أداء الممثلين فى أفلام مثل **ريا وسكينة** و**«الوحش»**. إنه نفس الاحساس الفنى المرهف بأن «تكوين الصورة فى**«بين السماء والأرض»** كان يقتضى معاملة خاصة، فحشر أربع عشرة شخصية فى مكان ضيق يقتضى عدم ظهور أى لقطة لشخص وحده حتى لو كانت لقطة قريبة لاحدى الشخصيات.. وذلك لتأكيد الموقف الذى يجمعهم وتأكيد المكان فى كل لحظة، وإلا فقد الحدث مصداقيته. (يمكنك أن تقارن بين ذلك الحس الاخراجى الفطرى بضرورة التأكيد على الجو العام، وافتقاد ذلك فى فيلم مثل **اشارة مرور لخيرى بشارة!)**.

عديدة هى الجوانب الجميلة فى فن **صلاح أبو سيف** ،بعيداً عن اطلاق مصطلحات فنية فى غير سياقها، لكن أن أردت أن تضع يدك على أكثر أدوات **صلاح أبو سيف** تأثيرا وتميزا، فهو ذلك المذاق الشعبى المصرى فى حبك النكتة أو القافية، لكنها هنا قافية بصرية إن جاز التعبير،قد تنتمى إلى ما تسميه النظريات السينمائية «المجاز» أو «التورية»، وإن كنا نرى أنها كانت أكثر بساطة وتلقائية من أن تستند إلى مفهوم نظرى واع. ففى فيلم**«شباب امرأة»** نرى **تحية كاريوكا** تسحب **شكرى سرحان** لكى يتزوجها ،وفى الخلفية امرأة تسحب خروفاً، كما يبدو دائما فى خلفية الصورة اعلان عن كوكاكولا بانها «كبيرة ولذيذة» وكأنه اشارة للبطلة الشهوانية التى بلغت منتصف العمر. **كما** يصنع **صلاح أبو سيف** نوعاً من التشبيه بين البغل الذى يدور فى الطاحونة، والبطل الذى ينبغى عليه أن يروى العطش الجنسى للمرأة. وفى فيلم**«القاهرة ٣٠»** يقترب مثل هذا المجاز من الرقة والشفافية ،عندما يرفع محجوب يده إلى أعلى كأنه يستسلم لشئ غامض، لنكتشف أنه يقف أمام «الترزى» الذى يأخذ مقاساته لاعداد بدلة جديدة (فى اشارة للتزامن بين الانحدار الأخلاقى والارتفاع الاجتماعى)، لكنه يمضى إلى الفجاجة والغلظة فى المونتاج بين اللقاء الجنسى بين محجوب واحدى العاهرات ،ومياه تنساب من مزراب. وإن أردت اقترابا من هذا التناقض فى المعالجة والرؤية، كما يظهر بوضوح فى فيلم**«البنات والصيف»** يمكنك أن تتأمل رقة نقطة المياه المنسابة من حنفية المطبخ فى ايقاع رتيب، والزوج الكهل وهو يتقلب فى السرير بالليل وقد استحوذت عليه صورة الخادمة، ولكن -وكما يقول **هاشم النحاس** فى حواره: «عندما دخل عليها **حسين رياض** المطبخ وهى نائمة، فوجئنا بصورتها تتحول من وجهة نظره إلى دجاجة محمرة، فمن أين جاءت هذه الدجاجة ؟ هذا ما اعتبره رمزاً مقحماً، أو تعبيراً أدبياً وليس سينمائيا، ثم أننى أرى أن المشبه هنا أقوى من المشبه به». ويجيب **صلاح أبو سيف**: «أنا لا أشعر أنها مقحمة، وأريد أن أقول أنه يفكر فيها كما لو كانت دجاجة، فيقول الناقد: هذا تعبير أدبى، فلا يجد الفنان اجابة سوى «ولم لا» ؟!! والحقيقة أن ما لم يقله صلاح أبو سيف أو هاشم النحاس أن التشبيه يكاد أن يكون مأخوذاً من فيلم **شارلى شابلن «البحث عن الذهب»!**.

كم هو حوار ساخن وخصب ذلك الذى أداره **هاشم النحاس مع صلاح أبو سيف**، حوار قد يفسر لك الانقطاع بين الممارسة والنظرية فى السينما العربية، لكنه يوضح أيضا أن من الممكن أن يحدث التواصل بينهما، فى السينما وحارجها على السواء.

أمينة النقاش



يمين × شمال

لظروف خارجة عن إرادتي توقفت زاوية يمين×شمال العددين الماضيين، واختفت من على صفحات اليسار، وإذ تعاود الظهور هذا العدد فانها مدينة للقراء باعتذار عن تغيبها دون سابق انذار أو اعتذار، وبشكر لكل الأصدقاء الذين لم تتوقف رسائلهم رغم ذلك، وغمرونا بمودة غالية تجعل الاحتجاب مرة أخرى ذنب لا غفران له.

الراعى المراوغ

أمريكا لا تنسى أبداً معاركها ولا مصالحها كما لا ينسى الذنب أبداً ضحاياه، ويهمها مصلحتها ومصلحة ربيبتها اسرائيل عن أي مصالح أخرى فرغم التآلف السياسى بين مصر وأمريكا ومحاولة كسر الجمود فى العلاقات بين البلدين فى الستينات وتغيير الهيكل السياسى والاقتصادى المصرى ليتواءم مع النظام العالمى الجديد إلا أن أمريكا لا ترضى إلا أن تربط مصر مصالحها بالكامل بالمصلحة الأمريكية حتى لو تعارضت هذه المصلحة مع مصالح مصر الوطنية والقومية وأن تتغاضى عن أي تطلعات أو نزعات استقلالية أو أن تتبوأ أي مكانه لها فى منطقتها. فأمريكا لها موقف ثأرى من النظام الاقليمى العربى وتعتبره نظاماً مناوئا لمصالحها ومصالح أتباعها فى المنطقة وتحاول من خلال مفاوضات السلام الثنائية ومن خلال المفاوضات متعددة الأطراف وباستخدام أساليب الترغيب بالتنمية الاقتصادية وأساليب الترهيب والتهديد بالقوة العسكرية الاسرائيلية وبسياسات نتنياهو الغارقة فى التشدد أن تضع نظاماً شرق أوسطيا جديداً ليس كما تخيله شيمون بيريز بنعومه وخبث الصهاينة الأوائل وتهافت اصدقائه من المهرولين والمطبعين ولكن نظام معدل تكون فيه لاسرائيل الغلبه والقوة والمكانة.
أمام مواقف كهذه هل هناك أمل فى موقف أمريكى أكثر عدلاً من قضايانا؟!

السياق الطبيعى للاحداث يؤكد أن أمريكا لا تتعلم أبداً من أخطائها وخطاياها وبالتالى لن تغير مواقفها أبداً وذلك لأن الراعى الأمريكى المراوغ يتبنى بالكامل كافة الحجج الإسرائيلية ويتصدى لأى مشاريع قرارات فى الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل. ان الرهان ووضع كل البيض فى السلة الامريكية وتصورى أن ٩٩٪ من أوراق الحل فى أيدى أمريكا تصور خاطئ ليس فى صالح القضية العربية ويجب أن ننوع مصادر قوتنا وأن نعطى الفرصة لأطراف أخرى لها وزن ومصالح لتتوازن مع الطرف الأمريكى ويجب أن نتوازن داخليا ونبنى نظاما اقتصاديا لا يجوز ولا يصادر طموحات الطبقات الفقيرة ولا نتيح أى ثغرة لبناء قاعدة مصالح لاعدائنا داخل أوطاننا.

عبد الحميد القداح–المنصورة
كله بالتزوير

من تقاليدنا المصرية.. بل العربية.. إقامة المهرجانات.. والتحرك بالاغانى.. والمسلسلات.. كأننا نعايش التقدم العالمى البناء.. ولم لا .. ونحن أيضا نعايش زمن الاستنساخ بالنعجة (دولى) وفى زمن الاستنساخ عايشنا تعاسة انتخابات المحليات.. وسياسات نتنياهو.. وعدم تفعيل التغيير الوزارى.. الخ.. وبين هذا وذاك اداء ٤٤ مليون بريطانى وهم يختارون حكومتهم الجديدة .. بدون تقفيل لجان.. أو تصويت للموتى.. أو الاستعانة بالبلطجية وحاملى السنج والسيوف.. الخ .. والسيناريو المصرى فى ظل ما يسمى التعددية الحزبية مصمم على منع التمثيل الشعبى القويم.. ومنذ انتخابات عام ١٩٧٦ ومشاهدتى لاخراج الراحل **عبد السلام الزيات** من تمثيل دمياط إلى اليوم الذى فكرت فيه ترشيح نفسى فى انتخابات المحليات.. يا قلبى لا تحزن.. وما تحدث به المستشار مصطفى الشرقاوى رئيس لجنة الفرز لانتخابات محليات كذبة أبريل ليلة ١٩٩٧/٤/٨ .. كفيل بوضع النقاط فوق الحروف .. بصعود عدد من المستقلين منهم شخصى.. لكننا فى دمياط.. كما فى أنحاء مصر أصبحنا نشاهد اندفاع أهل المال نحو السلطة .. فهل ذلك يرجع لتحقيق الانتقال من عالم الشيكات إلى عالم السياسة .. وأصبح فى زمن الخصخصة كل صاحب ثروة مرشحا طبيعيا للانتخابات وتحقيق النجاح.. فهل حقا نعايش نظام ديمقراطى ..وماذا نقول عن حزب حاكم عاجز عن توفير الثقة لنفسه ولا يحققها الا بآليات التزوير.. وهل نحن تحولنا لعبيد.. والحزب الوطنى ومنتفعيه إلى أسياد.. لتتم حالة التدهور إلى ما لا نهاية.

يحيى السيد النجار
دمياط
عجايب

* أعلن للاستاذ ابراهيم سعده استعدادى للتبرع بكل أعضاء جسمى تجاوبا مع حملته العظيمة ما عدا المرارة فهى بكل أسف قد انفقعت.

* يقولون إن مشروع توشكا له فوائد عظيمة للشعب المصرى..ربما.. ولكن المؤكد أن له فوائدعلى الشركة الأجنبية التى ستنفذ محطات الرفع وربما على من سيتعاقد معها كذلك.

* لا أدرى كلما سمعت الدكتور حسين كامل يتحدث عن استراتيجية التعليم المستهدفة فى المرحلة القادمة ينقبض قلبى فطالما سمعنا من الكابتن الجوهرى عن استراتيجيته للنهوض بالكرة وهذه هى النتيجة.

* تردد الصحف دوماً عبارة نظام البشير- الترابى أليس من اللافت للنظر أن القمة هناك اتسعت لرجلين أما فى عالمنا العربى فالقمة لا تتسع إلا للزعيم الملهم فقط.

* قبل أي مباراة للفريق القومى يؤكد أن دعوات ٦٠ مليون مصرى وراء الفريق والغريب أن الفريق ينهزم فاما انه لا يوجد ولا دعوة صالحة فى الستين مليون أو دعوات الخصوم أقوى من دعواتنا- لماذا لا نجرب دعوات المتطرفين.

* حلقة واجه الجمهور التى استضافت فاروق جعفر كانت درسا لنا فى الوطنية حيث أكد الكابتن أن كل ما يعمله وما يفكر فيه هو من أجل مصر ونحن بالقطع

نصدقه والدليل أن الرجل لم يطلب غير عشرين ألف جنيه فقط لا غير راتباً شهرياً للتدريب.

* السلام خيار استراتيجى عند العرب فقط أما عند اليهود فهو« خيار بلدى».

* يردد المسئولون الكبار أنه لا زيادة ولا أعباء على الشعب فى المرحلة القادمة ونحن الذين نكتوى بنار الأسعار نعرف مدى صدق هذا الكلام- ألا يعلم المسئولون أن الكذب حرام والكذب فى الديمقراطيات الحقه يعنى انتحار السياسى الكذاب.

* المطربون الشبان جعل منهم الاعلام أصحاب «مقامات» مع خلو أصواتهم من أى مقامات!.

* واحد تنويرى لدرجة مقرفة كتب صفحة كاملة يثبت فيها أن مجتمع الصحابة فى المدينة كان لامؤاخذة بتاع نسوان!.

* يوجد قانون علمانى فى تركيا يحكم بالسجن على كل من يكتب منتقدا كمال أتاتورك فما بال علمانيو يشجعون الهجوم على الاسلام والنبى صلى الله عليه وسلم باسم حرية الفكر يبدو أنهم عندهم عمى ألوان.

* كل المسلسلات وكل الأغانى والأحاديث تتكلم عن الحب فما بال حياتنا أصبحت كرة فى كرة.

* من يضبط أرقام الحكومة فعندما يقف المسئول الكبير ليقول إن التضخم انخفض والبطالة فى الحد الأدنى ومعدل التنمية وصل ٤٪ عملا يبدأ أن الكلام معلهوش جمرك أخشى أن يأتى اليوم القريب لنفاجأ أننا أقوى اقتصاديا من دول أوروبا وماحدش واخد منها حاجة.

* انتخابات إيران الأخيرة تدل على ان هناك رجال سياسية وشعب متحضر.

المهندس: عادل خليل

المحررة:

شكرا للمهندس عادل خليل وتحية لقدرته على الكتابة الساخرة. ولكن أين قرأت هجوما للعلمانيين على الاسلام والرسول عليه السلام ؟ ومن هم الذين شنوه؟ وفى أى مطبوعة؟ وهل تعرف أن بوسع المرء أن يكون علمانيا ومؤمنا فى آن واحد؟.

إلى أحمد يوسف

حينما نشر أستاذنا/ **حسين عبد الرازق** خطاب اعتزالك عن الكتابة النقدية فى المجلة.. تزلزل كيانى لأنى سوف أفقد شيئا عزيزا تعودت عليه وليس هناك ثمة مبالغة فى قولى هذا.. فلقد قاطعت السينماوكفرت برسالتها منذ فترة ليست بالقليلة لإغراقها فى التفاهة والبعد عن مشاكل المجتمع الحقيقية .. وحينما بدأت المواظبة على قراءة مقالتك النقدية فى اليسار بدأ الايمان يتسلل ثانية فى نفسى بدور السينما.. تصوريا استاذ أحمد.

لقد عاودت المواظبة على دخول السينما متحملا فى ذلك مشقة السفر إلى المدينة البعيدة عن قريتى الصغيرة.. أواظب على مشاهدة الأفلام التى يتناولها قلمك.. وفى بعض الأحيان أشاهد الفيلم قبل كتابتك عنه وأسطر مقالا متواضعا عنه وحينما تكتب عنه أقارن بين مقالك العظيم ومقالى المتواضع وأسعد سعادة كبيرة حينما تلتقى أفكارنا فى بعض الأحيان وأتعلم منك حينما تختلف رؤيتك عن كتابتى.. أبعد هذا تتركنا..؟! ليس من الانصاف أبدا تركنا..!!.

أرجوك لا تتوقف عن الكتابة فى اليسار.

محمد أحمد فرحات المنوفية

المحررة:

هذا خطاب وصل من الصديق محمد فرحات عقب اعلان الناقد الفنان أحمد يوسف رغبته فى التوقف عن الكتابة، وقبل أن يقبل بضغوط قرائه ومحبيه بالبقاء ومواصلة الكتابة فى اليسار ،ونحن ننشر الخطاب ليتأكد أحمد يوسف أن قراره بالاستمرار كان صائبا.

أين الحرفيون؟

تهتم مجلتنا العزيزة اليسار بصفتها «صوت المستضعفين فى الأرض» بقضايا الفلاحين من خلال مقالات نصيرهم الكبير الاستاذ عريان نصيف، وكذلك تهتم بمشاكل العمال بمقالات الاستاذ محمد جمال إمام، أما المثقفون فيكفيهم ما يكتبه الاساتذة حسين عبد الرازق وأمينة النقاش وصلاح عيسى.

أما الحرفيون وهم أيضا المستضعفون فى الأرض وخاصة فى هذا الوقت فان اليسار العزيزة لا تعطيهم اهتمامها.

ثانيا: هل توافقوننا على فرحتى بعقد الاتفاق الاخير بين روسيا والصين، فقد كنا نتمنى أن يتم ذلك الاتفاق فيما قبل بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية. ولكن على الأقل فان الاتفاق الاخير يكسر حائط الاحتكار الدولى الذى تحاول أمريكا اقامته حول العالم حتى تنفرد بقيادته فى السياسة والاقتصاد.

عبد الفتاح ياسين طنطا

المحررة:

شكرا للصديق عبد الفتاح على رسالته ،وعتبه على غيبة قضايا الحرفيين عن صفحات اليسار فى محله وسوف تسعى فى الأعداد القادمة لتداركه. ولا جدال أن التقارب الصينى الروسى مكسب ،على العالم العربى أن يدرسه ويحسن الاستفادة منه لصالح قضاياه.

المحررة:

شكرا لفنان الكاريكاتور طه محمد ، وبنشر رسمه تفتح يمين × شمال أبوابها لتلقى الابداعات المماثلة من أصدقاء اليسار.



مداخلات:

اليســــــــار.. وحركة الجماهير

عبد الغفار شكر

أثار الأستاذ **نبيل الهلالى** فى مداخلته بمجلة اليســـار (عدد يوليو ١٩٩٧) قضية بالغة الأهمية بالنسبة لعلاقة فصائل اليسار المصرى ببعضها ، وأثر هذه العلاقة علـى نضالنا الجماهيرى ، وذلك بمناسبة ماأثير من خلاف حول الموقف من قضية العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية .

وفى هذا الصدد طرح الأستاذ **نبيل الهلالى** مجموعة من الأسس والقواعد التى يراها ضرورية لتنظيم هذه العلاقة بين فصائل اليسار المصرى وهى:

١- إن تعدد الاتجاهات فى صفوف اليسار المصرى فى شأن هذه القضية أمر طبيعى ومن حق أى حزب أو فصيل يسارى أن يتخذ الموقف الذى تمليه قناعاته.

٢- مهما تباينت المواقف والاجتهادات داخل صفوف اليسار ، تظل هناك أرضية مشتركة واسعة تمثل حدا أدنى متفقا عليه بين الجميع ، من واجبنا جميعا الحفاظ عليها وتوسيع رقعتها من خلال الحوار والنقد المتبادل واتخاذها نقطة انطلاق للنضال المشترك .

٣- علينا الحذر من تحويل حركة الفلاحين إلى ساحة للتراشق بالاتهامات أو المزايدات بين فصائل اليسار لأنها تهدد مصداقية اليسار ككل فى نظر الفلاحين.

٤- خطأ تشكيل أى لجان شعبية بمنهج استبعادى وليس من حق أحد فى صفوف اليسار أن يستبعد أطراف يسارية أخرى عن الاسهام فى المعارك الجماهيرية.

٥- أن سعى أى قوة يسارية للتواجد أو الاسهام فى الحركة الجماهيرية لايجوز اعتباره محاولة للقفز على حركة الجماهير ، ومن المحظور على قوى اليسار بسط وصايتها على الحركة الجماهيرية أو ادعاء قيادتها المفترضة لهذه الحركة.

وفى اعتقادى الشخصى أن هذه الأسس والقواعد ينبغى أن تكون أساس العلاقة بين مختلف الفصائل اليسارية فى مصر ، وليس فقط فى مجال العلاقة الايجارية للأرض الزراعية بل فى مجمل المجالات وبصفة مستمرة ، لأن احترام هذه القواعد سوف يجنب اليسار المصرى كثيرا من المشاكل الجانبية التى تستنزف قواه فى معارك فرعية تؤثر كثيرا على فاعليته الجماهيرية وتحد من تصاعد نفوذه السياسى.

وفى هذا الصدد فانه يهمنى أن أشير إلى بعض الملاحظات الهامة

أولا: ماأشار اليه الأستاذ **نبيل الهلالى** من قواعد وأسس تحكم علاقة فصائل اليسار ببعضها لن يتحقق تلقائيا بل يحتاج إلى جهد مخطط من الجميع وإلى استمرارية تكفى لانتاج الآثار الإيجابية المطلوبة ، وهو مالن يتحقق بدون توافر صيغة أو آلية لانتظام الحوار وتبادل الآراء والمعلومات بين مختلف أقسام اليسار المصرى . **وإذا لم تكن أوضاع اليسار المصرى ناضجة لتأسيس شكل جبهوى أو إطار للعمل المشترك فليس أقل من أن نتفق على صيغة لاستمرار الحوار داخل اليسار حول الموقف من مختلف القضايا والتطورات السياسية ،** حتى ولو تم ذلك من خلال نشرة دورية يكتب فيها الجميع ، أو من خلال لقاء دورى كل ثلاثة أو أربعة شهور يتقدم اليه كل الأطراف برؤيتهم للتطورات الجارية وموقفهم منها. أن هذه الصيغة كفيلة بانهاء القطيعة القائمة حاليا بين مختلف أقسام اليسار المصرى وغياب المعلومات الكافية التى تمكن من الحكم السليم على مواقف الأطراف الأخرى.

إن العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية مثال واضح للأثر السلبى لعدم انتظام الحوار بين أقسام اليسار المصرى وماترتب عليه من عجز الأطراف الأخرى عن تفهم الموقف الحقيقى لحزب **التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** بمن فهم الأستاذ **نبيل الهلالى** ، الذى يطرح الخلاف مع حزب التجمع على أنه مجرد طرح شعار بدلا من شعار حيث يقول فى مداخلته أنه بدلا من طرح شعار تأجيل نفاذ القانون لابد من المطالبة باسقاط القانون ، فى حين أن **القضية عند حزب التجمع لم تكن مجرد شعار أو مطلب وحيد . بل هى سياسة متكاملة تتضمن عدة إجراءات لحل هذه المشكلة.**

فحزب التجمع تعامل منذ سنوات طويلة مع هذه المشكلة ليس فقط باعتبارها مشكلة تخص المستأجرين بل **هى مشكلة مجتمعية تمس مصالح المستأجرين والملاك وتؤثر فى الاقتصاد الوطنى والاستقرار الاجتماعى ،** لأن توتر العلاقة بين المستأجرين والملاك وتعرض المستأجرين لظلم فادح أو تجاهل مصالح الملاك سوف يؤثر على الانتاج الزراعى واستقرار المجتمع . من هنا فقد طرح حزب التجمع سياسة متكاملة لحل هذه المشكلة تحمى مصالح المستأجرين ولاتتجاهل مصالح الملاك وتضمن المصالح العامة للمجتمع أيضا . وطوال السنوات العشر الماضية استمر حزب التجمع فى طرح هذه السياسة فى برامجه الانتخابية وعلى صفحات الأهالى وداخل مجلس الشعب أثناء مناقشة مشروع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وطرح مشروع قانون مضاد ثم تجديده طوال الدورات البرلمانية السابقة ، وتتلخص سياسة التجمع تجاه هذه المشكلة فى :

١- استمرار العلاقة الايجارية الحالية للأرض الزراعية وعدم طرد المستأجرين فى أكتوبر ١٩٩٧ طالما أنهم يؤدون التزاماتهم القانونية.

٢- إعادة النظر فى القيمة الإيجارية للأرض الزراعية دوريا وزيادتها على ضوء الزيادة الفعلية فى صافى العائد الزراعى.

٣- إنشاء صندوق لإقراض المستأجرين لشراء الأرض من المالك بسعر السوق وسداد ثمنها فورا مع تقسيطه بسعر فائدة منخفض على آجال طويلة.

٤- توفير أراضى مستصلحة بمساحات كافية قبل اتخاذ أى خطوة وتخيير المستأجرين بين هذه الأراضى وبين الاستمرار فى الأراضى المؤجرة.

ولأن تنفيذ هذه الاجراءات لايمكن أن يتم دفعة واحدة بل يتطلب فترة زمنية يتم خلالها حل المشكلة فقد **رأى حزب التجمع أن عدم إنهاء العلاقة الايجارية الحالية يمكن أن يتخذ قانونا شكل تأجيل تنفيذ القانون**



نبيل الهلالى

خمس سنوات أخرى يتم خلالها تنفيذ باقى الاجراءات بما فيها شراء المستأجرين للأرض المؤجرة : ولكن أقسام اليسار الأخرى التى لم تهتم بهذه المشكلة عمليا إلا بعد تفجرها نظرت اليها فقط من زاوية استمرار العلاقة الايجارية ولم تهتم بباقى جوانب المشكلة فكان من الطبيعى أن ترفع شعارا وحيدا يدور حوله كل نضالها وتعتبره مقياسا لثورية هذا الطرف أو ذاك ، رغم أن الاتفاق قائم بين الجميع على المطلب الأساسى وهو عدم إنهاء العلاقة الايجارية للأرض الزراعية . وجرى التشهير بحزب التجمع فى بعض الكتابات رغم أنه يتخذ الموقف الأنضج والأكثر تكاملا.

من هنا فاننى **أقترح أن يدور النقاش أساسا حول رؤية اليسار لحل مشكلة الأرض المؤجرة فى مصر بما يضمن الحد الأدنى من مصالح كل الأطراف.** ومن الأفضل أن تتم هذه المناقشة داخل اللجنة القومية للدفاع عن المستأجرين أو من خلال اتحاد الفلاحين الذى اتفق تماما مع الأستاذ **نبيل الهلالى** فى ضرورة تحوله إلى منظمة جماهيرية مفتوحة للجميع وليس مجرد كيان علوى محدود التأثير . أن القضية أكبر بكثير وأشد تعقيدا من أن نختزلها فى صورة مناظرة بين شعار التأجيل أو الاسقاط ولابديل عن طرح سياسة متكاملة لحلها.

ثانيا: أما ماجاء فى مداخلة الأستاذ نبيل الهلالى بشأن النضال الجماهيرى وتأكيده على أن اليسار يجب ألا يفقد ثقته فى قدرة النضال الجماهيرى على تغيير التوازن السياسى ، فهو يثير قضية هامة ينبغى أن نقف أمامها طويلا وهى :

متى يستطيع النضال الجماهيرى أن يغير التوازن السياسى القائم ؟

وماهى الشروط الواجب توافرها فى الحركة الجماهيرية لتكون قادرة على الضغط والتأثير ؟

لقد أهمل اليسار المصرى طويلا هذه القضية ، وسادت تصورات خاطئة حوله فى صفوف أقسام واسعة من اليسار المصرى تعتقد أنه يكفى وجود مشكلة حادة وطرح شعار زاعق لكى تلتف الجماهير حولك وتناضل معك حتى الموت . وغاب عنهم أن الحركة الجماهيرية المؤثرة القادرة على الضغط يجب أن تكون **حركة واعية منظمة وهو أمر لايمكن أن يتحقق بدون وجود قيادة سياسية على شكل حزب سياسى أو تنظيم سياسى له أبعاد جماهيرية مرتبط بالجماهير .** فالوعى الطبقى لاينشأ تلقائيا فى صفوف الجماهير ولكن تعميمه فى صفوفها يحتاج عملا مستمرا تقوم به قيادات جماهيرية على امتداد الوطن من خلال حركة منسقة يتولاها الحزب السياسى أو التنظيم السياسى . أى أن بناء حركة جماهيرية مؤثرة للفلاحين والعمال المصريين يتطلب ثلاثة شروط:

- الحزب السياسى أو تحالف سياسى.
- الوعى.
- أشكال جماهيرية ملائمة لتنظيم حركة مختلف الفئات الاجتماعية فى إطارها.

ومانعانيه اليوم من ضعف فى الحركة الجماهيرية للطبقات الكادحة هو نتيجة لافتقاد هذه النظرة إلى العمل الجماهيرى فى صفوف اليسار وانشغال الكثيرين باثبات من هو أكثر ثورية على حساب العمل المشترك بين قوى اليسار وعلى حساب الجهد المنظم لنشر الوعى فى صفوف الجماهير وابتكار الأشكال التنظيمية الملائمة لحركتها ، وسيادة منهج إطفاء الحرائق فى العمل الجماهيرى اليسارى الذى يسارع إلى التعامل مع المشكلة بعد تفجرها . لقد هزم اليسار جماهيريا فى مصر فى أكثر من معركة لأنه لم يوفر شروط الانتصار فيها مسبقا ولن ينجح مستقبلا فى كسب أى معركة جماهيرية مالم يخطط منذ الآن لتوفير الشروط الثلاثة للحركة الجماهيرية للطبقات الكادحة(القيادة السياسية ، الوعى ، الأشكال التنظيمية الجماهيرية الملائمة) . كذلك فان افتقاد اليسار المصرى لتخطيط العمل الجماهيرى والنضال السياسى من خلال مراحل تترجم الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف مرحلية تتناسب مع الأوضاع الملموسة والخبرات المتوفرة ودرجة التنظيم الجماهيرى المتحققة تساهم أيضا فى إضعاف تأثيرة . **لقد عانينا طويلا من منطق إما أن نحقق كل شئ وإلا فاننا لن نحقق شيئا.** ويتعين علينا أن تراجع خبراتنا السابقة وأن نحسن ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف مرحلية وأن نتعلم كيف نتقدم خطوة خطوة نحو أهدافنا النهائية وكيف نراكم خبراتنا ونطور امكانياتنا معركة بعد معركة.

وفى إطار هذه الرؤية للعمل الجماهيرى وشروطه الضرورية فاننى **اختلف مع ماذهب اليه الأستاذ نبيل الهلالى من أن الفلاحين المستأجرين لديهم امكانيات أكبر من الصحفيين والمحامين لتحقيق نصر مماثل لما حققه المحامون والصحفيون ،** لأنهم كتلة بشرية تمثل مع أفراد أسرهم سبعة ملايين مواطن فالعبرة هنا ليست بالعدد بل بالكيف . فماذا فعلنا منذ سنوات لتنظيم وتوعية المستأجرين لكى يكونوا جاهزين لخوض معركة مظفرة ؟ اليسار المصرى كله بما فيه **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** لم يبذل الجهد الكافى وبالتالى فانه ليس من حقه أن يصور الأمر وكأن الانتصار وشيك ولمجرد طرح شعار مقابل شعار.

فهل يمكن أن نستفيد هذه المرة من خبرتنا فى التعامل مع قضية العلاقة الايجارية للأرض الزراعية ونضع أسسا لعملنا الجماهيرى المستقبلى حتى ولو لم نحقق النتائج التى نستهدفها من هذه المعركة وإلا تعود بعض قوى اليسار المصرى إلى حالة البيات الشتوى التى تنتابها كلما أخفقت فى تحقيق أهدافها فى إحدى المعارك الجماهيرية؟

الحوار المنتظم بين جميع الفصائل والمستمر مهما كانت تطورات الأحداث هو الآلية التى يمكن أن تساعد على تطوير فعاليتنا الجماهيرية والتى تستطيع بالفعل أن تضعنا معركة بعد أخرى فى موقف أفضل . وإذا لم نبدأ الآن فاننا سوف نعود مرة أخرى إلى مثل هذا الوضع فى أى معركة جماهيرية قادمة. **فلنشدد نضالنا من أجل استمرار العلاقة الايجارية الحالية للأرض الزراعية وعدم طرد المستأجرين ونرسى فى نفس الوقت أسس علاقة صحية مثمرة للمستقبل.**

بينالى دوبروفينيك الدولـــى .. وإعـــادة إكتشـــاف فـــن " المتوسـط "




العصفور وأحمد فؤاد سليم

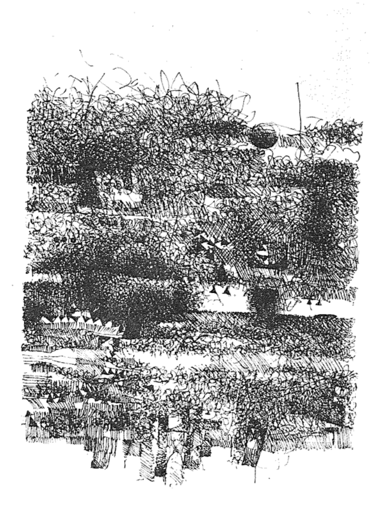
حصلت مصر على الجائزة الكبرى **بينالى دوبروفينيك** الدولى الثانى والذى افتتح فى ١٥ يوليو بمتحف الفن الحديث بكرواتيا.

فاز بالجائزة الفنان **فاروق وهبه** عن عمله "المركب والمنفذ بخامات المومياء" متعددة من الاستنلستيل وشاشة تليفزيون والقماش المبطن وشبك معدنى . يبلغ ارتفاع العمل ٢٫٥ متر × ١٫٦٠ سم . وينقسم إلى خلفية ومومياء منفصلة ومثبتة على أرضية القاعة فى منتصف العمل .. تبلغ قيمة الجائزة أربعون ألف شلناً نمساوياً أى خمسة آلاف مارك ألمانى.

أشادت لجنة التحكيم بالجناح المصرى فى المؤتمر الصحفى .. يشارك فى الجناح الفنان **أحمد فؤاد سليم** والفنان **فرغلى عبد الحفيظ** .. وكان من المفترض اشتراك الفنان **أحمد نوار** الذى اعتذر لأسباب تخص وجوده فى موقع المسئولية..

كانت مفاجأة لى حين وصلت السفينة التى تقلنى من مدينة **بيركا** بكرواتيا إلى مدينة دوبروفينيك ، فقد رأيت أجمل مدينة على الأرض ، جزيرة من المرتفعات الخضراء على بحر الادرياليتيك .. المدينة كلها هى عمل فنى مفتوح .. وهى فى مجملها شارع وحيد يمتد من المدينة الجديدة حيث المطار ويصل إلى المدينة القديمة حيث الميدان الذى به الكاتدرائية ومسرح المدينة والسينما وأيضاً مبنى المحافظة والقاعات الفنية الخاصة ، وأيضاً المطاعم والبارات .. ويعد هذا الميدان مركز التقاء كل من يوجد فى **دوبروفينيك** من أهل الحى أو الأجانب. يبلغ عدد سكان دوبروفنيك ٨٠٠٠٠٠ نسمة ، يصل هذا العدد إلى مليون ونصف نتيجة السياحة.

أكثر السياح يأتون من ايطاليا . ألمانيا والنمسا . شعب دوبروفينيك محب للحياة ، رغم أن الحرب قد تركت أثارها على وجوههم إلا أنهم يصرون على مواصلة الحياة



فرغلي عبد الحفيظ اسكتش أبيض وأسود

واستعادة أوضاعهم الثقافية وسط أوروبا ، لايضيعون وقتاً في التحيب على الدمار الذي أصابهم ، فهم شعب قوى الإرادة عاشق للحياة والطبيعة والفن.

يختصرون حديثهم الآن في سؤالين .. من نحن ..؟ وماذا نريد..؟ **وكيف نخترق " حزام قوى الضغط" والذى يسيطر عليه إما الشواذ أو اليهود .. فهم يرددون هذه المقولة ..**

TO Be a" Power

" you have to be aJewish or ahomo sexual..!!

نعود إلى **بينالي دوبروفينيك** الدولي الثاني ، والذى بدأ مباشرة بعد أن توقفت الحرب بكرواتيا .. وضع فكرته الناقد والكيوراتور" **أنطون كارامان**" وهو مدير متحف الفن الحديث بدوبروفينيك عام ١٩٩٥ .. شارك فيه تسع دول في الدورة الأولى ثم تسع وثلاثين دولة في الدورة الثانية .. يمول البينالي مايقرب من عشر مؤسسات خاصة" شركات وبنوك" إلى جانب مشاركة الدولة ممثلة في محافظة المدينة ووزارة الثقافة. تقوم فلسفة البينالي على تأييد وتأكيد الفن الذى يكشف عن **لغة الـ " Mediterranian" أي لغة " المتوسط"** باعتبارها لغة خاصة وهو يحاول بذلك أن يختلف عن **بينالي فينيسيا** وإن كان يشترك في نفس الفكرة مع **بينالي الاسكندرية** والذى أنشئ في الخمسينيات في مصر ، وحقق وجوداً قوياً حتى الثمانينات ثم توقف في الدورة السابقة والذى كان مقرراً لها عام ١٩٩٥ . وأنقل هنا مقدمة الكتالوج كما نشرت في كتالوج البينالي وبها عمل الفنان أحمد نوار قبل اعتذاره عن العرض.

هذه هي المرة الأولى التي تشارك مصر بفنانيها في **بينالي كرواتيا الدولي ،** لذلك حرصت لجنة الفنون التشكيلية على أن يمثل ترشيحها فنانون لهم اسهامات في الحركة التشكيلية المصرية في الابداع وعلى مستوى الحركة نفسها منذ الستينيات وحتى الآن.

يشترك مجموعة الفنانين العارضين في أن فنهم يعبر عن لغات متفرده في قضية التحديث ، وعلاقتها بالتنقيب في الذات ، فحين نتأمل أعمال الفنان **أحمد فؤاد سليم (١٩٣٦)** والتي يوقعها بـ (**سليم)** ، بدأت تجربة سليم أواخر الستينيات بالبحث في **الكاليجرافي** ، وقد تحول هذا المثير في أعماله إلى **أسلوب فني يسعى لإيجاد حلول جمالية للتفاعل بين العضوى والهندسي** ، متجاوزاً الحلول التزينية "decorative" باكتشاف علاقات التفاعل من داخل التصوير.

في الثمانينات أضاف سليم عنصراً جديداً **يعمل على تفكيك العلاقة الثنائية " الضدية" بين الهندسي والعضوى** ، ويضيف الطبيعة "nature " كعنصر ثالث ، يعمل على ابتكار تفاعلات بنائية جديدة بين العناصر الثلاثة ، وفي مرحلة لاحقة يختزل الفنان وجود العناصر المباشرة ويستعير المثير من خواصها وتتحول **اللوحة إلى إشارات وعلامات موحية ، يوجد بينها حركة وايقاع يضبط بنية العمل.**

وبينما كان مبحث" **سليم**" في الـ "caligraphy"مع تحويله وتحويره بما يصله بمجريات الفن العالمي المعاصر ، نجد **فرغلي عبد الحفيظ (١٩٤١)** وقد شغف بصعيد مصر حيث نشأته ببلدة "**ديروط**" وانحيازه لصور وانفعالات الفن الفرعوني الذى اتخذه كمصدر إلهام في تجربته الفنية . شغلت" **العروسة**" - وهي إحدى علامات التراث المصرى الفرعوني والشعبي والاسلامي - مساحة كبيرة في تجربة الفنان ، مع **ابتكاره حلولاً جمالية للعلاقة بين العروسة والخامات الطبيعية** مثل الجريد والقش والطمي ، ثم كانت التجربة التي أعلن فيها الفنان أن الطاقة الروحية هي مصدر إلهامه ، ومنبع الإبداع لديه في اكتشاف أبعاد جديدة للتعبير الفني.

في نفس الوقت نجد أن الفنان " **أحمد نوار" (١٩٤٥)** ، وقد بهرته " الطاقة" ولكن من منظورها العلمي ، والتكنولوجي ، وتأثيرها على الحياة الانسانية ، فنجد **أعماله التصويرية والمركبة ، تحمل رموزاً ودلالات صناعية** لاتسعى إلى الكمال أو الاكتمال بقدر ماتسعى إلى التفاعلات القائمة بين العناصر ، وتعكس تلك الأعمال إستيعاب الفنان لثقافته وتراثه في إطار اتصالهما بما يجرى حولهما . ولانستطيع هنا أن نتجاهل تأثر

أحمد نوار بدراسته وإقامته بأسبانيا فى السبعينيات ، وأثر تفاعله بالفن العالمى ، خاصة وأنه قد رسخ وجوده واسمه كفنان متفاعل مع مايحدث على الساحة الأسبانية فشارك فى معارض جماعية وأقام معارض خاصة بل وكان أحد فنانى قاعة خاصة **بمايوركا** تعرض أعماله جنباً إلى جنب مع أعمال الفنان العالمى **سورا** "Saura"ورويدا "Rueda".

تمرد **نوار** فى أعماله الفنية على الشكل التقليدى لإبراز العلاقة بين الفن العالمى والتراث المصرى ، فقد تجاوز الأطر والأنساق المألوفة وتعامل مع الفكر الفنى" مجرداً على اعتبار أن ماسينتجه هذا الفكر هو بالضرورة محصلة مااختزنه الذهن من تراثنا المصرى وماتفاعل معه من خبرات عالمية ومحلية . اعتمدت تجربة" **نوار**" الأولى على تكثيف حدة التعارض بين ماهو هندسى متمثلاً فى المثلث والمستطيل وأنصاف الدوائر ، وماهو عضوى بوجود" طائر " كعلامة تلازم تجربة الفنان ، ومهما كان تأويلنا لتلك الرموز وهى بالضرورة تأويلات أدبية عن شاعرية العنصر العضوى وإشارته إلى التوتر ، والأمل فى الحرية ، أو السلام فى بعض الأعمال ، وكذلك الآلية الهندسية المنظمة، والدقة وسيطرة العقل المنظم داخل العنصر الهندسى ، إلا أن العلاقة البصرية هى المثير عند نوار.

ويختلف نوار عن سليم فى تناول العلاقة بين الهندسى والعضوى فبينما يؤكد سليم فى استخدام مفرداته تلك على الحركة والايقاع فى خدمة التصوير نجد نوار وقد أثارته فكرة الفوضى والنظام داخل التصميم .

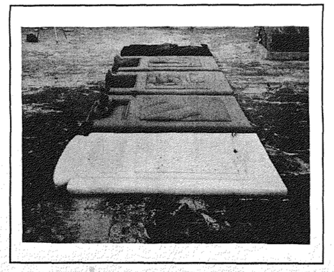
كما نجد **نوار** قد أضاف وسائط مجسمة تعكس عالم المعلوماتية مثل أجزاء من الكومبيوتر ، والالكترونات ، والحاسبات الالكترونية ، وكذلك أضاف العنصر الصوتى كوسيط يلعب دوراً رئيسياً فى العمل ، تلك الاضافات أثرت التجربة ، وعملت على تخليق علاقات مركبة ، وتطرح قضايا تخص الذاكرة والمعرفة كل هذا يجعلنا **نؤكد على وجود لغة فنية خاصة لأحمد نوار و وأسلوباً متفرداً يسعى لكونية وعالمية واعية.**

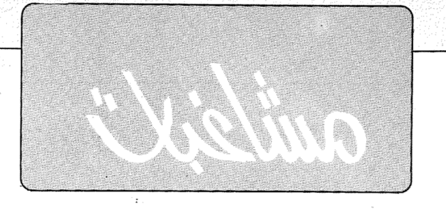
ومانقوله عن **نوار** وتواصله مع التكنولوجيا الغربية الحديثة . ينقلنا إلى أعمال الفنان **فاروق وهبه (١٩٤٢)** الفنان السكندرى الذى نشأ فى مناخ فنى تميزت به مدينة الاسكندرية من حيث الانفتاح على الثقافات الأوروبية ، والاحساس بالحرية فى الابداع ، مضافاً لذلك دراسته بألمانيا وانفتاحه على الفكر الفنى الحديث .. نجد **فاروق وهبه** وقد شغف بالفن الفرعونى كمصدر الهام، وقد ظهر ذلك فى أعماله الفنية منذ بداية تجربته وحتى الآن.

وهنا نعود للفنان **فرغلى عبد الحفيظ** الذى تمثل العروسة إحدى علامات تجربته ، **نجد** أيضا**فاروق وهبه** يتخذ من العروسة فى شكل مومياء فرعونية عنصراً أساسياً فى تكوين لوحاته وأعماله المركبة ، يختلف **فاروق وهبه** عن **فرغلى** فى أن مومياواته منفذه بالألمونيوم المجلفن والقصدير ، وهو بذلك **يتحاور مع التكنولوجيا والعالم المصنوع من خلال مادته** فنجده يضع اسطوانه من الليزر بدلاً من رأس المومياء ، وكذلك شاشة التليفزيون ، ومومياواته إما مثبته مع الخلفية المنفذه أيضا بخامة الألمونيوم والاستنلستيل أو منفصلة عن الخلفية .. ومع البروده التى تعكسها مادة الألمنيوم وكذلك لونه وملمسه يتضح اختلاف مفهوم استخدام العروسة بين الفنانين ، **ففاروق وهبه يوجد بأعماله علاقة مادية محسوسة لتفاعل الثقافات والتواصل مع التاريخ** ، وهو هنا يختلف عن **نوار** الذى يقدم انطباعه الفكرى والذهنى لهذا التفاعل بين المحلى والعالمى .. بتعظيم المرجعية العلمية والتكنولوجية العالمية. بينما يذهب **فاروق** لمفهوم معاكس بنقده لتلك المرجعية العالمية بابراز أثرها السلبى على التراث الانسانى ، وذلك من خلال العلاقات البصرية التى تعكسها لوحته وهى علاقتان ، احداهما مباشرة يفصح عنها العمل ، والأخرى مستبطنة توحى بها الفكرة، فبينما **نجد صورة العالم المصنوع فى العمل ، توحى لنا المومياء صورة أخرى لحضارة انسانية تفاعلت مع الطاقة الشاعرية الكامنة فى العنصر البشرى** ، كلا العالمين يناقض الآخر ، وهو هنا يتحد مع **فرغلى** فى جانبه الموحى بينما يمثل هذا الجانب حالة الإفصاح والمباشرة فى تجربة فرغلى الذى يبتهج بها فى وجودها مع الطبيعة والواقع المعاش.

مما سبق نجد أن هؤلاء الفنانين يجتمعون على مبحث خاص بمدى مواءمة تجاربهم الفنية بما يجرى فى العالم مع ظروفنا التاريخية ، والثقافية . إلى جانب دورهم فى إدارة أمور الحركة التشكيلية المصرية من خلال رئاسة **أحمد نوار** للمركز القومى للفنون التشكيلية ، ورئاسة **أحمد فؤاد سليم** لمجمع الفنون بالزمالك ، وإدارة **فاروق وهبه** لأتيليه الاسكندرية ، ورئاسة **فرغلى عبد الحفيظ** لكلية التربية الفنية ، إلى جانب دورهم الأكاديمى فى بث الوعى الفنى لدى جيل من الفنانين الشباب الذين ينبئون بمحور ثورى فى حركة الفن التشكيلى المصرى فى السنوات القليلة القادمة.

فاروق وهبه ، تجهيز فى الفراغ





دفاتر البقالين.. وحسابات المؤرخين

بعض المؤرخين، كالبقالين ، يقيمون ظواهر التاريخ طبقا لدفتر الوارد والمنصرف ولقانون الربح والخسارة، ورصيد الزمامات، ويتبعون منهج الشكك ممنوع والزعل مرفوع والرزق على الله!.

وهؤلاء البقالون المؤرخون، هم أصحاب نظرية أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، هي محاولة «صفرية»، فعندما بدأت لم يكن تحت الاحتلال البريطاني من أرض مصر سوى أقل من ١٠٪ من أراضيها هي مساحة القاعدة البريطانية وتوابعها في مدن القناة، وكان كل جنيه مصرى يساوى جنيها استرلينيا وخمسة دولارات أمريكية.. وعندما انتهت بوفاة زعيمها جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، كان ٢٠٪ من أراضى مصر، وهى مساحة شبه جزيرة سيناء- تحت الاحتلال الاسرائيلي، وكان الجنيه الاسترليني قد أصبح يساوى ثلاثة جنيهات مصرية، ارتفعت الآن إلى ستة، وأصبح الدولار يساوى جنيها ارتفع الآن إلى أكثر من ثلاثة.

وبحساب البقالين فان قرار تأميم شركة قناة السويس كان قراراً أحمقا وخاسراً، إذ كان الهدف منه، هو أن تسترد مصر ٣٥ مليون جنيه، هي حصيلة تشغيل القناة، فكانت النتيجة أن خسرت مئات الملايين من الجنيهات، فضلا عن أنها اضطرت لاغلاق القناة، فلم تخسر كل ايرادها فحسب، بل وتحملت كذلك جانبا من نفقات تطهيرها، وبحساب البقالين فان محطة أو محطتين من محطات الكهرباء، التى تنشأ اليوم، تنتج من الكهرباء، قدر ما ينتجه السد العالى.

الحسبة إذن خسرانه.. والرصيد نفد.. ويوليو أفلست!.

وهذه القاعدة البقالية في تقييم الظواهر التاريخية، تكفى لمسح كل ما هو مجد في كل ما هو تاريخ، ولو أخذنا بها، لكان معنى ذلك أن محمد على لم يفعل شيئا لأن الجيش الذى أسسه، ووصل به إلى مشارف القسطنطينية قد هزم ، ثم سرح بعد ذلك، ولأن المصانع والمدارس التى انشأها قد أغلقت فى عهد خلفائه أو تحولت إلى خرده أو خرائب، ولأن معظم ما تحقق من مجد قديم، قد تحول اليوم إلى حجارة وانقاض، فلم يبق من انتصارات رمسيس الثانى الحربية، سوى تمثاله الحائر بين ميدان رمسيس ومسقط رأسه فى ميت رهينة.. ولم يبق من صلاح الدين الأيوبى، سوى قلعة القاهرة، ولم يبق من سعد زغلول سوى منزله وضريحه!.

ثورة ٢٣ يوليو-بحساب المؤرخين لا البقالين- لا تقيم بما أنشأته من مبان أو بما وضعته من تنظيمات، إذ المؤكد أن وقتاً سيأتى تتحول فيه هذه المبانى إلى أنقاض، أو تدرج فى كشف الأماكن الاثرية، وتستبدل فيه هذه التنظيمات بغيرها.. أمه المهم، عند تقييم الحصيلة النهائية، فهو فى الروح الجديدة، التى أطلقتها فى أنحاء الأمة!.

بدفتر الوارد والمنصرف ونوتة الزمامات، سيبدو قرار تأميم قناة السويس قراراً خاسراً مائة فى المائة، لأن ما أنفق على البضاعة بلغ اضعاف ما درته من ايرادات.. أما الحساب المضبوط، بدفاتر التاريخ، فيقول أن قرار التأميم كان تحديا جسوراً للقوى العظمى، وأن الصمود فى حرب ١٩٥٦، والمقاومة ورفض الاستسلام على الرغم من عدم توازن القوى ومن الهزيمة العسكرية، قد خلق فى الأمة روحاً جسوره، واعطاها الثقة فى أنها مستقلة حقا، وخلق دوائر من ردود الفعل، تجاوزت مصر إلى الأمة العربية، التى نهضت تتحدى علاقات التبعية وترفض الاحلاف، وتجاوزت الاثنين إلى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية!.

بحساب المؤرخين ، لا البقالين، فسوف يبقى من يوليو جوهرها، حتى لو تحول ما انشأته من مبان، إلى اطلال..

** فهى التى أكدت معنى استقلال الارادة الوطنية، بحيث لم يعد هناك حاكم يجسر على التفريط فيها ، أو مواطن يقبل بهذا التفريط..

** وهى التى حطمت الهرم الطبقى الجديد الذى كان قائما قبلها، والذى كان يحول دون تغيير صفة الناس اللى تحت.. إلى الناس اللى فوق.. وإليها يعود الفضل فى القضاء على فكرة الأرومة والمحتد والأصل ،كأساس للصعود لتستبدلها بقيم أخرى مثل العمل والتعلم والموهبة والمجهود..

** وهى التى أكدت فكرة المساواة فى الحقوق والواجبات، ووجهت ضربة قاصمة إلى مشاعر الاستذلال من ناحية والتجبر من ناحية أخرى.

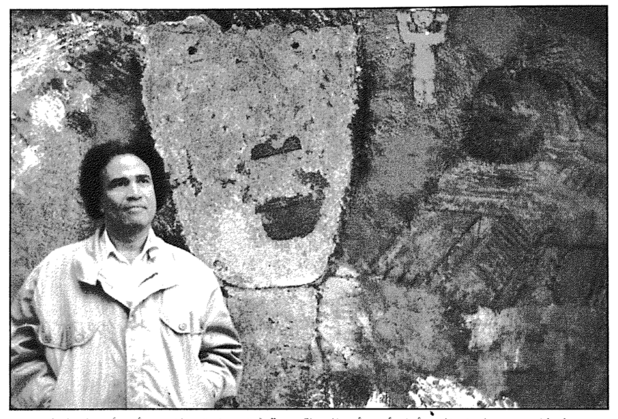
** وهى التى رسخت فكرة مفهوم التزام الدولة بكفالة حد أدنى من العدالة الاجتماعية.

* وهى التى حولت مصر من دولة زراعية إلى دولة صناعية، وانشأت الفصيل الصناعى من الطبقة العاملة المصرية، إذ لم يكن فى مصر قبلها صناعة لها قيمة وكان العمل فى الزراعة والخدمات هو الغالب على تكوين طبقتها العاملة.

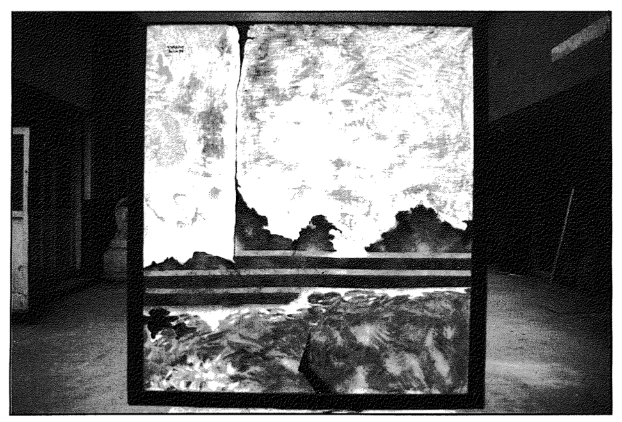
** وهى التى وضعت المرأة المصرية، على بداية طريق التحرر، وافسحت أمامها فرص التعلم والعمل، واشاعت قيما متحررة فى التعامل معها كمواطنة وليس كأمة!.

وما أكثر الذى يمكن أن نعدده فى رصيد يوليو.. لو أننا بحثنا فى دفاتر المؤرخين، وليس فى دفاتر البقالين.

صلاح عيسى



فرغلي عبد الحفيظ .. أمام أحد أعماله الكبيرة (تحدث تحولات برأس أبو الهول)



أحمد فؤاد سليم ١٩٩٧ .. زيت علي توال ، وسائط متنوعة ،
عجائن ، تقنيات ، حرق ، كولاج



فاروق وهبـــة